النشاط الاقتصادي والاجتماعي للأرناؤوط في رشيد خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر

ا.م.د. فايزة محمد حسن ملوك
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة دمنهور

عدد ٥٣ يوليو ٢٠١٩ م

النشاط الاقتصادي والاجتماعي للأرناؤوط في رشيد خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر*

يُعد الأرناؤوط وهو الاسم الذى أُطلق على من جاءوا من ألبانيا – إحدى ولايات البلقان الواقعة جنوب شرق أوروبا– إلى مصر منذ أن وقعت تحت السيطرة العثمانية فى عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م ليصبحوا من رعايا الدولة العثمانية سواء بها أو بغيرها من الولايات العربية التي وقعت تحت سيطرتها؛ وذلك بهدف الإقامة بها والبحث عن سُبل العيش؛ ومما مهد لهم ذلك مشاركتهم السياسية والعسكرية منذ انضمامهم إلى الجيش العثماني ومساعدته في السيطرة على مصر ثم تخليص الأخيرة من براثن الحملة الفرنسية (١٢١٣–١٢١٦هـ/١٧٩٨–١٨٠١م) وأخيراً الوقوف بجانب محمد على في الوصول للحكم (١٢١٧–١٢٦٣هـ/١٨٠٥–١٨٤٨م) ومن خلفه من سلالته، وسرعان ما ازداد عددهم بمصر للإستفادة من إمكانياتها الاقتصادية، ومن ثم لم يقتصر وجودهم بها مجرد كونهم جنود عسكريين ، وإنما سعوا إلى الانخراط في المجتمع المصري والمساهمة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور تلك الفئة في دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي لاسيما في أحد ثغور مصر ذات الأهمية البحرية التجارية ؛ وهو ثغر رشيد؛ خاصةً وأن الدراسات التاريخية – في معظمها – ركزت على دورهم في الحياة السياسية والعسكرية في مصر منذ العصر المملوكي ثم العثماني وما تبعه من أحداث الحملة الفرنسية وصولاً إلى حكم محمد على وخلفاءه ومنها كتاب عبد الرحمن الجبرتي "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" الجزء الرابع، فضلاً عن كتابات بعض المؤرخين المحدثين، وخاصة دراسة الدكتور محمد.م. الأرناؤوط "الجالية المخفية: فصول من تاريخ الألبان فى

* دكتورة : فايزة محمد حسن ملوك ، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد ، كلية الآداب ، جامعة دمنهور.

مصر"، المنشور بدار الشروق بالقاهرة عام فى ٢٠١٨م ، والتى ركزت على وجود الألبان من خلال تولى المناصب العليا فى مصر فى العصرين المملوكى والعثمانى وصولاً لحكم محمد على باشا، وما تبع ذلك من دورهم العسكرى والسياسى ثم العلاقات التاريخية بين مصر وألبانيا، وإسهامات الألبان فى الحياة السياسية والثقافية فى القرن العشرين.

مع ملاحظة أن نشاطهم بدأ يقل مع ضعف الدولة العثمانية وانتهاء حكم محمد سعيد باشا (١٢٧١-١٢٧٩هـ/١٨٥٤-١٨٦٣م) بسبب فقدان الكثير منهم في حروب محمد على الخارجية حيث اعتمد عليهم بشكل رئيس ضمن صفوف جيشه لخبرتهم العسكرية التي اكتسبوها من فنون القتال العثمانية، أما من عمل منهم في النشاط الاقتصادي فمعظمهم تركوا مصر بعد أن تحسنت ظروفهم المادية وعادوا إلى بلادهم ليستكملوا حياتهم بها حتى الموت، فضلاً عن تأرجح الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في مصر لاسيما بعد عهد محمد على ما بين الاستقرار والتدهور خاصة مع ضعف الدولة العثمانية.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تركز على النقاط التالية:

١- ما هو أصل الأرناؤوط؟

٢- ما هي الأسباب التي دفعتهم إلى القدوم لمصر؟

٣- ما مدى التقارب بينهم وبين السلطة الحاكمة؟

٤- لماذا وقع اختيارهم على ثغر رشيد للعيش به؟

٥- ما مدى مساهمتهم في دعم النشاط الاقتصادي للثغر؟ وما هو أثره على حياتهم الاقتصادية؟

٦- ما هي طبيعة نشاطهم الاجتماعي بالثغر؟

٧- هل تعرضوا لمشكلات اجتماعية؟ وكيف تم التعامل معها؟

٨- هل ساهم نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي بالثغر في دعم وجودهم به ؟

أولاً: أصل الأرناؤوط ومجيئهم إلى مصر

تعود جذور الأرناؤوط إلى العناصر العثمانية الألبانية التي التحقت بالفرق العسكرية بالجيش العثماني والتي أُطلق عليها لقب "أرناؤوط" تمييزاً لهم عن باقي الفئات الأخرى التي دخلت هذه الفرق(١).

وكما عُرف عن الألبان الجرأة وشدة البأس، فقد أثبتوا جدارة عسكرية خاصة مع قدومهم مع الجيش العثماني إلى مصر. وتوليهم المناصب العليا في إدارة الولاية(٢) ثم حكم الثغور وقراها والتي كان يحكمها ممن يحمل لقب "قائمقام" إلى جانب وظائف متوسطة في الإدارة مثل المحتسب(٣) وعمال الثغور وذلك في عهد محمد على، وقد اقترن بأسمائهم لقب أغا(٤) لما وصلوا له من مكانة سياسية مهمة(٥).

وهذه الدراسة تركز على الأرناؤوط الذين جاءوا مع محمد على باشا – تمييزاً لهم عن غيرهم من ذوات الأصول الرومية ممن تولوا حكم مصر في العصر المملوكي، وكان غالبيتهم من المسلمين مما سهل لهم الاندماج فى المجتمع المصري بصفة عامة ومجتمع رشيد بصفة خاصة مع احتفاظهم بلقب أرناؤوط (أو أرنؤود أو أرنيوت) كما اعتادت الوثائق في تلك الفترة كتابتها بهذا الشكل تمشياً مع النطق العثماني ليسهل نطقها وكتابتها(٦)، وقد دعم هؤلاء وضع محمد على بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر؛ لكن مع وصوله إلى سدة الحكم حدث انقسام بين زعماء الأرناؤوط ما بين مؤيد له ومعارض، ومحاولة المعارضين الهجوم عليه، ومطالبتهم بحقوقهم، لكنه تخلص منهم بإرسالهم ضمن صفوف الجيش الذى خاض حروباً خارجية ليستفاد من غيابهم في استقرار الأمور من ناحية، و قوتهم العسكرية في تحقيق النصر لحسابه من ناحية أخرى، بينما أبقى على المؤيدين لإيمانه بشجاعتهم وبأسهم لخدمته في الداخل ودعم حكمه، وتنفيذ مشروعاته علاوة على مساعدته في تكوين سلالته الحاكمة، وفي الخارج لكسب الألبان إلى صفه، وتحفيزهم على إثارة حركة تمرد ضد الدولة العثمانية تحقيقاً للاستقلال عنها بوصفه جزءً من مخططاته التوسعية المستقبلية فيما بعد(٧).

ومع حصول الأرناؤوط الموجودين بمصر على الأمان من محمد على قدم العديد منهم إلى مصر وانتشروا بثغورها لاسيما ثغر رشيد لأسباب عدة منها تمتع هذا الثغر بميزات بحرية تجارية مما أدى إلى إنعاش النقل البحرى والتجاري به ودعم نشاطه الاقتصادي، كما أنه كان معبراً لنقل السلع منه عبر مراكب إلى ثغر الإسكندرية تمهيداً لنقلها عبر السفن الكبيرة التي تمخر مياهه لعمق محيطه إلى الخارج أو الجهة المراد الوصول إليها خاصةً وإذا كانت هذه السلع من الحبوب وعلى رأسها الأرز الذى اشتهر به الثغر مما أدى إلى زيادة الإقبال عليه من قبل التجار في الداخل والخارج لشرائه، وسهولة نقله من مياهه إلى مياه الثغور الأخرى كدمياط أو الإسكندرية ثم نقله للخارج في حالة التصدير؛ فضلاً عن أن حاكم الثغر من الأرناؤوط سيكون عاملاً مساعداً بدرجة كبيرة في مراعاة مصالحهم، وحفظ حقوقهم إذا ما تعرضوا للتعدي بدون وجه حق من غيرهم(٨).

وهذا يعنى أنه كان هناك تقارب واضح بين هؤلاء الأرناؤوط وبين محمد على لدرجة أنه أسند حكم المناصب المهمة إليهم مثل حكم ثغر رشيد ، حيث تولاها عدد من هؤلاء ممن أثبتوا ولاءهم له ، وخبرتهم في الإدارة ليبرزوا دورهم في الهيئة الإدارية الحاكمة في ذلك الوقت.

وقد حكم هؤلاء الثغر باسم **محافظي الثغر** فتمتعوا بمكانة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، انعكست على رعاياهم سواء كانوا من بنى جنسهم، أو من أهالي الثغر؛ وكان من أشهر هؤلاء المحافظين سليمان أغا الذى لم ينل فقط ثقة محمد على بل وثقة الأهالي أيضاً لدرجة أنهم كان يأتمنوه على ودائعهم في حال غيابهم، وبوصفه وصياً على تركاتهم في بعض الأحيان، أو الاستشهاد بهم أمام القاضى لاسترجاع حقوقهم أو الحفاظ عليها، فمن ذلك استلم أحمد أغا المعروف بتابع نشنجى(٩) باشا محمد على مبلغا قدره ٢٠٠٠ قرش(١٠) من أحمد أغا الأرناؤوط وكيل سليمان أغا المذكور لتوصيلها إلى ورثة محمد أفندى(١١)الأدرنى نسبة إلى بلدته (أدرنة) وذلك بحضور خليل أغا شقيق سليمان أغا المذكور الذى تولى مكان الأخير حكم الثغر، والأمير أحمد أغا

الشهير بالعسال في حضور والشهود[١٢].

وقد بلغ من اهتمام المحافظ السابق بإدارة الثغر إدخال الإصلاحات والتجديدات عليه لتحسين أدائه الوظيفي وفي سبيل ذلك كان يخصص مبلغاً من إيرادات الثغر بعلم من ديوان المالية للصرف منها علي ذلك.[١٣]

ويلاحظ من المثال السابق مدى الثقة التي حصل عليه سليمان أغا وعائلته من قبل محمد على وأهالي الثغر لدرجة دفعت الأول إلى تبادل هذه الوظيفة بين عائلته لاستمرار ولائهم له، وهذا انعكس بطبيعة الحال على تلك العائلة حيث احتفظوا بمكانتهم وسط مجتمع الثغر ؛ فكان من بينهم أحمد أغا شقيق سليمان أغا المذكور سابقاً الذى تولى تلك الوظيفة خلفاً لأخيه ، وقد أدار الثغر طبقاً للأوامر التى كان يصدرها محمد على لديوانه فكان مثالاً للطواعية.[١٤]

كذلك تولى أحمد كاشف[١٥] ابن حسن أغا من عائلة سليمان أغا بعد أبيه حسن سالف الذكر واستطاع فى خلال فترة عمله أن ينال ثقة محمد على. وقد ظهر ذلك من خلال إسناد تلك الوظيفة من بعده إلى أشقائه أيضاً ، وكان من بينهم يوسف أغا ليكمل مسيرة شقيقه في أداء عمله بشكل جدى دون إثارة مشاكل مع الأهالي، والحفاظ على حركة التجارة داخل الثغر وخارجه، ومسايرة حركة النقل البحري به[١٦].

وإلى جانب إشراف هؤلاء على النقل البحري والتجاري بالثغر كان عليهم الإشراف على ما يحدث داخل الثغر من المعاملات اليومية بين الإدارة والأهالي وشيوخ الطوائف[١٧]، خاصة خلال شهر رمضان والأعياد حفاظاً على توفير احتياجات الأهالي ، فعلى سبيل المثال كان يوسف أغا يتابع مع شيخ طائفة الخبازين ويدعى بدوى العقدة حالة الخبز للتأكد من صلاحيته للطعام، فقد حصل على تعهد من شيخ الطائفة المذكور علـــــــى بيع الخبز النظيف المصنوع مـــن أجود أنواع القمح والشعير وأن يكون وزنه ستين درهماً[١٨] ، ويباع رغيف العيش بخمس أنصاف فضة[١٩]، و تكون هناك حوانيت[٢٠]

مخصصة لبيعه من الصباح حتى وقت السحور؛ أى مد ساعات العمل لفترة طويلة تمشياً مع خصوصية شهر رمضان[٢١].

لكن في الوقت نفسه كان على هؤلاء المحافظين الحفاظ على إقامة المناسبات والاستعدادات فيما يتعلق بتجديد ولاية محمد على فعلى سبيل المثال في سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٤م امتثل يوسف أغا الأرناؤوط محافظ الثغر للأمر الوارد من الديوان العالي[٢٢] بنشر هذا الأمر بين الأهالي استعداداً لإقامة الاحتفالات لتقديم الطاعة والولاء لمحمد على والدولة العثمانية في تجديد ثقتها له[٢٣]، ثم تكرر هذا الأمر في سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٨م حيث تولى يوسف أغا محافظ الثغر تنفيذ الاحتفالات لذلك بشهادة قاضى الثغر[٢٤] ونقيب الأشراف به[٢٥] وقد امتثل الأهالي لذلك[٢٦].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان عليهم أيضاً دعم موقف محمد على أمام الدولة العثمانية من خلال إقامة الاحتفالات إذا ما رزق السلطان العثماني بمولود جديد ليكون ذلك مظهراً من مظاهر ولاء محمد على للسلطان؛ فعلى سبيل المثال في سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م بُلغ يوسف أغا المذكور بحضور كل من القاضي ونقيب الأشراف بضرورة إبلاغ الأعيان والأهالي– بناء على فرمان صادر من السلطان العثمانى محمود الثاني (١٢٢٣– ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨–١٨٣٩م) لمحمد على بإقامة احتفال بمناسبة قدوم مولودة للسلطان والدعوة لها بالعمر الطويل، وقد تضمنت مظاهر الاحتفال إطلاق المدافع لمدة ثلاثة أيام على التوالي، ونشر الفرحة بين أهالي الثغر[٢٧].

ونظراً لأمانة وخبرة بعض الأرناؤوط فقد شغلوا عدة مناصب أخرى في الإدارة ومن أمثلة ذلك **قائمقام** الذى أسند إليه حكم أحد نواحي الثغر ومتابعة كافة المعاملات اليومية التى تتم في تلك الناحية؛ وكان من أشهرهم يوسف أغا ابن محمد زاده أرناؤوط – الذى سبق توليه قائمقام ناحية بارنبارة[٢٨] بولاية الدقهلية– قائمقام ناحية بخط القفاصين بالثغر المذكور[٢٩].

كما عمل بعضهم بوظيفة **المحتسب** ليشرف على أسعار السلع المعروضة، وكافة المعاملات المالية التى تتم بالأسواق بما يتماشى مع التعريفة

المقررة الواردة من الإدارة ومن الأمثلة على ذلك سليمان أغا[٣٠]، وهو دليل أيضاً على مدى الثقة التي تمتعوا بها في تبوأ مثل هذه المناصب التي تحتاج إلى الأمانة والاستقامة والخبرة.

وقد ازداد من اقتراب هؤلاء من محمد على قيامه بتنصيب من وقع الاختيار عليه وكيلاً شرعياً عنه في استئجار أو شراء أملاك لحسابه بهذا الثغر، وهو أمر لم يكن بالسهل اليسير إذ كان على هذا الشخص أن يكون أميناً ، وخبيراً بنوعية الأملاك التي يريد محمد على شرائها لينال ثقة الأخير فيه، وفي نظير إتقانه لعمله كان يحصل على رضى حاكمه، ومكافأة مالية، وكانت هذه العمليات بعد إتمامها تسجل في محكمة الثغر بحضور الشهود، وبتصديق من القاضي حفظاً للحقوق.

كان من أشهر عمليات الاستئجار أو الشراء التي قام بها وكلاء محمد على من الأرناؤوط، ما قام به يوسف أغا ابن مصطفي باستئجار عقار يقع بحرى الثغر بالقرب من وكالة[٣١] حسن أفندي زاده اشتمل على قاعات للسكنى، بها كافة المرافق والمنافع إلى جانب حصة أرض كشف سماوى بجواره وذلك من إبراهيم خوجه (التاجر) ابن محمد الكريدلي لمدة سبعين سنة وستة أشهر وعشرين يوماً بأجرة قدرها ألف ريال[٣٢] "بحساب كل ريال تسعون نصفا فضة"[٣٣].

وكان كثير من هؤلاء الوكلاء محافظي الثغر ، ربما للتقارب بينهم والثقة فيهم فضلاً عن مكانتهم والخبرة التى اكتسبوها من إدارتهم للثغر. ومن ذلك أن اشترى سليمان أغا محافظ الثغر في ذلك الوقت من حسن أفندى ابن محمد مفتى[٣٤] المالكية حصة أرض قبلى هذا الثغر اشتملت على قاعة معدة لدق الأرز الشعير وتبييضه، ومعصرة ، وسيرجة للزيت، وحظائر مخصصة للثيران، إضافة إلى طوابق مخصصة للتخزن، وأخرى للسكن شاملة كافة المرافق والمنافع بثمن قدره ٥٥٠٠ ريالاً، وقد سجل عقد البيع باسم محمد على باشا[٣٥].

كما اشترى أحمد أغا بن أحمد أغا الأرناؤوط المحافظ من سيد أحمد بن عثمان قطعتين أرض بخط الصباغين قبلى الثغر مشتملين على مساكن بمبلغ ٢٧٠ ريال بحضور بعض أشراف الثغر كشهود وبتصديق من القاضى[٣٦]، أما يوسف أغا محافظ الثغر وأمين جمركه[٣٧] بصفته وكيلاً عن محمد على اشترى من كل من آمنة بنت إبراهيم، وبدوية ابنة عطية القلاس وكلاهما من الثغر، قطعة أرض مشتملة على مساكن بحرى هذا الثغر بالقرب من ضريح ولى الله حسن المنزلى– وهو من العلماء المشهورين بالثغر – بثمن قدره أربعون ريالاً بتصديق من القاضى والشهود[٣٨]، ثم قام يوسف المذكور بعملية شراء أخرى لحساب محمد على أيضاً من قبل أحمد جلبى[٣٩] ابن أحمد جوربجى[٤٠] سبعة حوانيت قبلى الثغر بثمن قدره ٦٠٠ ألف نصف فضة يتم تأجيرها للتجار[٤١].

وهذا يوضح أن الشخصيات السابقة ممن تتولوا إدارة الثغر سواء بصفتهم محافظين، أو قائمين مقام النواحى أو وكلاء شرعيين عن محمد على باشا في عمليات الإيجار والشراء؛ استطاعوا أن يكسبوا وده رغبة منهم في البقاء عليهم في مناصبهم، والتمتع بحياة كريمة لهم، ولرعاياهم ليصلوا إلى مصاف الرعايا، والجاليات الأجنبية التى كانوا يعيشون بينها بهذا الثغر ، وكذا ليستفيدوا من الامتيازات الممنوحة لهم؛ وهو ما سيتضح فيما يأتى.

ثانياً: النشاط الاقتصادى للأرناؤوط

سعى بعض الأرناؤوط ممن لديهم ثروة إلى حد ما إلى البحث عن المناطق بمصر ذات الأهمية الاقتصادية فوجدوا ثغورها، واختاروا منها ثغر رشيد – كما أشرنا من قبل – وقد ساعدهم على ذلك أن إدارته التى كانت في يد بنى جنسهم مما يجعلهم على صلة بالإدارة المصرية في تسهيل أمورهم، فضلا عن الاستفادة من إمكانيات هذا الثغر في زيادة حجم ثروتهم، ومن ثم إسهامهم في دعم اقتصاد الثغر وهو ما أوضحته وثائق محكمة هذا الثغر من خلال الأنشطة المتنوعة التى مارسها بعض الأرناؤوط سواء تجار أو حرفيين أو ممن امتهنوا أعمال حرة حسب قدرتهم المالية. واللافت للنظر أن بعض

محافظي الثغر حاولوا أن يشاركوا هؤلاء في نشاطهم وذلك عن طريق إقبالهم على الإتجار في بعض السلع بهدف تحقيق مكاسب أكثر إلى جانب عملهم الأساسى كنوع من الاستثمار لأموالهم. لكن يلاحظ أن اهتمامهم الأول جاء منصباً على التجارة بوصفها – من وجهة نظرهم – المصدر الأساسى لهم في الكسب فضلاً عن اشتهار الثغر بعملياته التجارية المعتمدة بالدرجة الأولى على محاصيله الزراعية التى اشتهرت بها أراضيه، وما عرف عن جودتها وزيادة الإقبال عليها في الداخل والخارج.

جاء في مقدمة السلع التى أقبلوا عليها **الحبوب** بوصفها غذاء رئيسى، لكن معظم التجار تخصصوا في نوع واحد منها وهو **الأرز** بوصفه المحصول الأول للثغر، وكان من أشهرهم مصطفي أغا ابن عبد الله بن حسن أرناؤوط ولدعم تجارته اشترى من محمد جلبى المعروف بحموده بن حسين أغا المعروف بنعمة الله، وفاطمة خاتون[٤٢] بنت إسماعيل أغا حصة قدرها ١٩ قيراط[٤٣] بحرى الثغر اشتملت على حانوت بكافة المرافق والمنافع نظير مبلغ ١٧٥ ريالاً و٩ أنصاف فضة[٤٤].

كما عمل أحمد بك[٤٥] محافظ الثغر –في ذلك الوقت – بتلك التجارة حيث اشترى حصة قدرها ١٢ قيراطاً بحرى الثغر تشتمل على وكالة خصصها لذلك مقابل ١١٠ ريال دفعها إلى كل من على أفندى ابن على جوربجى ابن شعبان وشقيقه السيد محمد، وذلك بهدف استثمار رأس ماله في هذه التجارة المربحة[٤٦].

كذلك مصطفي كسرات بن حسن أرناؤوط الذى شارك أحد تجار الثغر ويدعى عبد القادر بن محمد بن عبد القادر من خلال شراء كل منهما حانوت بخط سوق الأرز بحرى الثغر بثمن قدره ٣٣٢ نصفاً فضة من جرجس القبطى الشهير بالبياض الناظر على شون الغلال الأميرية بالثغر، وذلك ليكون مقر تجارتهم[٤٧].

وقد استفاد من هذه التجارة من المحافظين أحمد أغا ابن يوسف أغا ، حيث امتلك حانوتاً خصصه لذلك، وتعامل مع كثير من تجار الثغر لتمويله

بالأرز، لكن مع شرائه آخر كمية منه لصالحه من أحد هؤلاء التجار يدعى على الطنانى بن السيد حسن الذي توفي قبل تسديد ثمنها وقدره ١١٨٧٣ نصفاً فضة ومن ثم ألزم والده يوسف المذكور بدفع هذا المبلغ من تركة ولده بناء على حكم صادر من محكمة الثغر(٤٨).

وعودة إلى أعيان التجار؛ فقد ظهر منهم على أغا ابن حسن الأرناؤوط الذى تاجر في الأرز داخل الثغر وخارجه بعدة بلاد لاسيما إستانبول، ففي سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م قدرت قيمة أوزان الأرز – بناء على ما أفاد به القبانى– بمبلغ ١٣٧٢٦٥ نصفاً فضة والتى أرسلها على مركب من ثغر رشيد إلى ثغر الإسكندرية تمهيداً لنقلها بواسطة سفينة لصالح بعض التجار بإستانبول، لكن توفي دون سداد ذلك وإزاء ذلك طلب من هؤلاء التجار – بناء على أمر يوسف أغا محافظ الثغر – تسديد هذا المبلغ بوصفه جزءً من ثمن هذه الكمية التى لم يدفعوها بعد لعلى أغا المذكور قبل وفاته(٤٩)، كان هذا الإجراء بمثابة ضمان حق على المذكور لصالح ورثته من ناحية، وحق الجمرك أيضاً في دفع ثمن الوزن المذكور.

كما ظهر أيضاً أحمد أغا كبير الأرناؤوط الذى امتلك حوانيت عدة لتجارة الأرز بأحد نواحى الثغر، ولزيادة نشاطه التجارى في الداخل والخارج امتلك مركباً لتكون وسيلة نقله البحرى في هذا الأمر(٥٠). ومن التجار من جمع بين تجارة الأرز وباقى الحبوب الأخرى حسب قدرتهم المالية؛ وكان على رأس هؤلاء التجار بعض المحافظين مثل يوسف أغا – المذكور سابقاً – الذى كلف سنان أغا ابن حسن أرناؤوط كوكيل عنه في شراء مخزن يقع بحرى الثغر مخصصة للحبوب إلى جانب قاعات مخصصة لعقد الصفقات التجارية وذلك من عبد الله بن عبد الله معتوق خليفة المصرى من أهالى الثغر نظير مبلغ ٢٠٠ ريال بهدف دعم تجارته بشكل أوسع(٥١).

ومن بين تجار الحبوب أيضاً محمد أغا الأرناؤوط الذى امتلك حوانيت عدة بالثغر، وكانت الحنطة أكثر أنواع هذه الحبوب تداولاً حيث احتلت نصيب كبير في تجارته لشدة الإقبال عليها في الداخل والخارج، ففي سنة

١٢٥٦هـ/١٨٤١م باع نحو ١٩ قنطاراً[٥٢] لعبد الرحمن على، وعلى عبد الغفار، ومصطفي كلس المتسبب (أى من صغار التجار) بمبلغ ١٥٠٠ قرشاً[٥٣].

وكان **البن** من ضمن المحاصيل الزراعية التى حققت مبيعات عالية لبعض أعيان تجار الأرناؤوط ، مثل حسن أغا ابن روح من أهالى البصات[٥٤] والمقيم بالثغر؛ حيث كون شراكة مع بعض تجار الثغر للتوسع في تجارته[٥٥] كما كُلف سليمان أغا محافظ الثغر – المذكور سابقاً – وكيله إسماعيل المقدم بن عطا الله الهيل لاستئجار حصة قدرها ستة قراريط تشمل حوانيت ؛ خصص واحد منها لدق البن وصنع القهوة ، والباقى لتجارته وذلك من فاطمة ابنة محمد جوربجى الكسدار لمدة ٩٠ سنة بأجرة قدرها ٩٠ سنة بأجرة قدرها ٧٠٠ ريال؛ وفي سبيل إدارتها عين سليمان أغا عمال نظير أجرة، وذلك بهدف تحقيق مكاسب أكبر[٥٦]، ومن أعيان التجار مصطفي كسرات أرناؤوط تاجر الأقمشة والدخان السابق ذكره ؛ فقد ضم البن إلى تجارته أيضاً لتحقيق أرباح أكبر ومن ثم امتلك حوانيت عدة بالثغر [٥٧].

ثم جاءت **الفواكه** لتحتل نصيب وافر من اهتمام بعض التجار الأرناؤوط ومنهم المحافظون نظراً لمكاسبها الكبيرة فاستثمروا جزءً من ثروتهم بها، ومنهم من تخصص في جميع أصنافها، والبعض الآخر تخصص في صنف واحد منها مثل البلح لاشتهار الثغر بزراعة النخيل مما أدى إلى توافر إنتاجه؛ وفي سبيل ذلك امتلك هؤلاء التجار عدة "جناين" في مختلف نواحى الثغر لخدمة تجارتهم بها، مثل سليمان أغا ابن أحمد أغا المحافظ – المذكور سابقاً – الذى اشترى من محمد بن محمد المعروف بالجارم جنينة بحارة قويدر قبلى الثغر مزروعة بالبلح، والموالح نظير مبلغ ١٢ كيساً (بحساب كل كيس ٥٠٠ قرش) في حضور الشهود من نقيب أشراف الثغر، وكبير التجار أحمد الجداوى، وبتصديق من القاضى[٥٨]، ثم وهبها إلى أخيه أحمد أغا لينتفع بها بشهادة الشهود[٥٩]، ليقوم الأخير بوهبها أيضاً إلى ابن أخيه سليمان أغا المذكور ويدعى زكريا الذي قام ببيعها إلى أحد التجار ويدعى شريف على أغا

قيصرلى ابن أحمد من أعيان تجار الثغر، وذلك بمبلغ ٢٤ كيس[٦٠]، لكن يلاحظ من فارق سعر بيعها الذى قفز من ١٢-٢٤ كيساً أى الضعف على مر السنين و بنحو ٢٩ سنة، ومن ثم أراد زكريا التخلص منها بسبب أنه رأى أن ذلك الفارق في بيعها قليل في تلك المدة المذكورة ربما لضعف إنتاج أشجارها، ومن ثم أراد استبدالها بجنينة أخرى أكثر إنتاجاً منها.

أما يوسف أغا المحافظ فقد اشترى من محمد أغا ابن عبد الحليم أغا السلانيكى الوكيل الشرعى عن محمد أفندى ابن إسماعيل بن محمد أغا ووالدته رقية ابنة محمد صادق السلانيكى أيضاً جنينة مزروعة أصناف متنوعة الفواكه من البلح، والموالح، والتوت، والجميز مساحتها ثلاث قراريط بمبلغ ٨٦ ألف نصف فضة[٦١] ، ثم جاء على أغا ابن حسن من أهالى تيرانا[٦٢] والمقيم بالثغر وهو من أعيان تجار الفواكه به والذى اشترى من حسن بن على المعروف بالدرش الحمامصى، ويوسف بن على بن أحمد الغيطانى، وسليمان بن داود، حصة قدرها قيراطان ونصف مشتملة على جنينة فواكه متنوعة فضلاً عما بها من ساقيتين لرى أشجارها وثلاث قاعات لاستراحة التجار عند عقد الصفقات التجارية نظير مبلغ ٣٥٠ ريالاً و٩٠ نصفاً فضة[٦٣].

وهناك تجار أقبلوا على استئجار جناين لفترة طويلة، ربما أرادوا بهذا الاستئجار أن يضاعفوا إنتاج جناينهم التى يمتلكوها دون تكبد أسعار شرائها بشكل أكبر من سعر استئجارها؛ فمن هؤلاء استأجر سليمان ريس[٦٤] ابن الباش[٦٥] أغا أرناؤوط من إسماعيل بن خليل جلبى العدل القبانى بالثغر كوكيل عن زبيدة بنت عمر في حضور الشهود حصة قدرها ١٩ قيراطاً مشتملة على جنينة فواكه وبجوارها مسكن مشتمل على كافة المرافق والمنافع لمدة ٥٢ سنة و١١ شهراً و١٨ يوماً نظير أجرة قدرها ٤٠٠ ريال[٦٦]، واستأجر سليمان أغا المحافظ المذكور – إلى جانب جنينته المذكورة سابقاً – جنينة أخرى لصالح زوجته بنية خاتون بنت عبد الله البيضا مزروعة بنفس أصناف فواكه جنينته من مصطفي بن أحمد السلانيكى لمدة ٨٢ سنة و٨ شهور و٢٩ يوماً بأجرة قدرها ٥٠٠ ريال (بواقع كل ريال تسعون نصف فضة) وذلك لدعم تجارتهم

بالفواكه[٦٧]، ثم ضم لها جنينة أخرى مزروعة بنفس الأصناف بطريق الإيجار أيضاً لزيادة الإنتاج؛ ثم حول عقد إيجارها إلى شراء من صاحبها خليل بن على بحبح الرزار من أهالى الثغر بعد أن تأكد من جودة أشجارها وذلك نظير مبلغ قدره ٣ آلاف ريال[٦٨]، ومن أعيان التجار استأجر حسن بن إسماعيل أرناؤوط جنينة كائنة بحرى الثغر متنوعة الأصناف من حسن بن حسام الدين الدخاخنى لمدة ٥٠ سنة و٤ شهور و١٤ يوم بأجرة قدرها ٣٠ ألف نصف فضة[٦٩].

كما استأجر على أغا أرناؤوط ابن حسين أحد التجار بخان محمد على من حسن بن على عمر الغيطانى حصة قدرها قيراط واحد عبارة عن جنينة فواكه: بلح، وموالح، وتوت، ورمان إضافة إلى ساقيتين لسقاية الأشجار، وحظيرة للحيوانات، كذلك ثلاث قاعات معدة لعقد الصفقات التجارية لمدة ٦٥ سنة إلا شهر واحد بأجرة قدرها ١٢٠ ريالاً و٩٠ نصف فضة[٧٠]، واستأجر على أغا ابن حسين أرناؤوط من كل من على كريت مفتى المالكية بالثغر، وعلى ابن حسن بن على بن أحمد الغيطانى، ومحمد السيوفي بن مصطفي الشيخه، ويوسف بن على، وأحمد بن على جوربجى، وسليمان بن داود بصفتهم شركاء في تلك الحصة المستأجرة مساحتها تسع قراريط ونصف قيراط بحرى الثغر اشتملت على أشجار فواكه متنوعة فضلاً عن ساقيتين، وصهريج لخزن المياه، وثلاث قاعات لعقد الصفقات التجارية لمدة ٦٥ سنة و٣ شهور و٢٨ يوم نظير مبلغ ٦٦٤ ريالاً و١٥ نصفاً فضة[٧١].

كما دخل المحافظون فى تلك السلعة كمجال للاستثمار فأقبلوا على شراء أو استئجار جناين لدعم تجارتهم ، وتحقيق مكاسب أكبر، فعلى سبيل المثال اشترى أحمد بك محافظ الثغر ابن باكير أغا ابن عبد الله الأرناؤوط من تجار الثغر حصة أرض اشتملت على جنينة نخيل بلح ثمن ٨٠٠ نصف فضة[٧٢].

وامتلك عبد الفتاح أغا ابن سليمان أرناؤوط من أعيان تجار الدخان جنينة بلح بعزبة الجنايدة بالبر الشرقى تجاه الثغر المذكور ثم باعها إلى أحد تجار بشبريس بالبحيرة ويدعى عبد الخالق بن راشد وذلك بمبلغ ١٠٢ ريال

و٩٠ نصف فضة وذلك لأن المشترى أراد أن يضم هذه الجنينة إلى مثيلتها التى استأجرها من البائع المذكور لمدة سبعين سنة وثمانية أشهر وأربعة أيام نظير أجرة سبعون ريالاً[٧٣]، ويبدو أن البائع قد هدف من بيع جنينته المذكورة إلى استبدالها بأخرى أكبر مساحة لزيادة الإنتاج والمكاسب؛ وظهر ذلك من خلال شرائه من محمد بن عبد الجواد المعروف بالرزاز من أعيان التجار بالثغر جنينة مزروعة بنفس المحصول وبالمكان ذاته بمبلغ ٢٦٥ ريالاً أى أكبر من سعر مبيع جنينته الأولى بما يوحى أنه حصل على مساحة أكبر منها[٧٤] وفي الوقت نفسه يعد هذا دليلاً على أن عبد الفتاح المذكور قد جمع بين تجارتى الفواكه والدخان لدعم مكاسبه من وراء سلع مربحة.

كذلك أحمد ريس ابن مصطفي أرناؤوط تاجر البلح بخان محمد على باشا الذى اشترى من كل من أحمد بن أحمد الوائلى، ومصطفي بن حسن أرناؤوط جنينتين بلح بحرى الثغر، الأولى مساحتها ٥ قراريط ونصف قيراط، والثانية ٢١ قيراطاً ونصف قيراط نظير مبلغ ٨٠٠ ريال و٩٠ نصفاً فضة للتوسع في إنتاجه[٧٥] ، كما قام أحمد أغا ابن فيض الله أفندى الشهير بالعسال وكيل يوسف أغا محافظ الثغر بشراء جنينتين بلح بعزبة الجنايدة لصالح موكله المذكور: الأولى من حسين بن محمد أغا بثمن قدره ٣٠ ألف نصف فضة[٧٦]، والثانية من محمد وشقيقه أحمد بن أحمد الفوال بثمن قدره ٦٠ ريال[٧٧] ولصالح المحافظ السابق أيضاً اشترى وكيله سليم أفندى ابن عبد الله الناظر على بائع الأرز الميرى بالثغر من مصطفي بن إبراهيم أبى السعادات شيخ طائفة الخياطين بالثغر جنينة بثمن قدره ٦٠٠ ريال[٧٨]، كما اشترى على أغا ابن حسين تيرانلى (أى من تيرانا) الأرناؤوط والمقيم بالثغر، جنينة بلح من يوسف أغا قائمقام أحد نواحى الثغر المذكور سابقاً وما اشتملت عليه من كافة المرافق والمنافع نظير مبلغ ٣٠ كيساً [٧٩].

أما ما يخص عمليات استئجار جناين البلح من قبل بعض أعيان تجار الأرناؤوط بالثغر، فمنها أن الأمير أحمد كاشف ابن حسن أرناؤوط استأجر كوكيل شرعى عن التاجر على أغا بن حسين أرناؤوط من محمد بن السيد عبد

الفتاح جنينة بلح كائنة بحرى الثغر بالخط المعروف قديماً باسم رسلان القطان لمدة سبعين سنة وسبعة أشهر وخمسة أيام بأجرة قدرها ٧٥٠ ريالاً[٨٠]، ثم جاء حسن بن على تيرانلى المقيم بالثغر والذى اشترى من إسماعيل بن رمضان كوكيل شرعى عن زوجته زينب ابنة محمد السراج جنينة بلح كائنة بحرى الثغر مساحتها قيراطان لمدة ثلاث سنوات بمبلغ ١٥٠٠ قرش "أى بمقدار ٥٠٠ قرش سنوياً"[٨١].

وأخيراً استأجر محمد أغا علوان لصالح حسن المذكور سابقاً جنينة أخرى لمدة ثلاث سنوات نظير مبلغ ٨٠٠ ريال؛ لكن المستأجر اشتكى لقاضى الثغر من أن المؤجر له على بن حسن الديبانى من أهالى الثغر قد قام قبل انتهاء هذه المدة بسبعة أشهر بإلغاء العقد، بهدف تأجيرها للغير، وهو أمر غير قانونى، فأتى بالشهود وصدقوا على صحة كلامه فيما يتعلق باتفاق المؤجر على تلك المدة فحكم القاضى لصالح المستأجر[٨٢]، وربما كانت حيلة من المؤجر بسبب عرض المستأجر الجديد أجرة أعلى فأراد التخلص من العقد القديم.

ولم يقتصر نشاط التجار الأرناؤوط على السلع الغذائية فقط بل امتد ليشمل سلع أخرى يزيد الطلب عليها بوصفها شيئاً أساسياً في سد متطلبات الحياة المعيشية وهي سلع خام مثل **الأقمشة**، فقد حرص تجارها على استيراد غير المتوفر منها بمصر لترويجها بثغر رشيد سعياً وراء المكاسب؛ وكان من هؤلاء منلا سنان بن على أرناؤوط الذى تاجر في الأقمشة الهندية، والأجواخ[٨٣]والشيلان[٨٤]، والإحرمة[٨٥] بحانوته الكائن بأحد نواحى الثغر[٨٦].

كما تاجر حسن أغا ابن إسماعيل أرناؤوط في الكتان وليتوسع في تجارته استأجر من حسن الزغيرى المشرف على سوق الكتان بالثغر حصة مساحتها ١٢ قيراطاً اشتملت على ثلاث حواصل (مخازن) متلاصقة يعلوها ثلاثة طوابق يستخدم لعقد الصفقات التجارية مع تجار الكتان لمدة تسعين سنة بأجرة قدرها ٨ آلاف نصف فضة لكل ثلاث سنوات[٨٧]، أما حسين بن إبراهيم

الأرناؤوط فكان من أشهر تجار الحرير والسجاد بالثغر، وفي سبيل ذلك امتلك حوانيت عدة لتسيير تجارته(٨٨).

بينما تاجر محمد بن محمد الأرناؤوط في الشيلان والإحرمة والأحزمة والتى كان يتم جلبها أثناء خروجه لموسم الحج (٨٩)، ومثله فظلى بن إبراهيم الذى امتلك حانوتاً لتجارة الأقمشة من شيلان وإحرمة وقفاطين قدر ثمنها بنحو ١٣٣٦١٨ قرشاً(٩٠) ، ثم بيرم أغا ابن ربيعة أرناؤوط الذى تاجر في الأقمشة الهندية المستوردة من بلاد الشام وبيعها لأهالى الثغر(٩١)، في حين امتلك سلام بن محرم وكالة لتجارة الأقمشة بالثغر(٩٢) ، كما ساهم أحمد بن حسن من أهالى دبره(٩٣) بألبانيا والمقيم بالثغر في تجارة الحرير والأقمشة الهندية(٩٤)، ثم يونس بلوكباشى(٩٥) أرناؤوط الذى امتلك حانوت بالثغر لبيع أقمشة متنوعة قدر ثمنها بنحو ١٩٢٩ قرشاً و٢٩ نصف فضة(٩٦).

ومن التجار مصطفي كسرات أرناؤوط– تاجر الحبوب المذكور سابقاً – الذى امتلك حانوتاً به كميات من الأقمشة والحرير قدر ثمنها بنحو ٢٣٦٠ قرشاً ونصفين فضة(٩٧)، وهذا يعنى أنه جمع بين تجارتين لزيادة مكاسبه، وكذا شمس الدين الأرناؤوط الذى تاجر في عدة أصناف عديدة من الأقمشة (الكتان، والحرير، والقطن) بحانوته ، وقد قدر ثمن كمياتها بنحو ١٣٩٦ قرشاً و١٧ نصفا فضة(٩٨). وبلندلى صالح الذى تاجر في الأقمشة، والطرابيش بحانوته بكميات قدر ثمنها نحو ١٦٥٧ قرشاً(٩٩) وأخيراً زين العابدين أغا ابن سليمان أغا من أشهر تجار القماش الأبيض المستورد من الخارج، وبيعه لتجار الثغر، ففي سنة ١٢٥٧هـ/١٨١٤م باع إلى مصطفي بن باشه(١٠٠) الطحان كمية منه بثمن ٢٠٥ قرشاً(١٠١).

كما حظى **الدخان** بنصيب كبير من اهتمام بعض التجار لزيادة الإقبال عليه، ومن ثم أقبلوا على تجارته معتمدين في ذلك على الدخان العثمانى بناء على أوامر الدولة العثمانية التى لم تسمح بدخول أى دخان من الخارج لولاياتها سوى دخانها منعاً للمنافسة وخاصة وأنها كانت تعلم أن الدخان الأجنبى أكثر جودة، وأعلى سعراً، وفي سبيل ذلك امتلك تجاره من الأرناؤوط حوانيت بالثغر

لمسايرة تجارتهم مثل سليمان أرناؤوط[١٠٢]، ومصطفي كسرات تاجر الحبوب والأقمشة الذى سبق ذكره، وهذا يعنى أنه تخصص في تجارة أكثر من سلعة مختلفة كنوع من استثمار رأسماله، حيث قدر كمية الدخان الموجودة بحانوته بنحو ٦٤ شوال ثمن قدره ١٥٧٨٣ قرشاً[١٠٣]، وكذلك على أغا المناسترلى (من بلده مانستر)[١٠٤] الأرناؤوط الذى كان يجلب الدخان من بإستانبول لبيعه بالثغر، وكان من أشهر التجار الذين تعاملوا معه إبراهيم شهاب الذى باع له كمية منه قدرت بنحو ١٢٩٥٥ نصفاً فضة قبضها أخوه إسماعيل أفندى– بناء على تكليف من أخيه على المذكور بشهادة الشهود – لحين عودة على المذكور من بلدته[١٠٥]، كما تسلم أخيه من شريف حسن الرودسلى وكيل على أغا تيرانلى الذى اشترى من على المذكور قبل عودته لبلاده كمية من الدخان بثمن ٣٦٨٨٢ نصفاً فضة[١٠٦]، ولما طال غياب على المذكور طلب من أخيه أيضاً أن يحصل مبلغ ١٢٩٠٠ نصف فضة ثمن دخان اشتراه منه محمد بن إبراهيم شهاب الدخاخنى، لتصبح تلك المبالغ السابقة في ذمة أخيه لحين عودة على المذكور بشهادة الشهود وبتصديق من قاضى الثغر ضماناً لحقوقه[١٠٧].

كما دخل في هذه التجارة كل من أحمد ريس ابن مصطفي أرناؤوط الذى كان يورد كميات من الدخان العثمانى لتجار الثغر بمصر[١٠٨]، ويوسف محمد صبح تيرانلى الذى امتلك حانوتاً وجد به دخان قدر ثمنه بنحو ٦٧٠ قرشاً و١٥ نصفا فضة[١٠٩].

وكانت هذه السلع قد جذبت العديد من تجار الأرناؤوط أو بعض المحافظين لاستثمار رأس مالهم فيها، لكن على النقيض كان هناك عدد من السلع الخام أو الغذائية تاجر بها عدد قليل من الأرناؤوط ، وإن كان نشاطهم بها محدوداً ، ربما لتركيز اهتمامهم على السلع السابقة لكثرة أرباحها، أما السلع الأخرى فكان الاهتمام بها أكبر من أهالى الثغر لأنها تحتاج إلى خبرة ، فضلاً عن أنها قد تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة خاصة وأنهم (أى الأرناؤوط) استغلوا معظمها في الإتجار بالسلع السابقة، ومن ثم عمل عدد قليل منهم بها وبمساعدة تجارها من الثغر، وقد جاءت تجارة **السلع الخام** في مقدمة اهتمام

هؤلاء ، مثل الجلود، وكان من أشهر تجارها مصطفي الطبجى بن عبد الله أرناؤوط الذى قدر كمية الجلود بحانوته بالثغر نحو ٥٣ قرشاً و١٠ نصف فضة[١١٠]، وأيضاً فظلى بن إبراهيم أرناؤوط تاجر جلود الجاموس – إلى جانب تجارته في الأقمشة – كما أشرنا من قبل – حيث امتلك منزلاً وحانوتاً قبلى الثغر، قدر ثمن كمية الجلود بها نحو ٥٢٠ قرشاً[١١١]، يتضح ذلك أنه جمع بين تجارتى الأقمشة والجلود فكلاهما يستخدم في صنع الملابس، والأحزمة.

أما مراد أغا ابن حسن أونكلى أرناؤوط فقد استطاع بمساعدة تجار الجلود أن يكتسب خبرة بها لدرجة أنه عين من قبل محافظ الثغر ناظراً على الجلود الأميرية مع استمراره أيضاً بتلك التجارة لحسابه حيث اشترى حصة قدرها ٨ قراريط بخط البوص قبلى الثغر اشتملت على منزل وحانوت خُصص لهذه التجارة وذلك من بائعه رضوان بن عبد المتعال فرحان نظير مبلغ ٦٥ ألف نصف فضة[١١٢].

ومن هذه السلع أيضاً **الفحم** ومن أشهر تجاره حسن أغا ابن إسماعيل أرناؤوط حيث امتلك منزلاً به حانوت بخط الفحامين بالثغر لممارسة تجارته[١١٣]، ومن تجاره أيضاً عبد الفتاح بن سليمان أرناؤوط تاجر الفواكه ، حيث استفاد من جذوع النخيل في تحويلها إلى خشب لتحقيق مكاسب أكبر؛ وفي سبيل ذلك استأجر لنفسه من بدوى بن محمد بربر حصة قدرها ثلاثة قراريط ونصف مكشوفة خُصصت لوضع الأخشاب لمدة ثمانين سنة وعشرة أشهر وثلاثة عشر يوماً بأجرة قدرها ٣٠٠ ريال[١١٤]، ثم شرع في توسيع تجارته فقام بشراء حصة أرض أخرى اشتملت على منزل وقاعة لعقد صفقات تجارته بحرى الثغر، ثم قام باستئجار حصة أرض مجاورة لها من محمد حجاج من محمد الوليلى (صاحب الحصتين) وذلك لمدة ٢٨ سنة و٦ شهور و٣ أيام بأجرة قدرها ٣٩٠ ريالاً [١١٥]، ومن تجاره أيضاً حسين بن سليمان ريس أرناؤوط الذى اشترى كمية أخشاب من محمود بن سالم السكندرى قدرت بنحو ١٤٣٢٠٠ نصفاً فضة[١١٦].

أما **النحاس** فكان من بين من تاجر فيه على أغا ابن حسن تيرانلى

من أعيان التجار بخان محمد على باشا بالثغر والذى قدر قيمة النحاس بحانوته بنحو ١٤٤٩ قرشاً و٣٦ نصفاً فضة[١١٧].

وبالنسبة للسلع الغذائية التى أقبلوا عليها أيضاً بشكل محدود **الملح** حيث انحصرت تجارته في قلة من محافظى الثغر وأسرهم، إذ استحوذ على هذه التجارة عدد كبير من تجار الثغر، ومن ذلك زبيدة ابنة يوسف أغا أوده باشى[١١٨] الأرناؤوط التى امتلكت حصة قدرها أربعة قراريط بالبر الشرقى للثغر خصصت لاستخراج الملح وبيعه للتجار[١١٩].

كما تاجر عدد من الأرناؤوط فى **الثروة الحيوانية** ولكن بصورة قليلة لما تتطلبه هذه التجارة من رؤوس أموال كثيرة، فضلاً عن الخبرة بتربيتها، من أمثلة هؤلاء أحمد كاشف ابن حسن أرناؤوط الذى تخصص في تجارة الثيران التى كان يحصل عليها من تجار بولاية الغربية، ففي سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م اشترى من مصطفي الشهاوى ابن يوسف قاسم من محلة بن على بالولاية المذكورة عددا من الثيران قدر ثمنهما بنحو ٤٠٠ ريال[١٢٠] ، كذلك أحمد ريس ابن مصطفي أرناؤوط الذى كان يورد مواشى لقرى مصر مثل بيعه مواشى إلى يونس أغا ناظر قسم كفر بحر[١٢١] بثمن قدره ٧٥٠ ريالاً وذلك لاستخدامها في تحريك سواقى رى الأرز[١٢٢]، ثم سلام أغا ابن إبراهيم أرناؤوط الذى تاجر في الأبقار والجاموس والعجول والثيران والحمير قدر أثمانها بنحو ٧١٨٦ قرشاً"[١٢٣].

من ناحية أخرى لجأ بعض الأرناؤوط إلى ممارسة نوع آخر من التجارة وهو **استثمار رؤوس أموالهم** نظير الربح دون فائدة، وذلك عن طريق الاتفاق مع بعض التجار أغلبهم من بنى جنسهم بدافع توافر الثقة والأمانة بينهم من ناحية ، ودعم بعضهم بعضاً في تقوية وجودهم الاقتصادى والاجتماعى بين فئات مجتمع الثغر من ناحية أخرى، وذلك بتسليمهم مبالغ من المال بهدف تشغيلها في تجارتهم مقابل الربح حسب نسب حصصهم فيها، وفي حالة الاختلاف بينهم أو وفاة أياً منهم يلتزم التاجر أو ورثته بتسديدها لصاحب رأس المال. ويسجل هذا الاتفاق بمحكمة الثغر بحضور الشهود وتصديق القاضى

حفظا للحقوق؛ والأمثلة على ذلك كثيرة منها: أن آدم ريس ابن باكير أرناؤوط التاجر بالثغر دفع إلى أحمد أرناؤوط الخياط بهذا الثغر مبلغ قدره ٣٧٧٦٧ نصفاً فضة أعطاها له على سبيل الإتجار في الأقمشة وحياكتها نظير ربح(١٢٤).

كما سلم محرم أغا ابن عباس الشام الأرناؤوط ثلاث تجار من بنى جنسه مبالغ، الأول لسليمان بلوكباشى ابن صالح وقدره ١٣١٠ قرش، والثانى لإبراهيم وقدره ٢١٣ قرشاً، والثالث ليوسف وقدره ٦٠٠ قرش بهدف تشغيل تلك الأموال في تجارتهم، والحصول على نسبته من أرباحها(١٢٥) ، كذلك أعطى مصطفي كسرات – التاجر المذكور سابقاً – مبالغ عدة لبعض التجار لاستثمارها بلغت قيمتها نحو ١٥٧٤٩ قرشاً و٣٠ نصف فضة(١٢٦)، أما سليمان أغا المحافظ – المذكور سابقاً – فقد قدم أموالاً لبعض التجار بلغت قيمتها نحو ٤٤٢٤ قرشاً و١٢٠ نصفاً فضة لتشغيلها، وتخصيص نسبته في الربح لها(١٢٧).

كما استثمر عبد الفتاح بن سليمان التاجر – المذكور سابقاً – مبلغ ٢٤٦٣٧٧١ نصفاً فضة "بما يعادل ٦٤٠٩٤ قرشاً و١١ نصفاً فضة" مسلمة لبعض التجار لتشغيلها نظير ربح(١٢٨)، ثم أحمد أغا سليمان بن أحمد أغا تيرانلى لعدد من التجار من أصحاب الشراكة التجارية في سلع عدة أموال دون فائدة قدرت بنحو ٢٨٨٤٨ قرشاً لاستثمارها(١٢٩)، وكذلك باكير جاويش ابن أحمد أرناؤوط الذى استثمر جزء من أمواله عن طريق بتسليمها إلى عدد من تجار الوكالات والحوانيت بلغت قيمتها نحو ١٣٦٩٨ نصفاً فضة لتشغيلها من خلال الإتجار بعدة سلع مربحة(١٣٠)، ويوسف أغا ابن محمد أغا أرناؤوط محافظ الثغر – السابق ذكره – فإلى جانب وظيفته وتجارته اتجه إلى استثمار جزء من ثروته عن طريق تشغيلها مع بعض تجار الأرز والمواشى حيث سلم لاثنين منهما مبلغين ، الأول مبلغ ٣٥٣٤٧ قرشاً، و ٣٩ نصفاً فضة والثانى مبلغ ٤٩٠٠ قرشاً و٣٧ نصف فضة، وقد اتفق معهما على نسبته حسب حصته المرصودة له(١٣١)، كما سعى سنان أغا بن حسين من أشقودرة(١٣٢)،

والمقيم بالثغر إلى استثمار جزء من ثروته في تجارة الأقمشة فقدم ١٦٦٦ قرشاً و٣٠ نصف فضة إلى عدد من تجارها لتحديد ربحه حسب حصته(١٣٣)، أيضاً استثمر أحمد أغا كبير أرناؤوط التاجر – المذكور سابقاً – مبلغا من ثروته قدر بنحو ٢٧٥٢ قرشاً و٢٠ نصفاً فضة مع بعض تجار الأرز لتوسيع نشاطه بتلك التجارة تحقيقاً للمكاسب(١٣٤).

وتسهيلاً لعمليات النقل البحرى للسلع التجارية سعى بعض تجار الأرناؤوط إلى التجارة في **وسائل النقل البحرى** لما تدره من أرباح كنوع من استثمار رؤوس أموالهم ، ومن أمثلتهم كومان أغا ابن صالح الذى اشترى قياسة(١٣٥) من إسحاق أغا بثمن ٦٠٠ ريال ضمها إليها في مراكبه لدعم تجارته(١٣٦)، وسليمان أغا بن أحمد أغا الذى اشترى قياسة أيضاً من حسن بن شريف عثمان الرودسلى بثمن قدره ٤٨٢ ريالاً خصصها لنقل سلعه، وتأجيرها لتجار آخرين لنقل سلعهم نظير أجرة(١٣٧). ثم يونس بلوكباشى بن حسن أرناؤوط الذى اشترى النوع نفسه أيضاً، ثم حسن أغا زنبل بن بيرم أرناؤوط نظير مبلغ ١٠٩٠ قرشاً ونصف(١٣٨)، كذلك اشترك كل من عبد الباقى خضر من أهالى طنوب(١٣٩) وعابدين جاويش الأرناؤوط في مركب مشتراه لصالح تجارتهم ، ولما توفي الأخير سدد الأول نصيبه فيها بمقدار النصف وقدره ١٥٠ قرشاً إلى زوجته بنية ابنة مصطفي أوده باشى أرناؤوط في حضور القاضى والشهود(١٤٠)، ثم جاء حسن أغا ابن بيرم المذكور سابقاً والذى يعد من أشهر تجار المراكب في الثغر ولكثرة نشاطه كان يبيع نصيبه في مراكب شراكة مع غيره بهدف شراء مراكب لحسابه ، ومن ذلك أنه باع نصيبه في قياسة بواقع ١٢ قيراط فيها بثمن ٨٢١ قرشاً إلى الريس إسماعيل أبو نشوه من أهالى الثغر(١٤١).

على أية حال قام بعض الأرناؤوط سواء كانوا من المحافظين أو من التجار جل اهتمامهم على تشغيل جزء من ثرواتهم في الإتجار بالسلع المربحة لدعم مكاسبهم من ناحية والسيطرة على تلك السلع في الداخل من جهة والخارج

من جهة أخرى للوقوف أمام المنافسين سواء من تجار الثغر أو غيرهم من الجنسيات الأخرى.

ورغم أن التجارة كانت أولى اهتمامات الأرناؤوط بالثغر إلا أن عدداً منهم اتجه إلى مصدر آخر للعيش والكسب معتمدين في ذلك على خبرتهم به وبما يتماشى في الوقت نفسه مع حجم ثروتهم، واحتياج الناس إلى منتجاتهم سواء بالداخل أو الخارج، ألا وهو امتهانهم بعض **الحرف والصناعات** بوصف منتجاتها من مطالب الحياة اليومية ، وقد ساعدهم على إتقانها – إقامتهم بالثغر وقربهم من طوائفه ، وخضوعهم لشيوخها ومتابعة منتجاتهم من حيث جودة الصنع وأسعار بيعها طبقاً للقوانين المفروضة من الإدارة.

ومن أشهر الحرف والصناعات التى عمل بها البعض بعض الأرناؤوط **تبييض الأرز** ومن أمثلة ذلك سليمان ريس ابن إلياس أرناؤوط، حيث اشترى حصة أرض تحتوى على حاصلين وآلة من الحديد لدق الأرز الشعير، وأخرى لتبييضه إلى جانب عدة طباق استخدمت كمخازن وحظيرة لعلف الثيران وبجوارها حاصل مخصص لوضع التبن بمبلغ ٢٠٢ ريال دفعهم للبائع من تجار الثغر(١٤٢)، كذلك اشترى أحمد كاشف ابن حسن أرناؤوط من كل من حسن بن فاخر الفلاح، ودرويش بن مصطفى، وجرجس بن مينا كشركاء في حصة قدرها ستة قراريط اشتملت على أرض ومكان مخصص لتبييض الأرز إلى جانب حاصلين، وآلة معدة لدق الأرز و حظيرة للثيران وذلك بثمن قدره ٥٩٥ ريالاً(١٤٣).

وهناك من اتجه إلى العمل بحرفة **طحن الغلال** مثل أدهم بن محمود أرناؤوط الذى وسع من عمله بها بأن اشترى من خليل بن على البكارى قاعدتين معدتين لذلك نظير مبلغ ١٠٩ ريال(١٤٤).

ومنهم من ذهب إلى العمل **بحرفة الحياكة** مثل على أغا ابن حسين أرناؤوط الذى اشترى من سعد الحصرى بن إبراهيم المسلمانى مساحة أرض اشتملت على طباق وأربعة أنوال حياكة من الخشب معدة لصنع القماش بثمن قدره ٣٩٥ ريال(١٤٥) ، كما اشترى سلمان أغا المحتسب بالثغر سابقاً ابن خليل تيرانلى أرناؤوط من عبد الرحمن الخياط ابن إسماعيل المطوبى حصة أرض

بها قاعة كبيرة مخصصة للحياكة إلى جانب عدة طوابق للسكنى شاملة جميع المرافق والمنافع بثمن قدره ٥٠٠ ريال، وذلك للاشتغال بحرفة الحياكة لتوفير سبل العيش له(١٤٦).

وهناك من عمل **خبازاً** ، مثل أحمد بن مصطفي ريس أرناؤوط الذى اشترى من كل من زبيدة ابنة عمر جوربجى الكتبجى ووالدتها صالحة ابنة عبد الرحمن الخميسى حصة قدرها ستة قراريط تشمل مكان بحرى الثغر مشتمل على مخزن، وفرن معد لخبز الدقيق مشتمل على كافة المرافق والمنافع بثمن قدره ٣٥٠ ريالاً جلب لها عمال تحت إشرافه(١٤٧).

و منهم من عمل بحرفة تجهيز **البكسماط** بوصفه أحد الاحتياجات الغذائية التى كان يعتمد عليها الجنود في حروبهم، لذا كانت الدولة العثمانية حريصة على توفيره، وكان من أشهر الحرفيين الأرناؤوط إبراهيم بن عبد الله الأرناؤوط من بلدة تيرانا والمقيم بالثغر الذى امتلك حانوت لصنعه(١٤٨).

كما ظهرت فئة أخرى من الأرناؤوط امتهنوا أعمال عدة أخرى قاموا بتمويلها، وتوفير عمال لها نظير أجرة لتخصيص مجمل إيراداتها لحسابهم، فركزوا على مشاريع تخدم الحياة اليومية لمجتمع الثغر سواء ترفيهية أو غذائية. أما الأولى فكان منها **المقاهى** لكثرة الإقبال عليها لاسيما من الجاليات الأجنبية المقيمة بالثغر؛ فعلى سبيل المثال اشترى مصطفي أغا ابن حسن أرناؤوط من كلٍ من إبراهيم الصباغ بن إسماعيل عبد الله وإبراهيم بن حسين سعيد الجناجى حصة قدرها ١٢ قيراطاً تشمل مقهى كائنة قبلى الثغر بثمن قدره ٢٠٠ ريال(١٤٩).

أما المحال الغذائية فكان منها **المطاعم** حيث أقبل عليها بعض رجال ونساء الأرناؤوط كمصدر للرزق؛ فعلى سبيل المثال استأجرت فطومة ابنة عبد القادر أرناؤوط من على الذهبى بسيونى عمار حصة أرض قدرها أربعة قراريط يضم مكان كائن وسط الثغر بالقرب من مسجد سيدى محمد العرابى– من أشهر علماء الثغر – يشمل قطعة أرض وقاعة بداخلها صهريج، وغرفة،

ومطعم بكافة المرافق، والمنافع لمدة ٥٣ سنة و٩ شهور و٧ أيام بأجرة قدرها مائة ريال(١٥٠).

ومن ناحية أخرى ظهرت فئة من الأرناؤوط حاولت البحث عن مصدر رزق لهم لتوفير سبل العيش لهم ومع مرور الوقت نجحوا في تحسين وضعهم بما يوفر لهم تكوين ثروة إلى حد ما تساعدهم على الاستقرار، فمنهم من عمل بمهنة **الرويسا** على المراكب لخبرتهم بركوب البحر وبمرور الوقت نجحوا في تكوين ثروة مكنتهم من شراء عقارات للسكنى، واستغلوا جزءً منها في بناء منشآت تجارية بهدف تأجيرها لتجار يستفيدوا من أجرتها كمصدر آخر للدخل مثل أحمد ريس ابن مصطفي أرناؤوط الذى استأجر من سليمان بن عبد الله حصة قدرها ستة قراريط بالقرب من مسجد أحمد أغا – أحد أعيان تجار الأرناؤوط بالثغر والذى تبرع بإنشائه ابتغاء وجه الله تعالى – ويشتمل على أرض وقاعة سكن، وصهريج لخزن المياه، وشادر معد لوضع البضائع، وحانوت يعلوه مساكن عدة اشتملت على كافة المرافق والمنافع لمدة ٣٨ سنة و٦ شهور و٢١ يوماً بأجرة قدرها خمسون ريالاً(١٥١).

وهناك من اتجه من هؤلاء الرويسا إلى الاشتغال بتجارة أحد السلع إلى جانب عمله الأساسى بعد أن تأكد بخبرته المكاسب التى تحققها هذه السلع وذلك كنوع من الاستثمار والدعم المادى له، فكان من أمثلتهم سليمان ريس أرناؤوط الذى أقبل على الإتجار في الأرز الشعير لمعرفته بمكاسبه فقد خصص بمحل سكنه بالثغر حانوت لهذه التجارة داخل الثغر وخارجه خاصة بعد أن اكتسب خبرة بأسواقه في البلاد الأخرى التى كان يذهب إليها لبيع الأزر لصالح التجار، وبتقرير القبانى تبين أن كميات الأرز الموجودة بحانوته قُدرت بنحو ١٣٤٨ قرشاً و١٦ نصف فضة(١٥٢).

وأخيراً ظهر أفراد من الأرناؤوط لم يكن لديهم مصدر رزق سوى التحاقهم بأعمال **كظهورات** لتوفير سبل العيش مثل عملهم بأسكلة(١٥٣) الثغر ليتولوا مهمة استلام البضائع من أصحابها تمهيداً لشحنها بالمراكب وإرسالها إلى الجهة المراد الوصول لها، وذلك نظير أجرة مدفوعة من محافظ الثغر،

وكان أشهر من عمل بها خليل خوجا ابن إبراهيم أرناؤوط الذى تسلم واثنين من عمال الأسكلة من حسن الزيدى شيخ طائفة الكتانية بالثغر لوازم سفن مرسلة إلى ترسخانة بإستانبول قيمتها ٤٦٠ نصفاً فضة بهدف شحنها بالمراكب المتجهة إلى هذه الجهة(١٥٤).

على أية حال لقد استطاع هؤلاء الأرناؤوط بنشاطهم الاقتصادى المتنوع أن يساهموا في دعم اقتصاد الثغر وانعكاس ذلك على الاقتصاد المصرى ليثبتوا أن وجودهم بهذا الثغر أتى ثماره، وبعدهم عن كل ما يثير مشاكل إدارية تهدد من وجودهم، علاوة على الوصول إلى مكانة لا تقل عن مكانة الرعايا والأجانب المقيمين بالثغر فيما يتعلق باستغلال إمكانيات الثغر في تحسين وضعهم الاقتصادى، ومما يدعم هذا الثغر داخلياً وخارجياً، وقد ساعدهم على ذلك مراعاة محافظ الثغر لهم لأنه يرى أن خدمة بنى جنسه ومساعدتهم في دعم نشاطهم واستقرارهم سيدعم من وجوده في منصبه بكسب ثقة محمد على فيه وفي رعاياه مما سيؤدى إلى استمرار وجودهم وممارسة أنشطتهم دون عوائق طالما يلتزمون بالقوانين الإدارية سواء عليهم أو على غيرهم.

ثالثاً: النشاط الاجتماعى لأرناؤوط

حرص الأرناؤوط على الاندماج بمجتمع الثغر من أجل مسايرة حياتهم اليومية، والاطمئنان على العلاقات المتبادلة بينهم سواء مالية أو اجتماعية تجنباً لحدوث مشكلات، فبدأوا أولى خطواتهم في ذلك **بتملك عقارات سكنية** – إلى جانب العقارات السكنية والتجارية التى امتلكها التجار كما أشرنا من قبل إلى جانب ما وفرته لهم الإدارة من مسكن لأداء عملهم، سعوا إلى تملك عقارات سكنية بالثغر تخليداً لوجودهم به ، فمن ذلك أن أحمد بك ابن باكير أغا أرناؤوط اشترى من دوابه ابن على دوابه مكاناً كائناً غربى الثغر بخط زاوية المغربية مشتمل على مساكن علوية وسفلية بكافة المرافق والمنافع بمبلغ قدره ٦٧٠ ألف نصف فضة(١٥٥)، كما امتلك سليمان أغا مكاناً كائناً بحرى الثغر

بالقرب من وكالة إبراهيم أغا يشتمل على أرض ومبان بكافة المرافق والمنافع ثم ملكها لزوجته ومعتوقة خاتون ابنة عبد الله البيضا بشهادة الشهود وبتصديق من قاضى الثغر(١٥٦).

أما يوسف أغا ابن محمد زاده أرناؤوط فقد اشترى مكاناً قبلى الثغر به منزل وعدد من الحواصل وجنينة بثمن قدره ٢٥ كيساً(١٥٧)، كما اشترى حصة أرض أخرى بواسطة وكيله على صمادى بن على صمادى من التجار مساحتها ١٣ قيراطاً تشمل مكان للسكن وقاعة مخصصة لعمل الحصر أجرها لحرفيين بهدف المكسب، وقدر ذلك بثمن ٣٣٠٠٠ نصف فضة(١٥٨).

وقد اشترى أحمد أغا شقيق سليمان أغا بن أحمد أرناؤوط من سليم جلبى ابن أوده باشى ابن إسماعيل أغا نعمة الله – المذكور سابقاً – مكان بحرى الثغر اشتمل على مبان للسكنى بكافة المرافق، والمنافع بثمن قدره ألف ريال تم تسليمهم للبائع في حضور الشهود والقاضى(١٥٩)، ثم زاد المشترى من أملاكه بالثغر عن طريق شرائه من نفس البائع السابق وشركائه على السكاكرى بن محمد هلالى، ورابيه ابنة عبد الحافظ القرشاوى، ونفيسة ابنة أحمد أغا ابن عبد الله، مكان كائناً شرقى الثغر تجاه مسجد القبودان وهو من المساجد الأثرية التى ترجع للعصر المملوكى، وقد اشتمل على أرض، وقاعة وجنينة بثمن قدره ١١٥٨ ريالاً (١٦٠).

ومن نساء الأرناؤوط اشترت فطومة ابنة عبد الله أرناؤوط من على الذهبى ابن بسيونى شيخ طائفة السقايين بالثغر حصة قدرها أربعة قراريط تضم مكاناً كائناً بخط القفاصين بالقرب من مسجد العرابى الذى يقع بشارع دهليز الملك بالثغر وتحيط به مساكن الأمراء المماليك، اشتملت على كافة المرافق والمنافع نظير مبلغ ألف ريال(١٦١).

ومن تجار الأرناؤوط – المذكورين سابقاً – عبد الفتاح أغا ابن سليمان أرناؤوط الذى اشترى من محمد حجاج بن محمد الوليلى مكاناً قبلى الثغر مشتملاً على منزل بكافة المرافق والمنافع بثمن قدره ١٠٣٥ ريال(١٦٢). وكان لأمير أحمد كاشف ابن حسن أغا أرناؤوط أملاك كثيرة بالثغر، ثم وهب إحداها

وهو عبارة عن مكان كائن بحرى الثغر القريب من مسجد ضريح سيدى على المحلى[١٦٣] المشتمل على أرض وشادر معد لصناعة الكتان وحاصلين، وصهريج معد لخزن المياه إضافة إلى جميع المرافق والمنافع لزوجته ستيته خاتون ابنة أحمد شهاب من أهالى الثغر بشهادة الشهود وبتصديق من قاضى الثغر[١٦٤]، ربما من أجل استغلال هذا المكان في التجارة وتخصيص أرباحه لزوجته.

لكن أحياناً قد **تحدث بعض الخلافات بين بعض الأرناؤوط من أصحاب الأملاك بالثغر وبين بعض الأهالى بسبب الدفاع عن هذه الأملاك إذا ما حدث تعدى عليها** لكن في الوقت نفسه قد يكون هذا الادعاء في غير محله ويتحول الأمر لصالح المدعى عليه بسبب أن الأخير يأتى بالأدلة التى تثبت حقه أمام المدعى. ومن ذلك ادعى محمد أغا ابن موسى الغيطانى على حسن أغا تيرانلى أرناؤوط بأنه أتلف الهويس بجنينته مما أدى إلى تعطل رى أرضه، ولما سُئل المدعى عليه على ذلك أجاب أن الأرض التى يوجد عليها الهويس بأحد نواحى الثغر ليست في استحقاق المدعى، وإنما هى ملك لشخص يدعى مراد الأرناؤوط بوصفه تعدياً من المدعى على ممتلكات غيره ، ومن ثم أتى بمملوكه سليم، وقام بهدم الهويس الذى أقامه على أرض غيره ، وإزاء ذلك طلب من المدعى إثبات إدعاءه ضد ذلك فأتى بشهود ليؤكد أن الهويس المذكور، والأرض المقامة تابعة لأملاكه وليست لمراد التابع للمدعى عليه، ومن ثم أُلزم حسن أغا بإصلاح ما أتلفه ثم استجوابه حول ما السبب الذى دفعه إلى ارتكاب ذلك[١٦٥]، ربما ما دفعه إلى ذلك هو أن مراد المذكور قد اقنعه بادعائه الكاذب بامتلاك هذه الأرض المقام عليها الجنينة المذكورة والهويس المذكور، ومن ثم طلب منه القيام بهذا التصرف للحفاظ على حقه في وجود الأدلة لكن دون جدوى .

وبالتدريج بدأ الأرناؤوط يندمجون مع أهالى الثغر سواء عن طريق معاملاتهم اليومية أو عن طريق التعاملات المالية فأصبحوا جزءً من هذا

المجتمع بمكانة اقتصادية اجتماعية متميزة ظهر ذلك من خلال تركاتهم التى عكست حياتهم اليومية ومدى حجم ثرواتهم التى حسب مكانة كل منهم.

والجدير بالملاحظة أن أصحاب التركات كانوا يقيمون بالثغر فترة عملهم سواء بإدارة الثغر أم بالتجارة أو بالحرف أو غير ذلك من الأعمال الحرة كما أشرنا من قبل، وبعد استقرارهم معيشياً ومادياً كانوا يفضلون العودة إلى بلادهم ألبانيا ليكونوا بجوار ذويهم تاركين ثروتهم بالثغر تحت إشراف أوصياء من بنى جنسهم قاموا بتعيينهم لثقتهم فيهم لكى يضمنوا وصول حقهم الشرعى في ممتلكاتهم، وتجارتهم أو أعمالهم إلى ورثتهم، وفي حالة عدم وجود وصى كانت إدارة الثغر تعين وصياً من قبلها وقد يكون المحافظ نفسه للحفاظ على محتويات التركة لحين حصرها بواسطة موظفو بيت المال(١٦٦). وتسليمها للورثة بعد خصم الرسوم والمصاريف الأميرية، ولضمان تنفيذ ذلك كانت محكمة الثغر تقوم بتسجيل الإجراءات. ومن ذلك اختيار أحمد أغا سليمان بن أحمد أغا أرناؤوط من أهالى تيرانا ليكون مسئولاً عن تركة أحمد المذكور وعلى زوجته لحين حصرها وتصفية المتبقى منها لصالح الأخيرة(١٦٧)، ويرجع ذلك إلى ثقته بهذا الوصى في تنفيذ وصيته. كما نصب عبد الفتاح أغا ابن سليمان أرناؤوط، أحمد كاشف ابن حسن أغا أرناؤوط– المذكورين سابقاً – وصياً شرعياً على أولاده الثلاث ذكور القاصرين حتى يبلغوا ليضبط لهم ما يتركه بعد وفاته بالطريق الشرعى(١٦٨).

وعين أدم بن مراج أرناؤوط وصياً على زوجتى الأمير خليل أغا ومعان بن خليل أغا أرناؤوط وهما حنينة ابنة عابدى ريس قلش، وآمنة ابنة حسين قبودان(١٦٩) أرناؤوط ليتعهد بتسليم تركة خليل المذكور لهما بعد وفاته حسب الشرع(١٧٠).

أما عن أصحاب هذه التركات فكانوا من المحافظين وأسرهم، أو من أعيان التجار، أو من أصحاب المهن المختلفة، كما أشرنا من قبل، وبصفة عامة جاءت محتويات هذه التركات متفاوتة حسب كمياتها وأنواعها، وحجم ثروتها، وممتلكات صاحبتها من عقارات سكنية وتجارية إلى غير ذلك، كان يتم

رصدها عن طريق موظفى بيت المال ، ثم بيعت محتوياتها بواسطة الدلالين "السماسرة" ثم يخصم من ثمنها رسوم التجهيز والتكفين ورسوم المحافظ، وأجرة موظفى بيت المال، ورسوم الدلالة، والرسوم القضائية، والديون المرصودة على المتوفي لصالح آخرين ليسلم الباقى على يد الوصى إلى ورثته.

ومن أمثلة تركات المحافظين أحمد أغا سليمان بن أحمد أغا تيرانلى أرناؤوط حيث تضمنت عملات عدة من ريال بندقى وفندقى، ومحبوب ذهب ونصف فضة قدر قيمتها بنحو ٢٠٤٦٥٦ قرشاً و نصف فضة، إلى جانب أسلحة متنوعة من بنادق وطبنجات ثم أمتعة منزل من أوانى ومفروشات وملابس إلى غير ذلك قدرت جميعها بثمن ١٢١٣٤٩ قرشاً إلى جانب قيمة رأس مال قام بتشغيله مع بعض التجار بنحو ٢٢٨٤٨ قرشاً – كما ذكرنا سابقاً – ليصبح الإجمالى ٣٥٤٨٥٣ قرشاً بعد خصم الرسوم والمصاريف بنحو ٨٨٢٤ قرشاً و٢٩ نصف فضة، صار الباقى ٣٤٦٠٢٩ قرشاً وزع على ورثته وهما معتوقته وزوجته ملك ناس البيضا ابنة عبد الله وولديه منها أحمد وحسنة القاصرين بواسطة الوصى أحمد كاشف ابن حسن أرناؤوط(١٧١).

كما ضبطت تركة يوسف أغا ابن محمد أغا أرناؤوط والتى تضمنت أمتعة منزل، وعدد من أمهات الكتب مثل تفسير الدويا لابن سيرين ، وقصص الأنبياء ، وأيضاً وبارود، وأسلحة متنوعة إلى جانب مواشى من بقر، وجاموس، وعجول ، علاوة على عدد من الحمير قيمة ذلك كله قدر بنحو ٢١٥٢٠ قرشاً و٢٨ نصف فضة، فضلاً عن ديون له عبارة عن أموال سلمها لبعض تجار الأرز كنوع من الاستثمار قدرت بنحو ٣٥٣٤٧ قرشاً و٣٩ نصفاً فضة في المقابل جملة ديون عليه لصالح بعض تجار الأرز أيضاً بسبب شرائه كميات منهم بهدف الإتجار فيه لحسابه، كذلك ديون عليه لحساب بعض تجار المواشى اشتراها لحسابه، وديون لديوان فابريقة القطن بالثغر والمسئول عن نظارتها إسماعيل بركة بسبب شرائه كمية قطن منها، كذلك لصالح ديوان مصلحة الثغر أيضاً نظارة خورشيد أفندى إلى جانب باقى ماهية العساكر التابعين له، ثم ديون مقررة عليه لصالح ديوان الفردة (الضرائب)، ثم ديوانى

الترسانة والأشغال بثغر الإسكندرية ؛ أى أن إجمالى تركته قدر بنحو ٥٦٨٦٨ قرشاً و٢٧ نصفاً فضة، هذه الديون جميعها قدرت بنحو ٢٦٣٧٤ قرشاً و٢٥ بارة لم يقم بتسديدها حتى وفاته، وبعد بيع تركته وخصم ما عليه من رسوم ومصاريف وديون عليه أصبح الباقى ٣٤٤٨ قرشاً و٨ نصف فضة وزع على الورثة وهما زوجتيه (معتوقتيه) هما أسماء ابنة عبد الله البيضا، وملك خان ابنة عبد الله البيضا وبنتيه منهما وهما عديلة وزبيدة القاصرتان وبنته الثالثة من مستولدته زهر ابنة عبد الله البيضا وهى صفية شقيقة مصطفي أغا الغائب عن الثغر بمعرفة الوصى(١٧٢).

أما عن تركات أعيان التجار فقد ظهر فيها تركة سليمان ريس أرناؤوط تاجر الأرز التى تنوعت محتوياتها من أمتعة منزل من نحاس وفضة إلى جانب ملابس ومفروشات قدرت بنحو ٩٥٣١ نصفاً فضة وكميات أرز شعير وأبيض قدر ثمنه بنحو ١٣٤٨ قرشاً و١٦ نصف فضة، وبعد خصم الرسوم والمصاريف، صار الصافي ١٣٣٧ قرشاً و٧ أنصاف فضة وزع على ورثته من أقربائه ، منهم مصطفي بن كفيل، ومصطفي خوصا أولكلى، وفظلى أغا أولكلى وقصطلى ريس أولكلى بن صابر إبراهيم وفي زوجتيه وأبنائه الأربعة الغائبين عن الثغر(١٧٣).

وتسلم الوصى الشرعى شلبى بن إبراهيم على تركة محمد بن محمد الأرناؤوط تاجر القماش بعد وفاة الأخير بطريق الحج ، وكانت تحتوى على أقمشة، وأمتعة منزل ، وبعد بيعها بواسطة دلالين سوق الثغر بإشراف أمين بيت المال وخصم الرسوم والمصاريف قدر الصافي منها ٦٤٩ قرشاً وصلوا إلى وريثه الشرعى ابن أخته إبراهيم بن إبراهيم المقيم بتيرانا(١٧٤)، كما تعهد الوصى عن بيرم أغا ربيعة أرناؤوط تاجر الأقمشة الذى توفي غريقاً بالنيل على مركب الريس على فى أثناء حمله لبضائع أقمشة لتوصيلها إلى ثغر الإسكندرية تمهيداً لشحنها لإستانبول بتسليم صافي تركته وقدرها ١٧٢٥ قرشاً بعد بيع محتوياتها من أقمشة وأمتعة منزل وخصم الرسوم والمصاريف إلى ورثته وهم زوجته سلطانة ابنة إسلام وأولاده منها محمد ومرتضى ومصطفي وعائشة

القاطنين بتيرانا[١٧٥].

واحتوت تركة سلام بن محرم تاجر القماش بمحل سكنه بوكالة الجيش بالثغر على أمتعة منزل وأقمشة قدرت بنحو ١١١٥ قرشاً، وبعد خصم الرسوم والمصاريف صار الباقى ٧١١ قرشاً استلمه الوصى لتسليمه إلى ورثته بتيرانا[١٧٦]، وتبين من تركة حسن بن حسين قبودان البرلى أرناؤوط التاجر بالثغر الذى توفي فى أثناء رحلته للحج أنه كان يمتلك بمنزله الواقع قبلى الثغر على أمتعة منزل، وأموال عبارة عن نصف فضة، وبعد خصم الرسوم والمصاريف سلم الوصى المتبقى لورثة المتوفي وهم زوجتيه وأولاده منهما[١٧٧]، ثم حصرت تركة يوسف جاويش ابن عثمان أرناؤوط والتى شملت أقمشة قدر ثمنها بنحو ٤٠٣٢ قرشاً و٤ نصف فضة إلى جانب عدد من الدراهم النقدية قدرت بنحو ٣٠٦٣ قرشاً و٣٠ نصفا فضة إلى جانب ديون مستحقه له لدى بعض التجار كنوع من الاستثمار له بنحو ٧٩١٥ قرشاً و٢٤ نصف فضة أى إجمالى تركته ٥٦٩٨ قرشاً و٦٠ نصفاً فضة بعد خصم الرسوم والمصاريف صار الصافي ٢٢١٧ قرشاً و٢٨ نصف فضة أرسلوا إلى الورثة بواسطة الوصى محمود بن حسين بن على الأرناؤوط[١٧٨].

كما عرضت تركة أحمد بن حسن تاجر الأقمشة من أهالى دبرة والمقيم بالثغر على بيت المال، وقاضى الثغر وتبين أنها كانت تضم أمتعة منزل وأقمشة قدرت بنحو ١٩٧٠ قرشاً، وبعد خصم الرسوم والمصاريف تبقى ١٨١٨ قرشاً قام الوصى بتسليمه إلى وريثه وهو ابنه من طليقته حليمه المقيمة بالثغر[١٧٩]، ثم حُصرت تركة عبد الله بن فيض أرناؤوط تاجر القماش بالثغر التى اشتملت على أقمشة بكافة أنواعها إلى جانب سجاجيد وأكلمة وطرابيش قدرت قيمتها بنحو ١٧٨١٩ قرشاً بعد خصم المصاريف وخدمة المحافظ، وديون كانت مقررة عليه لصالح بعض التجار نظير أقمشة مباعة منهم، ولم يقم بتسديدها حتى وفاته وقدرهما ٤٦٠٠٨ قرشاً، صار الباقى ٨٤٩٠ قرشاً سلم لورثته وهى زوجته نفيسة بنت أحمد جلال على يد الوصى، والشهود، وأمين بيت المال[١٨٠].

ويبدو أن تركة مصطفي كسرات أرناؤوط التاجر في أكثر من سلعة – كما سبقت الإشارة _ قد تضمنت ثروة كبيرة من خلال ما امتلكه من أقمشة وحرايرقدرت قيمتها بنحو ٢٣٦٠ قرشاً ونصفين فضة ، إلى جانب ثمن مقهى وحوانيت عدة بالثغر قدر ثمنهما بنحو ٤٥٠٠ قرشاً إضافة إلى ٦٤ شوال دخان في حاصله قدر ثمنهما بنحو ١٥٧٨٣ قرشاً و١١ نصفاً فضة إلى جانب ديون خاصة للمتوفي كانت في ذمة بعض التجار قدرت بنحو ١٥٧٤٩ قرشاً؛ ليكون إجمالى تركته نحو ٣٨٣٩٢ قرشاً وبعد خصم الرسوم والمصاريف وديون على المتوفي قدرت قيمتها بنحو ٣٨١٩٨ و١١ نصفاً فضة، صار الباقى ٣١٧٤٠ قرشاً و٢٤ نصفاً فضة وزع بمعرفة الوصى على كل من زوجته حفيظة ابنة عبد المتعال فرحات من أهالى الثغر، وبيت المال بهذا الثغر حسب وصية المتوفى(١٨١).

ووجد مخلفاً عن حسن أغا ابن روح أرناؤوط من أهالى البصات تاجر البن – المذكور سابقاً – بمنزله بالثغر أمتعة منزل وأسلحة قدرت بنحو ٧٠٦٧ قرشاً و٣ أنصاف فضة وقيمة رأس مال قام بتشغيله مع عدد من التجار قدر بنحو ١٨٠٤ قرشاً و٥ أنصاف فضة بعد خصم الرسوم والمصاريف والديون المقررة عليه كمؤخر ، وأموال لصالح بعض التجار وأجرة منزل لمدة ثلاث سنوات لصاحبه سليمان عبد الله من أهل الثغر صار الصافي ٥٥١٣ قرشاً و٣ أنصاف فضة وسلم لورثته ، وهم زوجته خديجة خاتون بنت عبد الله البيضا وأبناء أخيه سليمان وعمر وعلى(١٨٢).

أما عن مخلفات على أرناؤوط المعروف بالسراج التاجر والتابع لسليمان أغا محافظ الثغر سابقاً فقد تبين أنه يمتلك أقمشة تقدر بنحو ٢١١٣ قرشاً و٢٤ نصفاً فضة، فضلاً عن نصيبه في تشغيل رأس ماله مع بعض التجار قدر بنحو ٤٤٢٤ قرشاً و١٢ نصفاً فضة وبعد خصم الرسوم والمصاريف التى قدرت بنحو ٢٩٨٩ قرشاً و٣٠ نصفاً فضة، وزع الباقى بواسطة الوصى بكير أغا ابن حسن أرناؤوط من تيرانا على ورثته ، وهم زوجته فطومة ابنة على سعد الله الحمامى وبنتيه منها حنيفة ونفيسة القاصرتان(١٨٣).

وبتوالى تركات التجار التى تبين مدى تفاوت حجم ثروتهم التى جنوها من تجارتهم بالثغر ظهر من تركة عبد الفتاح بن سليمان طوشق أرناؤوط التاجر من أهالى أشقودرة ، والمقيم بالثغر أنه يمتلك عدد من العملات المتنوعة ثم ريال فندقلى وفرانسه، وبندقى، ومحبوب، وذهب قدر قيمتها ٣٤١٣٧ قرشاً و٢٥ نصفاً فضة إضافة إلى أكياس نقود قدرت بنحو ١٢٢٥٥ قرشاً و٣ نصفاً فضة أمتعة منزل واحتفاظه بعدة أمانات خاصة بأشخاص وضعت تحت يده قدر قيمتها بنحو ٧٤١٦١٧ نصفاً فضة (بما يعادل ١٨٥٤٠ قرشاً و١٧ نصفاً فضة) بغض النظر عن جملة ديون مقررة عليه لصالح تجار نظير بضائع مشتراه منهم فضلاً عن ضرائب جمارك متأخرة عليه قدر قيمتها بنحو ١٠٨٤٣ نصفا فضة، وبعد خصم الرسوم والمصاريف بما فيها رسم محافظ الثغر بنحو ٨٦٣١ قرشاً و٢٤ نصفاً فضة ليصبح الباقى ٨١٩٢٩ قرشاً و٣٤ نصفاً فضة وزع على ورثته ، وهم زوجته عديلة ابنة على سنان وأولاده الثلاث وهم سليمان وعثمان وصلوم بمعرفة القاضى والوصى(١٨٤).

وبعد ضبط مخلفات يونس بلوكباشى أرناؤوط من أهالى تيرانا تبين أنها تضم عدداً من الأقمشة المتنوعة بحانوته وحاصله قدر ثمنها بنحو ٢٩٢٩ قرشاً و٢٩ نصفاً فضة، ومجموع ديون له عند بعض تجار القماش نظير أقمشة اشتراها منهم ولم يسدد ثمنها قبل وفاته بنحو ١٠٥٨ قرشاً ونصفين فضة ليصير الباقى ٨٧١ قرشاً بـ٩ أنصاف فضة لتسلم إلى وريثه الشرعى خليل أفندى محافظ حسب وصيته(١٨٥)، ربما جاء تصرفه هذا بسبب عدم وجود ورثة له ثم ارتباطه بعلاقات الود بهذا المحافظ فنقلها إليه.

وقد احتوت تركة باكير جاويش ابن أحمد أرناؤوط تاجر الأقمشة بالثغر على أمتعة منزل، وأسلحة من سيوف، وطبنجات، وبنادق علاوة على أقمشة متنوعة، ونقود ذهبية، وفضية قدر ذلك بنحو ٢٨٠٧٣ قرشاً ونصفين فضة، وبعد خصم الرسوم، وديون عليه، وتسديد أجرة وكالات خصصها لتجارة الأقمشة قدرت بنحو ١٣٩٩٨ قرشاً و٣٥ نصفاً فضة صار الصافي ١٤٣٢٤ قرشاً و٧ نصف فضة مقبوض بيد الوصى حسن أغا أرناؤوط وزع على زوجاته

الثلاثة وابنه محمد من الزوجة الأولى[١٨٦]، وجاءت تركة على أغا أرناؤوط ابن حسن تيرانلى من أعيان التجار بخان محمد على باشا الكائن بحرى الثغر مشتملة على أمتعة منزل من أوانى نحاسية وصينية وخزف ومفروشات وأقمشة متنوعة قدر ذلك كله بنحو ١٤٤٩ قرشاً و٣٦ نصفاًس فضة وبعد خصم الرسوم والمصاريف وزع المتبقى بواسطة الوصى وفي حضور الشهود إلى ورثته وهم زوجته حفيظة ابنة على جوربجى شعبان، وولديه حسن وشعبان القاصرين[١٨٧].

ثم ضبطت تركة حسين أغا بن سليمان تيرانلى أرناؤوط التاجر بمنزله بالثغر التى اشتملت على أمتعة منزل، وملابس وشمعدانات فضية، وعدد من البنادق قدر ثمنها جميعاً بنحو ١٣٤١٠ قرشاً و٣٥ نصف فضة فضلاً عن ديون له عند بعض الأفراد عبارة عن ثمن أراضى باعها لهم دون أن يحصل على باقى أثمانها منهم بواقع ١٦٩٤١ قرشاً و١٠ أنصاف فضة إلى جانب نقود متنوعة من ريال بندقى، وفندقلى، ومحبوب ونصف فضة قدر قيمتها بنحو ٧٢٢٠ قرشاً أى أن إجمالى تركته بلغ ٣٧٥٧٢ قرشاً و٥ أنصاف فضة خصم منها الرسوم والمصاريف، وديون على المتوفي لصالح بعض تجار الثغر نظير أقمشة مشتراه منهم وقدرها ١٨٨٤١ قرشاً وصار الباقى وقدره ١٨٧٣١ قرشاً و٥ أنصاف فضة وزع على زوجاته الثلاث وأولادهم وشقيقتيه أمينة، وعيشة الغائبتين ببلدة تيرانا[١٨٨] وتركة آدم أغا ابن سليمان أغا أرناؤوط وكانت عبارة عن أمتعة منزل، وأقمشة، ومفروشات قدرت بنحو ١٥٢٤٨ قرشاً و٣٥ نصفاً فضة وعملات متنوعة: ريال فرانسه ومحمودية و زر محبوب وفندقلى وبندقى ، وبعد خصم الرسوم والمصاريف وديون عليه مقررة لصالح بعض التجار خصص الباقى وقدره ٦٤٩٨ قرشاً و١٠ أنصاف فضة وزع على زوجته عزيزة ابنة عبد الله البيضا، وابنه طاهر القصر من غير شريك وذلك بواسطة الوصى حسين أغا شقيق المتوفى[١٨٩]، وأخيراً تم حصر تركة أحمد أغا كبير أرناؤوط من أعيان تجار الأرز بالثغر فشملت أمتعة منزل وملابس، ومفروشات، وأسلحة متنوعة من بنادق، وطبنجات، وسيوف للزينة، ومركب معدة لنقل

الأرز، إلى جانب قيمة حصص أرز وأموال له لدى بعض تجار الأرز، وقدر ذلك كله بنحو ٧٨٢١٨٩ قرشاً و١٩ نصف فضة خصم منها بعض الديون عليه لصالح بعض تجار الأرز، ومؤخر صداق زوجاته الأربعة، وأجرة وزانين الأرز ورسوم ومصاريف حصر التركة، والتكفين، قدر ذلك كله بنحو ٧٢٦٩٢ قرشاً و٢١ نصفاً فضة ليصبح الباقى وقدره ٥٢٥ قرشاً و٣٨ نصفاً فضة وزع على زوجاته الأربعة، وابنه محمد القاصر بواسطة وصية(١٩٠).

ويتضح من هذه التركات أنها جاءت انعكاساً للحياة المعيشية لهؤلاء الأرناؤوط أياً كان نشاطهم، وإن كانت قد تفاوتت في مدى الرفاهية التى عاشها هؤلاء تبعاً لحجم ثروتهم، ومدى اهتمامهم في تزيين منزلهم بأجود أنواع الأمتعة وامتلاك النقود والأسلحة فضلاً عن نوعية السلع التى كانوا يتاجرون بها والتى كانت سبباً في وصولهم إلى تلك المنزلة، كما أوضحت تلك التركات أن معظم زوجاتهم كانوا من بنى جنسهم ، ويقطن أغلبهم في تيرانا عاصمة بلادهم ألبانيا وهذا دليل على الحفاظ على نسلهم، واستغلال إمكانات الثغر في دعم وجودهم الاقتصادى والاجتماعى لخدمتهم، وخدمة أسرهم ببلادهم ليعلنوا بدورهم أن للأرناؤوط دور لا يقل – إلى حد ما – عن غيرهم من الرعايا أو الأجانب الذين سكنوا الثغر في ذلك الوقت وهذا نابع من إتاحة الفرص لهم من الإدارة القائمة في مصر من حيث الإقامة والعمل بالثغر في ضوء القوانين الإدارية بما يضمن لهم استمرار بقائهم بالثغر وحماية أملاكهم سواء في حياتهم أو بعد مماتهم، و رغم ما أوضحته تلك التركات من مظاهر الرفاهية التى عاشوها **إلا أنهم أعتقوا ما لديهم من أرقاء** رغم كونه مظهراً من مظاهر الرفاهية ابتغاءً لوجه الله تعالى. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، فقد قام بعضهم بالزواج من الجوارى من ذوات التركات ، وكان في حالة وفاة الزوج تحصل الزوجة على حقها في المؤخر طبقاً للشريعة الإسلامية، فعلى سبيل المثال فقد حضر من الأرناؤوط عبد الفتاح بن سليمان، وسليمان ريس ابن مصطفي ثم محمد أغا ابن إسماعيل السلانيكيى أمام قاضى الثغر لُتقر أمامهم هانم بنت عبد الله البيضا معتوقة وزوجة نعمان أغا ابن محمود أرناؤوط والتى كانت جارية لدى نفيسة

المرادية زوجة مراد بك أنها تسلمت مبلغاً قدره ٩٠٠ قرش شامل مؤخر صداقها وقدره (٧٥٠ قرشاً) ، وما خصها من إرثها الشرعى في تركته بحق الربع بمقدار ١٥٠ قرشاً وتم التصديق على ذلك[١٩١]، ولكى يكون عتقهم لهؤلاء سارى التنفيذ قاموا بتسجيله في محكمة الثغر، فعلى سبيل المثال فقد أشهد على أغا تيرانلى أرناؤوط ابن حسين أمام قاضى الثغر وبحضور الشهود أنه اعتق مملوكه سليمان الأبيض ابن عبد الله ابتغاء وجه الله تعالى[١٩٢].

وفي الوقت نفسه اقترن حصر بعض التركات **برفع دعاوى قضائية** لحدوث ضرر على أصحابها أو تضرر بعض الأفراد من عدم تسديد ما لهم من أموال في ذمة أصحاب التركات. غير أن هذه الدعاوى كانت منحصرة في بنى جنسهم بسبب المعاملات المالية التى كانت تتم بينهم؛ ومن أمثلة ذلك أن آدم ريس ابن باكير التاجر بالثغر وكلَّ على ريس عنه في إقامة دعوى على أحمد الخياط والوصى الشرعى على تركة جاندار المقيم بالمنصورة[١٩٣] لتسديد قيمة قرض له بذمة جاندار المذكور وقدره ٣٧٧٦٧ نصفا فضة حيث لم يقم بتسديده قبل وفاته، وقد قدم الوكيل المذكور الأدلة التى تثبت ذلك لقاضى الثغر فتم تكليف المذكور بمعرفة موظفى بيت المال[١٩٤].

وحضر أمام قاضى الثغر عمر بن وسل العسكري التابع للأمير بيرم أغا ليطالب بحقه في تركة فتاح لومه أرناؤوط الذى توفي بمدينة حلب بمبلغ قدره ٢٥٠ قرشاً على سبيل القرض، وقد أثبت المذكور دعواه بالشهود فتم التصديق على ذلك، وإلزام الوصى على تركة المذكور بتسديد هذا القرض لصاحبه[١٩٥].

كما كُلف إبراهيم أغا ابن على دبش أرناؤوط حسن ابن غلياس الأرناؤوط أيضاً لاستخلاص قيمة دين له من تركة سليمان ميقه الأرناؤوطى وقدره ٣٣٤٠ قرشاً ، وقد تم ذلك برفع دعوى أمام قاضى الثغر لإثبات حق إبراهيم المذكور بشهادة الشهود[١٩٦]، وأمام قاضى الثغر اعترف عثمان أغا ابن حسين أرناؤوط أنه بذمته مبلغاً قدره ١٦٩٩ قرشاً و٢٦ نصفاً فضة لابنتى زكريا أغا ابن باشا الأرناؤوط أيضاً وهما أمينة وفاطمة القاصرتان والمشمولتان

بوصاية يوسف أغا محافظ الثغر[١٩٧].

أيضاً أقام بعض تجار القماش بالثغر دعاوى أمام قاضى الثغر للمطالبة بحقهم في تسديد ثمن سجاجيد، وقماش من تركة التاجر سنان أغا أرناؤوط ابن حسين أشقودره وقدره ٨٩٦ قرشاً ونصفين فضة وبشهادة الشهود ، خصم هذا المبلغ من هذه التركة بعلم ورثته وهم زوجته زليخة خاتون ابنة حسن كريت[١٩٨] المقيمة بالثغر، وبيت المال[١٩٩]. وبعد حصر تركة زكريا أغا ابن سليمان أغا تيرانلى أرناؤوط، وصهر أحمد أغا سليمان تبين لموظفي بيت المال عند حصرهم للتركة والوصى عليها أن صاحبها المذكور له معاملات مالية مع ميخالى النصرانى بن نانو من خلال بيع زكريا فص ألماس إلى ميخالى المذكور نظير ألف قرش حصل بثمنها من ميخالى على شالين كشمير، وبالرجوع للشهود تم التأكد من ذلك خاصةً وأن ميخالى المذكور طالب بعد وفاة زكريا بقيمة الشالين من قيمة تركته لكن حسم الأمر لصالح زكريا المذكور الذى قام بعملية المبادلة المذكورة بينه وبين المدعى المذكور[٢٠٠].

في حين ادعى حسين بهجة أفندى دويدار الأرناؤوط محافظ الثغر الذى جاء خلفاً ليوسف أفندى أرناؤوط بصفته الوكيل الشرعى عن أمين بيت المال بمصر على زكريا المذكور سابقاً بسبب أن جهة بيت المال المذكور ادعت أنه يستحق نصف التركة التى آلت إليه بعد وفاة زوجته حسنه خاتون ابنة أحمد أغا ابن أحمد أغا ابن بكتاش الأرناؤوط من عقار، وحلى، وأمتعة وغير ذلك، ولما سُئل زكريا عن ذلك أجاب بأنه لا حق لجهة بيت المال في ذلك ، وأنه هو المستحق فقط أن يرث بسبب القرابة بينه وبين زوجته، وبالشهود ثبت ذلك بالطريق الشرعى[٢٠١]، ثم بعدها بسنة سجل زكريا المذكور مخلفات زوجته بمحكمة الثغر ضماناً لحقه في ذلك والذى أثبت أنها تضم أمتعة منزل وملابس تقدر بنحو ٣٧٣٩ قرشاً و٢٠ نصفاً فضة، فضلاً عن قيمة عقارات تمتلكها بقبلى الثغر من بيت وجنينة بمقدار ١٦٩ كيس (بمقدار كل كيس يساوى ٢٠ ألف نصف فضة) ليصير الإجمالى ٢٠٣ كيس و٢٨٩ قرشاً و٢٠

نصفاً فضة ملكاً له، وبعد خصم الرسوم والمصاريف يصرف الباقى له حسبما اتفق عليه من قبل بحضور القاضى والشهود(٢٠٢).

كما ادعى إسماعيل بن حسن أرناؤوط تاجر الدخان العثمانى بخان محمد على باشا بالثغر المذكور على حسن بن على سنان وهو الوكيل الشرعى عن كل من حسن أغا أرناؤوط ابن على تيرانلى ووالدته المصونة حفيظة خاتون ابنة على جوربجى شعبان بأن إسماعيل المذكور يستحق بذمة على تيرانلى أرناؤوط وفي تركته مبلغاً قدره ٦٢٥٢٨٠ قرشاً و١٠ أنصاف فضة بسبب أن والد إسماعيل المذكور توفي عن زوجته المصونة حبيبة وولده منها إسماعيل المدعى المذكور وكان آنذاك قاصراً، وأقيم على تيرانلى المذكور وصياً عليه من قبل القاضى لكن على المذكور استولى عل كل ما يخص إسماعيل المذكور بحق القرابة الشرعية من تركة والده المذكور وقدره ٣٨٣٩٠ قرشاً بعد حصر هذه التركة، وأكد المدعى أن على تيرانلى استولى أيضاً عن طريق وصايته على مبلغ قدره ٣٦٠٠ قرش أجرة المكانين المخلفين عن والده، وأن المبلغ الذى خصه من والده المذكور قدر بالريالات الفرانسة وقت وفاة والده في سنة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م حيث أن كل ريال منها يساوى تسعة قروش لكن ارتفع مقدارها في السنة التالية ليصبح كل ريال يساوى ٢١ قرشاً ؛ أى أنه يريد الحصول على نصيبه مقدراً بالوقت الحالى وليس منذ وفاة والده، وذكر أنه وصله من ذلك كله مبلغ ٣٥٧٣٤ قرشاً، وصار الباقى من حقه ٦٢٨٥ قرشاً و١٠ أنصاف فضة بما يتفق مع الشرع على حد قول على تيرانلى الوصى المذكور، وهذا مخالف لما رصد له من تركة أبيه من تخصيص المبلغ السابق الذى قدر بالقرش على حد قول المدعى عليه، لكن إسماعيل المذكور ذكر أن حقه الشرعى محسوب بفارق قيمة الريالات الفرانسة "أى أن كل ريال بقيمة ١٥ قرشاً بما يساوى ٢٥٩٩٥ نصفاً فضة، وأمام ذلك ذكر المدعى عليه أن نصيب إسماعيل المذكور كما يدعيه صرف نصفه له من قبل أى عند وفاة والده في نفقته اليومية، وصداق زوجته كساوية ومصاريف عُرسه، وإصلاح المكانين المخلفين عن والده واللذان آلا إليه بعد وفاة والده، وأن المتبقى له فهو محسوب

بالقرش وليس بالريال كما يدعى لأنه من الأساس حسب نصيبه في تركة أبيه بالقرش وليس بالريال ، ولما سُئل إسماعيل عن ذلك أنكر، وكلف سنان المذكور بإحضار بنية تشهد له بذلك لتبرئة أبيه المدعى عليه، ولما طال النزاع والخصام بين الطرفين توسطت جماعة بينهما للصلح فتصالح سنان المذكور على أن يدفع المتبقى لإسماعيل بفارق الريال الفرانسة في الوقت الحالى من ١٩-٢١ قرشاً واتفق الطرفان على ذلك بحضور القاضى والشهود(٢٠٣)

وبحصر مخلفات يوسف جاويش ابن عثمان أرناؤوط تبين أنها اشتملت على أمتعة منزل متنوعة من نحاس وصينى وملابس متنوعة ونقود تشمل نصف فضة ودراهم ، وقد قدر ذلك كله بثمن ٧٠٩٥ قرشاً و٣٤ بارة إضافة إلى ديون له عند تاجرين قيمتهما ١٠٠٠ قرش ، ليكون إجمالى تركته ٧٩١٥ قرشاً و٣٤ بارة ، وبعد خصم الرسوم والمصاريف صار المتبقى وقدره ٢٢١٧٥ قرشاً و٢٨ بارة مخصص لورثته بتيرانا على يد الوصيين محمود بن حسين، وعابد بن على الأرناؤوطيين (٢٠٤)، وهذا يعنى أنه لم يكتف بوصى واحد وإنما عين وصيين ربما لتوزيع المهام بينهما عند حصر التركة وجمع الديون .

وأياً ما كان الأمر فقد حرص القضاء على حماية حقوق الأرناؤوط في الثغر وتسوية الخلافات التى قد تحدث بينهم من جراء المعاملات المالية، وهو أمر متبع مع كل فئات المجتمع بما يحقق العدالة بينهم للحفاظ على الحقوق الشرعية لهم.

ورغم ما حدث من خلافات بينهم أحياناً إلا أنه كانت تربطهم بأهالى الثغر علاقة ودية حيث حرصوا على ذلك بقدر الإمكان لكى يضمنوا لأنفسهم الاستقرار ، وأنهم جزء لا يتجزأ من مجتمع ثغر رشيد ولتعميق هذه العلاقة لجأوا إلى وسيلتين: وهما الزواج من نساء الثغر، ووقف(٢٠٥) بعض ممتلكاتهم على أعمال الخير لخدمة أهالى الثغر.

أما بالنسبة **للزواج** من نساء الثغر، فإلى جانب إقبال بعضهم على الزواج من معتوقاتهم، رغب بعضهم في الزواج من بعض نساء الثغر لتعميق

أواصر الود بينهم وبين أهالى الثغر، والاستفادة من هذه الزيجات في خلق ذرية تجمع بين جنسين مختلفين مما يزيد الارتباط بينهما. ويلاحظ من عقود المواثيق اختلاف قيمة الصداق تبعاً لحجم ثروة الزوج، ومدى تقديره للمرأة المتقدم لها حسب مكانتها الاقتصادية والاجتماعية، وكان من بين هذه العقود، زواج حسين بن حسن أرناؤوط من نفيسة ابنة على بن أبى حطب على صداق قدره ثمانون ريالاً، قبضت منه أربعين، والباقى يحل لها بموت أو فراق زوجها(٢٠٦).

كما تزوج حسين بن سليمان ريس أرناؤوط التاجر بالثغر من فطومة خاتون ابنة شمس الدين محمد المالكى بالثغر على صداق قدره أربعين ألف نصف فضة حصلت منه على عشرون ألف، والباقى يحل لها بموت أو فراق زوجها، كما تعهد بكسوتها صيفاً وشتاءً(٢٠٧).

أيضاً تزوج سنان أغا أرناؤوط من زليخة ابنة حسن كريت من الأشراف بالثغر، والتى كان قد سبق لها الزواج من على الكارمى ثم طلقها، وقضت عدتها ، وتم الزواج الجديد على صداق قدره خمسمائة ريال دفع له منه مقدماً مائتين وخمسين بواسطة وكيلها مصطفي بدر حسين تاجر الدخان، والباقى يحل لها بموت أو فراق زوجها(٢٠٨)، ولاشك أن سنان المذكور قد أقبل على هذه الزيجة بهذا الصداق الكبير لينال شرف نسب الأشراف بالثغر مما ينعكس على مكانته الاجتماعية بين فئات المجتمع، مع التنويه أن هناك من سبقه من الأرناؤوط في الزواج من الابنة الأخرى لحسن المذكور وتُدعى زليخة خاتون، كما أشرنا من قبل وهذا دليل على كسب هذا النسب الكريم، وفي حالة وفاة الزوج كانت الزوجة تحصل على حقها في المؤخر من إرثه بواسطة قاضى محكمة الثغر، وبيت المال(٢٠٩).

أما **الوسيلة الثانية وهى وقف بعض أملاكهم على أعمال الخير** ابتغاء لوجه الله تعالى وتخليداً لوجودهم فى الثغر ، فقد قاموا بها ليحققوا لأنفسهم مكانة اجتماعية ذات طابع دينى ساعدتهم على التقرب من أهل الثغر، وفي سبيل دعم أوقافهم بالثغر قاموا بتعيين أنفسهم نظاراً (٢١٠) عليها ليتولوا

إدارتها، ويستفيدوا من ريعها، وبعد وفاتهم تسلم النظارة إلى أشخاص آخرين سواء من ذريتهم أو من عناصر أخرى حسب وصيتهم قبل وفاتهم، أو اختيار الإدارة لآخرين بعد ما ينقرض نسل الواقف، وفي الغالب يكون هذا الوصى هو محافظ الثغر نظراً لصلته القوية بهؤلاء بحكم القرابة.

وقد ظهر العديد من الأوقاف الأهلية الخاصة ببعض الأرناؤوط فمثلا أوقف أحمد كاشف ابن حسن الأرناؤوط ثلاث حصص ببحرى الثغر، الأولى اشتملت على أرض ومبان، وحوش، وبستان به نخل، وأشجار، وأغصان عنب إلى جانب طاحونة، والثانية اشتملت أيضاً على أرض، ومبان، وحاصل يعلوه مقعد للسكنى بكافة المرافق والمنافع، والثالثة تضم أرض ومساكن بكافة المرافق والمنافع أيضاً على مسجدى محمد الجندى[٢١١] الكائن بحرى الثغر والرباط[٢١٢]، وما يحتاجون من تعمير أو إصلاحات، وإذا تعذر الصرف عليها يوصى الواقف أن يصرف ريع تلك الحصص على أقرب المساجد لها ، وإذا لم يحدث ذلك فيصرف الريع على الفقراء والمساكين سواء داخل الثغر أو خارجه، وقد اشترط الواقف أن يكون الناظر على وقفه شهاب بن أحمد شهاب من أهالى الثغر دون شريك له في ذلك مدة حياته[٢١٣]، ورغبة منه في فعل الخير أضاف وقفاً جديداً يشمل حصة أرض بحرى الثغر في المكان المعروف بسوق المغاربة تشمل مسكناً وصهريجاً لخزن المياه، وحاصلين، وستة حوانيت على أن يخصص ريعه للصرف على نفسه طيلة حياته ثم على أولاده حتى ينقرضوا ومن بعدهم نسله وذريته بعدها يكون وقفاً على عتقاء الواقف ذكوراً وإناثاً فإذا انقرضوا جميعاً يصبح وقفاً على مصالح الحرمين الشريفين، فإذا تعذر الصرف يكون وقفاً على الفقراء والمساكين أينما وجدوا وذلك حسب وصيته مع جعل النظارة له طيلة حياته ثم تعطى من بعده لأولاده، فإذا انقرضوا بترك الأمر للإدارة لاختيار الناظر مع الالتزام بجهات الوقف حسبما جاء في وصيته[٢١٤]. وهذا يعنى أنه اختار من أهالى الثغر لإسناد هذه الوظيفة إليهما وربما يرجع ذلك إلى اشتراك بنى جنسه في هذا الأمر بما يعنى علامات الود والصداقة التى وجدت بينهم وبين أهالى الثغر في الغالب.

وبعد شراء الأمير بيرم أغا ابن يونس أرناؤوط من حسن جاويش ابن أحمد أزلى في سنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٨م مكان كائن بحرى الثغر بالخط المعروف باسم أبى لفعة اشتمل على أرض وقاعة كبيرة، ومساكن بكافة المرافق والمنافع بثمن قدره ١٣٠٠ ريال ثم أوقفه على زاوية قرمان المعروفة بزاوية بيرم والواقعة بهذا الخط المذكور قبلى الثغر، وكل ما يتعلق بها من شعائر وتعمير وإصلاحات وأجرة إمام وثمن حصير وقناديل والسيرج اللازم لإضاءتها، مع جعل حسين بن إسماعيل أرناؤوط التاجر بخان محمد على باشا ناظراً على هذا الوقف بشهادة الشهود(٢١٥)، ثم أكد الواقف المذكور استمرار وقفه على تلك الجهة بما قدمه من حجة وقفه لقاضى محكمة الثغر في سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م(٢١٦)، كما خصص ريع أراضى الملاحة بناحية خان الجير تجاه الثغر لصالح الحرمين الشريفين فبعد حصر تركته، واستلام ورثته نصيبهم الشرعى منها خصص ريع تلك الأراضى وقدره ١٣٠٠٥ قرش لناظر الحرمين عن مدة ١٣ سنة بدايةً من عام ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م حتى نهاية عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بحساب كل سنة ١٠٠ قرش وذلك بموجب الحجج المدون بها وقف هذه الأراضى الموجودة لدى الورثة(٢١٧).

وبالرجوع إلى أحمد أغا ابن أحمد أغا أرناؤوط فقد أوقف ثلاث حصص ؛ الأولى: حصة مساحتها ١٢ قيراطاً بحرى الثغر مشتملة على أرض ومبان سفلية وعلوية بكافة المرافق والمنافع، والثانية بنفس المساحة والمكان اشتملت على مقهى، والثالثة مساحتها ١٨ قيراطاً تشمل أرض فضاء للاستفادة من ريعها للصرف على مسجد سيدى المحلى الكائن بحرى الثغر، وعلى إقامة شعائره الدينية، فإذا تعذر ذلك يصرف الريع على الفقراء والمساكين أينما وجدوا، وقد جعل الناظر عليه السيد على مفتى الشافعية، ونقيب السادة الأشراف بالثغر المذكور الشهير بزبارة (٢١٨).

أما زهرة بنت يوسف أغا أوده باشى محافظ الثغر ابن محمد أغا مناسترلى فقد أوقفت لصالح مسجد على زغلول(٢١٩) بالوكالة – المنشأة حديثاً– الكائنة قبلى الثغر، وجنينة فواكه بعزبة الجنايدة بالبر الشرقى تجاه الثغر – كما

أشرنا إليها من قبل – إلى جانب حصة قدرها ستة قراريط يستخدم كممر للمراكب من البر للنيل عبر الثغر، وقد نصبت نفسها ناظرة على الوقف طيلة حياتها ثم من بعدها لأولادها وذريتها حتى ينقرضوا جميعاً ثم يؤول لجهة بيت المال مع استمرار ريعه على هذا المسجد(٢٢٠).

وبإمعان النظر نجد أن أوقاف هؤلاء لم تكن قاصرة على العقارات والجنائن فقط بل شملت أيضاً ما يمثل قيمة في حياة الفرد، وتعلي من شأنه، وتلعب دوراً في دعمه التعليمى والثقافي ألا وهى **الكتب** التى هى مصدر العلم آنذاك؛ فعلى سبيل المثال لم يكتف أحمد كاشف ابن حسن أغا الأرناؤوط المذكور سابقاً – بما أوقفه من عقارات وأراض على الجهات المذكورة بل أوقف أيضاً ما امتلكه من أمهات الكتب ذات العلوم المتنوعة دينى، وجغرافى ورياضى وأدبى على أهل العلم والعلماء كما يتضح من الجدول التالى:

اسم المؤلف	اسم الكتاب	عدد الأجزاء
الإمام الخازن	تفسير القرآن الكريم	٢
الإمام أبى حنيفة	الفتاوى الهندية في مذهب الإمام أبى حنيفة	٣
القطب الشعرانى	ميزان القطب الشعرانى	١
القطب الشعرانى	البحر المورود في المواثيق والعهود	١
الإمام العنبى	شرح العلامة العنبى على الكنز	٢
العلامة جمعة أبو إسحاق إبراهيم	زهر الآداب وثمر الألباب	١
العلامة السيد الطحطاوى	الدّر المختار وحاشية على	٤
على بن برهان الدين الحلبى	السيرة الحلبية	٢
عمر بن شبة بن عبيدة بن ريطه النميرى البصرى	تاريخ المدينة المنورة الشريفة على الحال بها أفضل الصلاة والسلام	١

اسم المؤلف	اسم الكتاب	عدد الأجزاء
محمد بن سعيد البوصيرى منلا مسكين	شرح البردة جزء لطيف شرح العلامة منلامسكين على الكنز	١
الإمام الدمجى	شرح الأربعين النووية	١
الإمام محى الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازى الفيروز آبادى	القاموس في علم اللغة	١
العلامة جلال الدين السيوطى	الأشباه والنظائر	١
ابن حجر الهميتى	شرح الشمايل لابن حجر الهميتى	١
العلامة أحمد بن عبد الحليم بن تيمية	مجمع الفتاوى جزء لطيف	١
سعد بن جنيدل	شرح الأماكن الواردة فى المعلقات العشر	١
ابن شاهين	تعبير الرويسا	٢
محمد بن أحمد أبى الفتح الأبشيهى	المستطرف في كل فن مستطرف	١
الإمام النسفى	رسالة منظومة الإمام النسفي في الخلافيات	١
الإمام النسفى	رسالة في فن الحساب	١
الأرجاثى	ديوان الإرجاثى	١
عبد الغنى النابلسى	رسالة سيدى عبد الغنى النابلسى	١
الإمام القطب الشرنوبى	رسالة للقطب الشرنوبى	١

اسم المؤلف	اسم الكتاب	عدد الأجزاء
الإمام القطب العراقى	ديوان القطب العراقى	١

وقد اشترط في وصيته أن هذه الكتب لا تباع، ولا توهب، ولا ترهن، وإنما توقف على أهل العلم والعلماء والمتعلمين بالثغر، وعُين الناظر ذاته الذى عينه على الوقفين السابقين على هذا الوقف أيضاً ثقة فيه ، وهو شهاب بن أحمد شهاب – المذكور سابقاً – كما اشترط أن يكون مقر هذه الكتب الزاوية الكائنة بوسط خان محمد على باشا بالثغر المذكور. وقد نبه على الناظر المذكور عدم إعطاء كتاب أو جزء منه لأى أحد سواء داخل الثغر أو ما يطلب منه للسفر سواء داخل مصر أو خارجها، كذلك عدم حصوله على أجره من قبل القراء لهذه الكتب أو من يستعيرها فترة محددة لرغبة الواقف ابتغاء فعل الخير لوجه الله تعالى، وقد تم التصديق على ذلك بحضور القاضى والشهود(٢٢١)؛ وهذا يدل على مدى اهتمام الواقف المذكور باقتناء أمهات الكتب النادرة والمهمة في تلك العلوم المتنوعة ثم أراد استفادة أهل العلم والعلماء منها داخل الثغر مما يثرى الحياة العلمية لمجتمع الثغر بصفة خاصة ومصر بصفة عامة.

***

ومجمل القول : لقد كشفت الوثائق عن تنوع النشاط الاقتصادى والاجتماعى لفئة لم يذكر التاريخ عنها في تلك الفترة سوى أنهم جنود عسكريون دعموا حكم محمد على بعد تهيئة الأوضاع له عقب خروج الحملة الفرنسية وما تبعها من فوضى للصراع على كرسى الحكم إلى جانب ما اقترفوه من عبث ونهب بمصر، ولكن في الواقع أن تلك الفئة أعنى الأرناؤوط قد نقموا على محمد على بعد ما رأوا أن وعوده لهم قد ذهبت هباءً عقب توليه الحكم، تلك الوعود التى كنت تضمن لهم البقاء بجواره وتلبية مطالبهم من حيث دفع الرواتب والعلوفات لهم، الأمر الذى جعلهم ينقلبوا عليه ، لكن محمد على أدرك فيما بعد أن خسارة أولئك الجنود ليست في صالحه لما يتمتعوا به من بنية وقوة

عسكرية، لذا أبقى عليهم مع أخذ الحيطة إذا ما انقلبوا عليه بعد ذلك، لكن في الوقت نفسه ساعد ذلك على جذب أعداد كبيرة من الأرناؤوط ذوي الاهتمام الاقتصادى والاجتماعى ليصبحوا ضمن رعايا الدولة العثمانية في أبرز، ولاياتها مصر وبمجيئهم إلى الثغر والاستقرار به في ظل حماية حكامه الذين حصلوا على الثقة والأمان من محمد على فانعكس على بنى جنسه، فضلاً عن إتاحة الفرص من قبل الإدارة نفسها لفتح مجالات للعمل في كافة الأنشطة بما يضمن لهم العيش، وتكوين ثروة ليتمتعوا بنفس الامتيازات التى منحت لغيرهم من الرعايا والأجانب فساهموا بتلك الأنشطة في دعم الثغر اقتصادياً واجتماعياً انعكس بدوره على مصر بطبيعة الحال، وبذلك يمكن القول إنهم بذلك تركوا بصماتهم في مختلف جوانب الحياة سياسياً وإدارياً واقتصادياً واجتماعياً بشكل واضح بما حقق اندماجهم فى مجتمع الثغر في تلك الفترة، ولكن يلاحظ أنه مع انتهاء حكم محمد على أن نشاطهم قل نظراً لتدفق أعداد الجاليات الأجنبية بشكل كبير ، وتقربهم من السلطة الحاكمة لمصر في ظل ضعف الدولة العثمانية مما جعلهم يسيطرون – إلى حد ما – على تلك الأنشطة مما جاء على حساب رعايا الحكومة المحلية بشكل عام.

هوامش البحث

(١) عبد الرحمن بن حسن الجبرتى: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الجزء الثانى، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٣٠٢.

(٢) محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٥١؛ محمد م. الأرناؤوط، الجالية المخفية فصول من الألبان في مصر، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ١٥-٤٢. * كان من أشهر الحكام الأرناؤوط الذين تولوا حكم مصر في العصر المملوكي السلطان خشقدم (٨٦٥-٨٧٢هـ/١٤٦١-١٤٦٧م) والسلطان تمربُغا (٨٧٢/١٤٦٧-١٤٦٨م)الذى يعد من كبار المماليك في عهد السلطان الظاهر جقمق (٨٤٢-٨٥٧هـ/ ١٤٣٨-١٤٥٣م) فهو رومى الجنسية من قبيلة أرناؤوط، أما في العصر العثمانى فنجد سليمان باشا (٩٣٢-٩٤١هـ/١٥٢٥-١٥٥٦م) الذى فتح بغداد عام (٩٤١هـ/١٥٣٤م) وبعد عودته عين للمرة الثانية والياً على مصر وظل بها حتى عام (٩٤٥هـ/١٥٣٨م) ، وفي تلك السنه توجه إلى السويس ليقود من هناك أسطولاً عثمانياً لمواجهة البرتغاليين في المحيط الهندى وبعد عودته كافأه السلطان بتعيينه صدراً أعظم، كذلك محمد باشا دوكاجين (٩٦٢/١٥٥٤-١٥٥٥م) ، وسنان باشا الذى تولى ولاية مصر مرتين الأولى (٩٧٥-٩٧٧هـ/١٥٦٧-١٥٦٩م) والثانية (٩٧٩-٩٨٠هـ/١٥٧١-١٥٧٢م) بسبب خروجه ضمن حملة الجيش العثمانى لفتح اليمن (٩٧٧-٩٧٩هـ/١٥٦٩-١٥٧١م) وقد خلد حكم هؤلاء بالمنشآت التاريخية التى نسبت إليهم بمصر والتى كانت ذات طراز عثماني (انظر: محمد م. الأرناؤوط، المرجع السابق، ص ٢٠-٣١).

(٣) المحتسب: نظام الحسبة قديم يرجع إلى العصور الإسلامية الأولى، حيث كان للمحتسب سلطة واسعة في شؤون الأمن، والتنظيم في كل الأسواق التجارية، وقد ورثت مصر العثمانية نظام الحسبة عن السلطة المملوكية، وكان شخصية دينية كما هو الأصل في الحسبة، وبعد وفاة خاير بك تم البدء في تعيين العثمانيين في منصب المحتسب، واستقر الوضع كذلك حتى تغلب المماليك على الإدارة العثمانية في مصر، وتسللوا إلى وظائفها، فأصبح هذا المنصب يشغله أحد المماليك مثل معظم المناصب الإدارية الأخرى، وكان من حق المحتسب تولى التزام جمرك الاحتساب في القاهرة، ومن هنا لُقب بأمين الاحتساب، وكانت مهمته ضبط الموازين والمقاييس والأسعار في الأسواق (انظر: ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٣٥-٢٣٧؛ إبراهيم يونس سلطح، تاريخ مصر العثمانية من (٩٢٣-١١٣١هـ/١٥١٧-١٧١٩م) من خلال مخطوط "تحفة الأحباب بمن ملك مصر والنواب" ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، عام ١٩٨١م ص ٢٧٠، هامش ١، و كان هناك بعض الأرناؤوط في العصر العثمانى قد تولوا مثل هذه الوظيفة مثل سليم أغا أرناؤوط لكنه قتل على يد خسرو محمد باشا والى مصر (١٢١٦-١٢١٨هـ/١٨٠٢-١٨٠٣م) بسبب فشله في القضاء على احتكار العسكر من العثمانيين والأرناؤوط بيع السلع في الأسواق بأسعار عالية مما أثار غضب الأهالي والإدارة (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، المصدر السابق، جـ٢، ص ٣٥٧).

(٤) أغا: جمعها أغاوات معناها سيد كبير، أو أخ كبير (انظر: محمد على الأنسى، الدرارى اللامعات في منتخبات اللغات "يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية

المتداولة في اللغة العثمانية، بيروت، ١٩٠٠، ص ٢٨)، وهى تركية من المصدر التركى أغمق، ومعناها الكبر، وتقدم السن، وقيل إنها من الكلمة الفارسية (أقا) ، وجاء العُرف على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافاً، وتطلق في التركية على الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غُرف النساء (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٧).

(٥) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٦٦-١٠٨٩، ص ٣٣، م ٣٠١ بتاريخ ٥ ذو القعدة ١٢٣٩هـ/ ٢ يوليو ١٨٢٤م؛ نفس المصدر والسجل، ص٢٠٧، م٣٦٠ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٤٣هـ/٣ يونيو ١٨٢٨م؛ نفس المصدر، نفس السجل، ص ٣٣٨، م٥٧٧ بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٤٤هـ/ ١٤ مايو ١٨٢٩م.

(٦) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٥-١٠٨٩، ص٣٦٤، م٥٠٤ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٢٧هـ/ ٥ أغسطس ١٨١٢م؛ نفس المصدر: س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص ٣٥٧، م٤٨٦ بتاريخ ٢٩ جماد ثانى ١٢٣١هـ/ ٢٧ مايو ١٨١٦م.

(٧) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، جـ٣، ص٣٩٠، ٥٤٠، ٥٤٥؛ محمد م. الأرناؤوط، المرجع السابق، ص ٥٣، ٦٥، ٦٧-٦٨.

(٨) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٥٥-١٠٨٩، ص٣٦٤، م٥٠٤ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٢٧هـ/ ٥ أغسطس ١٨١٢م؛ نفس المصدر: س٠٠١٢٧٢-١٠٨٩، ص٣٥، م٢٠٤ بتاريخ ٣٠ محرم ١٢٤٨هـ/ ٢٩ يونيو ١٨٣٢م.

(٩) نشنجى: هى كلمة فارسية من "نشان" و "جى" أداة النسب إلى الصنعة في اللغة التركية، وهو المنوط بوضع علامة الحاكم على ما يصدر عنه من فرمانات، وبراءات، ومنشورات، وكان النشانجية يختارون في الدولة العثمانية من بين أصحاب الأقلام من العلماء ثم من بين المدرسين بمدارس صحن ثمان، وكان يشترط في النشانجى أن يكون عالماً بأحكام الشرع والقوانين، وكان يلقب أحياناً بلقب مفتى القانون ثم أختير بعد ذلك من رؤساء الكُتاب وبمرور الوقت أسند هذا المنصب إلى كبار رجال الدولة من غير أصحاب التخصص، فربما صار أمير الأمراء نشانجياً بل ربما جمع الوزير بين الوزارة وعمل النشانجى (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٩٠ ، ١٩١).

(١٠) القرش: في الأصل تعريف Groshen الألمانية، وهى تعنى البياسترPiastre أي النقد الإسباني من الفضة الذى بدأ ضربه، وتداوله في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ثم استقر في التعامل التجاري مع بلدان الشرق العربي فأطلق على البياستر الفضة التركى اسم "غرش" و "قرش" أو "أرش" كما يسميه العامة في مصر، وقد ضرب هذا النقد في تركيا لأول مرة في عهد السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩-١١٠٢هـ/١٦٨٧-١٦٩٠م) وفي مصر ضربت القروش في عهد على بك الكبير لأول مرة سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م، وقد أشار إليها الجبرتي في أحداث سنة ١١٨٦هـ/١٧٧٢م وذكر أن مصر عرفت على يد على بك أجزاء القروش المجوز، والذى كان قيمة القطعة منه عشرة أنصاف، والقرش المفرد، وقيمته خمسة أنصاف، وذكر أن محمد بك أبو الذهب أبطل سنة ١١٨٦هـ/١٧٧٢م كل هذه القروش التي كانت تحمل علامة اسم على بك، ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش، واستمر القرش يضرب في مصر بقيمة تقدر بأربعين نصفاً فضة، أو أربعين بارة، وأطلق عليه أحياناً اسم القرش الرومي، أو القرش التركي، وكان لهذا القرش أجزاء منها نصف القرش، وهى قطعة قيمتها عشرون نصف فضة أو بارة، وفي عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م حدد قيمة القرش المصري بعشر مليمات، وأصبح المليم هو أصغر وحدات النقود في مصر (انظر: عبد الرحمن فهمى، النقود المتداولة

أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتاب دراسات وبحوث عن عبد الرحمن الجبرتي، إشراف عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٥٧٤، ٥٧٥).

(١١) أفندي: كلمة تركية بمعنى صاحب أو ملك أو مولى أو سيد أو الرجل الرقيق الحاشية الدمث الطباع أو القارئ والكاتب بصفة عامة، والعالم، ورب القلم، وهو عنوان تعظيم: فيقال فلان باشا أفندي، أو فلان بك أفندي، ويعنى أيضاً أحد كتبة ديوان الروزنامه، وقد لقب بهذا اللقب العلماء، والكُتاب، وجمع بين الفريقين كونهم من أهل العلم (انظر: إبراهيم محمد سلطح، المرجع السابق، ص ١٨، هامش ١).

(١٢) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٥-١٠٨٩، ص ٣٦٤، م ٥٠٤ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٢٧هـ/ ٥ أغسطس ١٨١٢.

(١٣) نفس المصدر: س٠٠١٢٦١-١٠٨٩، ص ١٦٢، م ١٤٥ بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٣١هـ/ ٢٥ يونيو ١٨١٦ م.

(١٤) نفس المصدر:س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص ٣٥٧، م٤٨٦ بتاريخ ٢٩جماد ثانى ١٢٣١هـ/ ٢٧ مايو ١٨١٦م

(١٥) الكاشف: لم يكن هذا اللقب معروفاً في الدولة العثمانية، ولكنه كان مستعملاً في زمن المماليك، وهم وكلاء البكوات في حكم المديريات والكشاف، وإن كانوا أقل رتبة من الصناجق إلا أن سلطتهم واحدة (انظر: عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم في مصر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١).

(١٦) محكمة رشيد الشرعية س ٠٠١٢٧٢-١٠٨٩، ص ٣٥، م ٢٠٤ بتاريخ ٣٠ محرم ١٢٤٨هـ/ ٢٩ يونيو ١٨٣٢م.

(١٧) الطائفة: هي هيئة ينتظم فيها المشتغلون بالحرفة الواحدة في البلد الواحد ، وتنظم كل طائفة شؤونها بنفسها في هيئة واحدة لها قوانينها وتقاليدها التى تربط أعضاء الحرفة الواحدة (انظر: محمد فهيم أمين، تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١، ص٩)، وتشكل الطائفة مجتمعاً قائماً بذاته يكاد يكون منعزلاً عن المجتمعات الأخرى (انظر: عبدالسلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف في مصر من ١٨٠٥-١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٣٣، ص ١٤)، والاسم العربى لها هو "صنف" أو "حرفة" بينما أشارت إليها بعض المراجع الحديثة باسم "نقابات" (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، دراسات في تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥٨، ٥٩)، ساد هذا النظام في العصر العثمانى لأن سياسة الدولة العثمانية كانت ترمى إلى الإبقاء على النظم القائمة، والابتعاد ما أمكن عن الحكم المباشر (انظر: السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧-١٨٨٢م) دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٤٧، ٤٨)، لكن ضعف هذا النظام في عهد محمد على نظراً لإتباع نظام الاحتكار واستمر هذا التدهور في عهد خلفائه لإتباعهم مبدأ الحرية الاقتصادية والاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية حتى ألغى ما بقى من الطوائف في عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م (انظر: عبد السلام عبد الحليم عامر، المرجع السابق، ص ١٩٠، ١٩١؛ صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات في عهد محمد على، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٤).

(١٨) درهم: وهو وحدة من وحدات العملة الإسلامية الفضية، واسم الدرهم مشتق من اسم الدراخمة اليونانية، وقد استعاره العرب من الفرس إذ كانت الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي تتعامل بالدراهم الفضية إبان الفتح العربي لها، ويزيد الدرهم خمسة عشر قيراطاً والقيراط أربع حبات، والحبة تعنى بذور الشعير، ويبلغ وزنه الشرعي ١٠/٧ الدينار أي

٩٧, ٢ جرام ولازالت بعض البلاد العربية تستعمل الدرهم كعملة أساسية إلى اليوم وإن كانت دراهم غير فضيه (انظر: حسن محمود الشافعى، العملة وتاريخها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٨٤).

(١٩) نصف فضة: نقد عثمانى، وقد ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقجات "أخشا" وسرعان ما اختلف مركز "الأخشا" بوصفها الوحدة النقدية التركية الصغرى حتى أصبحت الفضة تساوى ست عشرة قمحة أى (١١ جراماً) ثم انخفض وزنها إلى ربع ذلك في أوائل القرن التاسع عشر الميلادى، وقل ما فيها من فضة، وفي نظام العملة المجيدى الذى اتبع سنة (١٢٦٠هـ/١٨٤٤م) أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية تضرب في إستانبول، ومصر على السواء، وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العمليات التجارية في مصر (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٣).

(٢٠) حوانيت: مفرد حانوت: وهى بمثابة خلايا للنشاط الاقتصادى حيث خُصص لممارسة أعمال الطوائف الحرفية الصغيرة، أو لتجارة التجزئة، وهو مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه خمسة أو ستة أقدام، واتساعه بين ثلاثة أو أربعة أقدام، ويزود أحياناً بغرفة أخرى تستخدم كمخزن للبضائع، وترتفع أرضية الحانوت بمقدار قدمين، أو ثلاثة عن مستوى الأرض، وغالباً ما يمتد خارج واجهة الحانوت مصطبة لتكون مقعداً مبنياً بالحجر أو الطوب، وعليها يجلس التاجر، وزبائنه لعقد الصفقات (انظر: أندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، ترجمة/ ناصر إبراهيم، باتسى جمال الدين، مراجعة وإشراف/ رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٤٣، ٤٤٤).

(٢١) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٧٠-١٠٨٩، ص ١٦٦، م ١١٧١ بتاريخ ٤ رمضان ١٢٤٥هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٣٠م.

(٢٢) الديوان العالى: أنشئ هذا الديوان لأول مرة بعد إعلان قانون نامه مصر فى سنة ٩٣١هـ/٢٤-١٥٢٥م الذى نص في المادة (٣٢) منه على إنشاء هذا الديوان باسم الديوان فقط ، ولم يحدد اختصاصاته ولا مقره ولا عضويته وإنما اكتفي بتحديد مواعيد عقده بأربع مرات أسبوعياً، وكان الباشا يرأس جلسات الديوان في حضور كتخدا الباشا، وقاضى العسكر والدفتردار والروزنامجى، والأمراء الصناجق، وأغاوات واختيارية الأوجاقات السبعة لكن لا يشترط وجودهم في مناقشة بعض القضايا المهمة بل كان يحضرها قاضى القضاة ونائبه، وبعض الأشخاص الآخرين بوصفهم أطراف في النزاع أو شهوداً في صف أحد المتنازعين (انظر: ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ١٣٣-١٣٧).

(٢٣) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٦٦-١٠٨٩، ص ٣٣، م ٣٠١، بتاريخ ٥ ذو القعدة ١٢٣٩هـ/ ٢ يوليو ١٨٢٤م.

(٢٤) قاضى الثغر: كان يطلق عليه أيضاً الحاكم الشرعي، وكانت له مهام سياسية، وإدارية، وقضائية، ودينية، وكان يخضع لقاضى عسكر ولاية مصر، أما الجهاز الإداري للحاكم الشرعي فكان يتمثل في الكتبة، والشهود، وقاصدي الشرع، أما عوائده فكانت ما يفرض من رسوم على ما يعرض عليه هو أو نوابه من قضايا وبيوع وتركات وتصادقات (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٨٦-١٠٨).

(٢٥) نقيب الأشراف: كان لنقيب الأشراف في إستانبول سلطة على نقباء الأشراف في الولايات، وهو الذى يعينهم، وله سلطة قضائية عليهم، وكان نقيب الأشراف يرسل من إستانبول في بداية العصر العثماني، واستمر على ذلك حتى القرن الثاني عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادي، ثم أصبح يتولاها شيخ السجادة البكرية من آل البكرى في مصر وكان لنقيب

الأشراف مهام إدارية فقد كان يحضر الاجتماعات الإدارية المهمة التي كانت تعقدها الإدارة في مصر في شكل جمعيات لحل الأزمات العامة، وكان نقيب الأشراف يتولى منصبه مدى الحياة، ولم يكن له مرتب في الخزانة، وإنما كانت له أوقاف معينة من أراض أوقفها السلاطين ليستعين بها النقيب في معاشه، ونفقة أتباعه كما كان يحصل على بعض الوظائف (المرتبات الخيرية) الموقوفة على الأشراف من بعض الباشوات، كما كان يحصل على هبات من الباشا تتمثل في بعض خلع التشريف (فراوى) يمنحها له الباشا في بعض المناسبات (انظر: محمد شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١م) رسالة حسين أفندى الروزنامجى بعنوان ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦م؛ ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢٦) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٦٨-١٠٨٩، ص ٢٠٧، م ٣٦٠ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٤٣هـ/ ٣ يونيو ١٨٢٨م.

(٢٧) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٦-١٠٨٩، ص ٥٣، م ٤٧٢، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٤٠هـ/ ٩ سبتمبر ١٨٢٤م.

(٢٨) بارنبارة: عرفت باسم البسراط، وهى من البلاد المندرسة التى كانت تابعة لولاية الدقهلية (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، المجلد الأول، القسم الأول، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠، ص ٣٠).

(٢٩) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص ٢٥٨، ٢٥٩، م ٣٣٩ بتاريخ ٧ صفر ١٢٣١هـ/ ٨ يناير ١٨١٦م.

(٣٠) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٨-١٠٨٩، ص٣٣٨، م ٥٧٧ بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٤٤هـ/ ١٤ مايو ١٨٢٩م.

(٣١) وكالة: كانت تستخدم لتخزين المنتجات والبضائع قبل توزيعها على دكاكين البيع بالتجزئة، أو تخزين المنتجات التى كان يعاد تصديرها للخارج أو إلى بقية أنحاء البلاد، وكانت هناك منتجات معينة يحتكر بيعها في مكان محدد بالوكالات حيث يخضع البيع لرسوم يقوم بجبايتها الملتزم، وكانت معظم الوكالات تتخصص في بيع سلعة معينة، وكانت النتيجة لهذا التخصيص أن التجار الذين كانوا من أصول إقليمية واحدة ويعملون في تجارة معينة قد آثروا التجمع معاً بصورة طبيعية داخل الوكالات نفسها، وكانت الوكالات علاوة على دورها تستعمل مأوى للتجار الأجانب أو المصريين (انظر: أندرية ريمون، المرجع السابق، ٤٢٧، ٤٢٨).

(٣٢) ريال: من Real بمعنى ملكى، وكان الإسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية، وأطلق الريال في العالم العربى منذ القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى على نقود فضة كبيرة فرنسية ,إسبانية، وهولندية، وألمانية، ونمساوية، والريال النمساوى الذى سمى بالتالير أو ريال ماريا تيزا أطلق عليه في مصر الريال أبو طاقة نسبة إلى النافذة، أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٢٧٨).

(٣٣) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٨-١٠٨٩، ص ٩٣، م ١٤٧ بتاريخ ٧ صفر ١٢٢٨هـ/ ٩ فبراير ١٨١٣م.

(٣٤) المفتى: عالم يعطى رأيه في كثير من القضايا الشرعية المختلفة حولها وقد عرف نظام الإفتاء في مصر في العصر المملوكى، إذ كان المماليك يعينون مفتياً من كل مذهب يقيم في دار العدل القائمة في عاصمة كل نيابة، وفي القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى

كان الكثير من المفتيين في مصر من أصل رومى من الأناضول أما في القرنين التاليين فقد غدا المفتون في مصر شخصيات محلية، وقد وجد في مصر مفتون على المذاهب الأربعة بالرغم من أن المذهب الرسمى في الدولة العثمانية كان المذهب الحنفى ، وكان العلماء في مصر هم الذين يختارون مفتيهم ثم تعمل السلطات على الاعتراف بهم، وكان المفتى يتولى منصبه مدى الحياة (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر ، ص ٢٩٠-٢٩١).

(٣٥) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٦٥-١٠٨٩، ص ٢٠٧، م ٢٦٧ بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٣٠هـ/١٣ أكتوبر ١٨١٥م، انظر الملحق رقم (١).

(٣٦) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص ٣٦٣، م ٤٩٨ بتاريخ غرة رجب ١٢٣١هـ/ ٢٨ مايو ١٨١٦م.

(٣٧) الجمرك: من الإيطالية "Commercio" واليونانية "Commercium" وحرفت إلى جمرك في العربية، وكمرك في التركية، والجمرك هو الهيئة المختصة بتنظيم وفرض الضريبة على التجارة الصادرة والواردة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٧٠؛ صلاح أحمد هريدى، دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دمياط، رشيد، البرلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٢٣، هامش ١)، وعرفت الجمارك بالأساكل، ومفردها أسكلة اقتبست من الإيطالية سكالاScala بمعنى ميناء أو ثغر، وهى تكتب في المصادر، والمراجع العربية في أشكال شتى في صيغة المفرد إسقال/ سقالة / صقالة / أسكلا، وفي صيغة الجمع إسقالات / أساكل/ أساكيل، وترد أحياناً في بعض المصادر التاريخية العربية كلمة "سكلر" وهى مقتبسة من اللغة الإسبانية ومعناها ميناء للعابرين أو المارين (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٧٠، هامش ٢).

(٣٨) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٦٤-١٠٨٩، ص ٥١٢، م ٨١٩ بتاريخ ٨ جماد ثانى ١٢٣٩هـ/ ٩ فبراير ١٨٢٤م.

(٣٩) جلبى: كلمة تركية، بمعنى مولى، أو سيد، أو قارئ (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٢١٣).

(٤٠) جوربجى: ضابط انكشارى تعادل رتبته اليوزباشى، وكان يعرف في التركية باسم (ياياباشى) وفي الفارسية بـ(سربيادكان) وهما بمعنى رئيس المشاة، ويشرف الجوربجى على كل أمور الكتيبة، وله حق تأديب الجند في الجرائم الصغيرة، وفي عهد السلطان محمود الثانى (١٢٢٣- ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨-١٨٣٩م). قبيل إلغاء الانكشارية – ألغى هذا اللقب، واستعمل بدلاً منه لقب (أورتباشى) أى رئيس الأورطة، وكان لقب الجوربجى يطلق أحياناً على الأغنياء من تجار النصارى، وعلى أصحاب السفن التجارية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٦٦، ٦٧).

(٤١) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٦٤-١٠٨٩، ص ٥٣٠، م ٨٥٦ بتاريخ ٧ رجب ١٢٣٩هـ/ ٨ مارس ١٨٢٤م.

(٤٢) خاتون: هى سيدة محترمة، وجمعها خواتين، وهى ترد في سجلات المرتبات (خواتين واجب الرعاية) أى سيدات محترمات واجبات الرعاية (انظر: ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٤٤٥).

(٤٣) القيراط يساوى اليوم ٢٤/١ فدان أو ٣٥,١٧٥ متر مربع (انظر: فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المترى، ترجمة/ كمال العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص ٩٨)

(٤٤) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٤-١٠٨٩، ص ١٩، ٢٠، م ٢٠ بتاريخ ١١ جماد آخر ١٢٢٤هـ/٢٤ يوليو ١٨٠٩م.

(٤٥) بك: تعنى كبير، أو أمير، أو حاكم، أو رئيس، أو آمر (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ١١٥)، وكانت البكوية أرفع منصب يتطلع إليه أكثر المماليك طموحاً، وكان البكوات من كبار موظفي السلطان، ويقوم الباشا ممثله في مصر بتعيينهم في حفل خاص أمام الديوان يقرأ فيه القرار الخاص بمنح هذه الرتبة، ويغطى الباشا كتفى البك الجديد بمعطف من الفرو، وكان عدد البكوات في مصر أربعة وعشرين (انظر: جلال يحيى، مصر الحديثة، ١٥١٧-١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٦٧).

(٤٦) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٤-١٠٨١، ص ١٨، ١٩، م ٣٨ بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٢٤هـ/ ٨ سبتمبر ١٨٠٩م.

(٤٧) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٣-١٠٨٩، ص ٨٩، ٩٠، م ١١٠ بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٢٣٤هـ/ ١٩ يناير ١٨١٩م.

(٤٨) نفس المصدر: س ٠٠١٢٧٠-١٠٨٩، ص ١٣٣، م ٩٥٧ بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٤٥هـ/ ١٢ مارس ١٨٣٠م.

(٤٩) نفس المصدر: س ٠٠١٢٧٣-١٠٨٩، ص ١٢٢، م ١٦٢ بتاريخ غرة جماد أول ١٢٤٨هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٨٣٢م.

(٥٠) نفس المصدر: س ٠٠١٣٦٥-١٠٨٩، ص ٢٢١، ٢٣٢، م ٣١ بتاريخ غرة رجب ١٢٦١هـ/ ٦ يوليو ١٨٤٥م.

(٥١) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٩-١٠٨٩، ص ٢٤٩، م ٣٧٨ بتاريخ ٢١ رجب ١٢٤٧هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٣١م.

(٥٢) قنطار: يساوى من حيث الأساس مائة رطل، وكان حجم القنطار يتغير تبعاً للزمان والمكان ففي أواخر العصر المملوكى كان يتراوح وزنه ما بين ٤٥ و ٩٦ كيلو جرام، وفي القرن السابع عشر الميلادى وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جراماً (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص ٣٠، ٣١، Shaw, S. J., Ottoman Egypt in the age of the French Revolution Cambridge, Masschusttes, 1964, p. 170)

(٥٣) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٣٦١-١٠٨٩، ص ١، م ٥ بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٥٦هـ/ ١ يناير ١٨٤١م.

(٥٤) البصات: من أقضية لواء دبرة التابع لولاية مناستر الواقعة في ولاية روم أيلى، حيث تقع على جنوب غرب قضاء دبره ومن الشمال تطل على جبال غراب ومن الشرق تطل على بوليش، ويطلق على الأراضى الواقعة ما بين قضاء دبره والبصات (قولوباردا) (انظر: أحمد الشرقاوى وآخرون، جغرافية الممالك العثمانية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٥٩)

(٥٥) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٣٦١-١٠٨٩، ص ١، م ٥٩٦ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٣٥هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٢٠م.

(٥٦) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٨-١٠٨٩، ص٣٤٨، م٤١٠ بتاريخ ٨ ذو القعدة ١٢٢٨هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨١٣م.

(٥٧) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٣-١٠٨٩، ص٤١٠، ٤١١، م٥٩٨ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٣٥هـ/ ٩ نوفمبر ١٨١٩م.

(٥٨) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٤-١٠٨٩، ص ٢٦٤، م ٣٠٥ بتاريخ ٩ جماد ثانى ١٢٢٥هـ/ ١٢ يوليو ١٨١٠م، انظر الملحق رقم (٢).

(٥٩) نفس المصدر: س ٠٠١٢٧٣-١٠٨٩، ص ١٩، م ٢٧ بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٤٧هـ/ ٧ مايو ١٨٣٢م.

(٦٠) نفس المصدر: س ٠٠١٣٥٩-١٠٨٩، ص ١٠٢، م ١٥٦ بتاريخ ٢٧ جماد ثان ١٢٥٤هـ/ ١٧ سبتمبر ١٨٣٨م.
(٦١) نفس المصدر: س ٠٠١٢٧٣-١٠٨٩، ص ١٩، م ٢٧ بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٤٧هـ/ ٧ مايو ١٨٣٢م
(٦٢) تيرانا: هى من الأقضية الواقعة في شرق لواء دراج الواقع جنوب ولاية أشقودره من ممالك الروم ايلى في بلاد ألبانيا، وهى تعد حالياً عاصمة ألبانيا وأكبر مدنها (انظر: أحمد الشرقاوى وآخرون، المرجع السابق، ص ٦٣، ٦٤).
(٦٣) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٦٨-١٠٨٩، ص ١٨٥، ١٨٦، م ٣٢٥ بتاريخ غرة محرم ١٢٤٣هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٧م.
(٦٤) ريس: وهو من عمل في قيادة المراكب الشراعية على أنواعها وهم ربابنة تعلموا فنون الملاحة منذ طفولتهم كنوتية، وبحارة، وامتلكوا الخبرات العلمية التى تؤهلهم لقيادة المراكب حتى يتجنبوا المخاطر التى تعترض عملية الملاحة خاصة في مواسم تقلب الريح، والعواصف، وكان ذلك يؤدى إلى غرق العديد من المراكب أو جنوحها، واقتضى ذلك أن يتمتع ربابنة المراكب بمهارات، وخبرة قيادة المراكب مرتبة لا يصل إليها البحارة إلا بعد عمل طويل مع ربابنة أكثر خبرة، وأبعد تجربة، وقد عرفوا بالرويسا (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٩).
(٦٥) باش: هى كلمة تركية بمعنى الرأس، وتستعمل بمعنى الرئيس، وذلك بوضعها قبل اسم الصنعة أو الوظيفة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٣٦)
(٦٦) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٩-١٠٨٩، ص ٢١٤، م ٣٢١ بتاريخ ١٢ شوال ١٢٢٩هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٨١٤م.
(٦٧) نفس المصدروالسجل: ص ١٨٣، ١٨٤، م ٢٦٦ بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٢٩هـ/ ٨ أكتوبر ١٨١٤م.
(٦٨) نفس المصدر: نفس السجل، ص ١٣٩، ١٤٠، م ٢٠٧ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٢٩هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨١٤م.
(٦٩) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص ٣٤٢، ٣٤٣، م ٤٦١ بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٣١هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٨١٥م.
(٧٠) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٤-١٠٨٩، ص ٣١٢، م ٥٤٧ بتاريخ غرة صفر ١٢٣٨هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢٢م.
(٧١) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٨-١٠٨٩، ص ١٢-١٤، م ١٩ بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٤١هـ/ ٧ يونيو ١٨٢٦م.
(٧٢) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٤-١٠٨٩، ص ١، م ٢ بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٢٤هـ/ ١ ديسمبر ١٨٢٨م.
(٧٣) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٨-١٠٨٩، ص ٦، ٧، م ١٤ بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٢٦هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨١١م (انظر: الملحق رقم "٣").
(٧٤) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٤-١٠٨٩، ص ٩٤، م ١٧٠ بتاريخ ١٣ محرم ١٢٢٧هـ/ ٢٨ يناير ١٨١٢م.
(٧٥) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٢-١٠٨٩، ص ١٣٩، م ٢٢٦ بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٣٣هـ/٩ يناير ١٨١٨م.
(٧٦) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٨-١٠٨٩، ص ١٠٩، م ١٨٨ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٤٢هـ/١٢ مايو ١٨٢٧م.

(٧٧) نفس المصدر: نفس السجل، ص ١١٢، م١٩٤ بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٤٢هـ/٣١ مايو ١٨٢٧م.
(٧٨) نفس المصدر: س ٠٠١٢٧٣-١٠٨٩، ص ١٣٣، م ١٧١ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٤٨هـ/٢٠ أكتوبر ١٨٣٢م.
(٧٩) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٣-١٠٨٩، ص ١٩٦، ١٩٧، م٢٧٨ بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٤٨هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٣٢م.
(٨٠) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٨-١٠٨٩، ص٢٠٥، م٣٣٨ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٢٨هـ/١١ أكتوبر ١٨١٣م.
(٨١) نفس المصدر: س٠٠١٣٦٢-١٠٨٩، ص ١٣٧، م١٠٨٩ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥٩هـ/٢٠ سبتمبر ١٨٤٣م.
(٨٢) نفس المصدر: س٠٠١٣٧٢-١٠٨٩، ص٣٠٧، م١٢١١ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٦٩هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٥٣م.
(٨٣) الأجواخ: مفردها جوخ وهى كلمة فارسية معربة أصلها جوخا، وفي التركية "جوخه" وهو ثوب قصير الكمين والبدن بغير بطانة من تحته ولا غشاء من فوقه، يتخذ من الصوف ، يلبسه الرؤساء والأكابر والأعيان وقت المطر، وهى ثياب يرتديه المغاربة والأجانب وأهل الإسكندرية طول الشتاء (انظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، المعجم العربى لأسماء الملابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث، تقديم محمود فهمى حجازى، مراجعة: عبد الهادى التازى ، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ١١٩)
(٨٤) الشيلان: مفردها شيلة بكسر الشين، وسكون الياء، وفتح اللام، كلمة فارسية معربة، وأصلها في الفارسية شيلة، ومعناها نوع من القماش الرقيق تتخذه النساء براقع (انظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧٩).
(٨٥) الإحرمة: من الثياب القطنية أو الصوفية التى تغطى الرأس والظهر وجمعها أحاريم أو إحرمة (انظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٣٠).
(٨٦) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٢٥٢-١٠٨٩، ص ١٩٦، ١٩٧، م٣٥٠ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٢٠هـ/١٠ سبتمبر ١٨٠٥م.
(٨٧) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٤-١٠٥٩، ص١٨٣، م٣٤٠ بتاريخ ١٧ رجب ١٢٢٥هـ/ ١٨ أغسطس ١٨١٠م.
(٨٨) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٥-١٠٨٩، ص ٣١١، م٤٣١ بتاريخ ٦ جماد ثانى ١٢٢٧هـ/ ١٧ يونيو ١٨١٢م.
(٨٩) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص ٢٨٢، ٢٨٣ م٢٩٢ بتاريخ ٤ ربيع ثانى ١٢٣١ه/٤ مارس ١٨١٦م
(٩٠) نفس المصدر والسجل ، ص٤١١، ٤١٢، م٥٦٣ بتاريخ ١٩ رجب ١٢٣١هـ/ ١٥ يونيو ١٨١٦م.
(٩١) نفس المصدر والسجل، ص ٤٧٧، م ٥٦٣ بتاريخ ١٩ رجب ١٢٣١هـ/١٥ يونيو ١٨١٦م.
(٩٢) نفس المصدر: نفس السجل، ص ٤٤٦، ، م٥٧٢ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٣١هـ/ ١٩ يونيو ١٨١٦م
(٩٣) دبره: هى من الأوية الواقعة في شمال غرب ولاية مناستر ضمن ولاية الروم ايلى "وهى أراضى الدولة العثمانية الواقعة في أوروبا" (انظر: أحمد الشرقاوى وآخرون، المرجع السابق، ص ٥٨، ٥٩).

(٩٤) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٨٩-٠٠١٢٦٣، ص ١٨١، م ٢٥٤ بتاريخ غرة شعبان ١٢٣٤هـ/ ٢٦ مايو ١٨١٩م.
(٩٥) بلوكباشى: مأخوذة من كلمة "بولوك" التركية وهى مشتقة من المصدر "بولمك" أن يقسم، القسم أو الفوج، وبولوكات النظام كانت معروفة في مصر إلى عهد قريب (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٤٤)، استخدم لفظ البلوك أحياناً للإشارة إلى أوجاق، كما استخدم للإشارة إلى أقسامه، ويرأس كل بلوك رئيس من الجند عرف بالبلوك باشى (البلوكباشى) (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ١٧٦).
(٩٦) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٨٩-٠٠١٢٦٤، ص ٣٤، م ٥٩ بتاريخ ١٧ صفر ١٢٣٥هـ/ ٥ ديسمبر ١٨١٩م.
(٩٧) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠١٢٦٧، ص ١٥٠، م ٢٨٨ بتاريخ ١٢ شوال ١٢٣٩هـ/ ١١ يونيو ١٨٢٤م.
(٩٨) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠١٣٩٢، ص ٢١١، م ١٤٣ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٢٥٧هـ/ ٢٧ مايو ١٨٤١م.
(٩٩) باشه: أو بشه، أوبش كلمة تركية بمعنى رئيس، أول، آمر، مقدم (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ١٠٠).
(١٠٠) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٨٩-٠٠١٢٦١، ص ١٥١، م ١٠٢٢ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥٧هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٤١م.
(١٠١) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠١٢٦٣، ص ٤١٠، ٤١١، م ٥٩٨ بتاريخ ٢١ صفر ١٢٣٥هـ/ ٩ ديسمبر ١٨١٩م.
(١٠٢) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠١٢٥٨، ص ٦، ٧، م١٤ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٢٦هـ/ ٧ نوفمبر ١٨١١م.
(١٠٣) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠١٢٦٣، ص ٤١٠، ٤١١، م ٥٩٨ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٣٥هـ/ ١١ نوفمبر ١٨١٩م.
(١٠٤) مانستر: هى إحدى ولايات الروم إيلى، يحدها من الجانب الغربى مملكة مقدونيا، ومن الشرق ألبانيا وسلانيك، ومن الجنوب يوناستان، من الشمال قوصووه، ومن الغرب يانيه و أشقودره (انظر: أحمد الشرقاوى وآخرون، المرجع السابق، ص ٥٧، ٥٨).
(١٠٥) محكمة رشيد الشرعية: س ١٠٨٩-٠٠١٣٥٣، ص ١٧، م ١٠٤ بتاريخ ٢١ صفر ١٢٥١هـ/ ١٨ يونيو ١٨٣٥م.
(١٠٦) نفس المصدر والسجل والصفحة، م ١٠٥ بنفس التاريخ .
(١٠٧) نفس المصدروالسجل والصفحة، م ١٠٦ بنفس التاريخ.
(١٠٨) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠١٢٧١، ص ١٦٤، م ١٠٨٣ بتاريخ ٢٥ جماد آخر ١٢٥٧هـ/ ١٤ أغسطس ١٨٤١م.
(١٠٩) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠١٣٦٤، ص ٦٢، م ١٤١ بتاريخ غرة ربيع آخر ١٢٦٩هـ/١٢ يناير ١٨٥٣م
(١١٠) نفس المصدر : س ١٠٨٩-٠٠١٣٥٨، ص ٢٩٤، م ١٨٩ بتاريخ ١٤ ربيع ثانى ١٢٢٩هـ/ ٥ إبريل ١٨١٤م.
(١١١) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠١٢٦٠، ص ٤١١، ٤١٢، م ٥٦٣ بتاريخ ١٩ رجب ١٢٣١هـ/ ١٥ يونيو ١٨١٦م.
(١١٢) نفس المصدر: س ١٠٨٩-٠٠١٢٦٩، ص ٢٩، ٣٧ بتاريخ ٣ محرم ١٢٤٦هـ/ ٢٤ يونيو ١٨٣٠.

(١١٣) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص ٢٣٩، م ٣١٢ بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٣٠هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨١٥م.
(١١٤) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٩-١٠٨٩، ص ١٥، ١٦، م ٢٣ بتاريخ ١٣ صفر ١٢٢٩هـ/ ٤ فبراير ١٨١٤م، (انظر: الملحق رقم ٤).
(١١٥) نفس المصدر: نفس السجل، ص ٤٤، م ٧٤ بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٢٢٩هـ/ ١٦ مارس ١٨١٤م.
(١١٦) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٥-١٠٨٩، ص ٩١، م ٩٢٦ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٢٣٧هـ/ ١٧ نوفمبر ١٨٢١م.
(١١٧) نفس المصدر: س ٠٠١٢٧٣-١٠٨٩، ص ١١٩، م١٦٠ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٤٨هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٣٢م.
(١١٨) أوده باشى: هو منصب يختلف عن بقية المناصب الموجودة في أوجاق الانكشارية، ولكى نتفهم طبيعة هذا المنصب يجب التعرف على أهميته بالنسبة للمناصب الأخرى في هذا الأوجاق فقد كان قائد الانكشارية يسمى (أغا) وقد عهد إليه مهمة رئاسة الشرطة في القاهرة، وكان يساعده في العمل الإدارى في هذا الأوجاق الكخيا أو الكتخدا، والذى عرف بكتخدا الوقف، وكان متقدم على كل حاملى رتبة الكخيا بين الانكشارية، ويأتى بعده موظف يدعى جاووش أو جاويش "ويجب التفريق بين صاحب هذه الرتبة وبين أفراد فرقة الجاويشية" ويرأس هؤلاء الموظفين شخص برتبة باش جاويش، وإلى جانب هؤلاء الموظفين الكبار بين الانكشارية الذين شكلوا جماعة ذات نفوذ عرفت بالاختيارية "من اختيار" ووجد موظفون أدنى رتبة مثل الأوده باشى الذى كان يرأس إحدى فرق الإنكشارية التى تقيم عادة في أوده "غرفة" وكان يرأس الأودهباشية موظف يسمى باش أوده باشى (انظر: عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت "١٥١٦-١٧٩٧"، دمشق، ١٩٦٨، ص ٢٨٤، ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر، ص ١٩١، ١٩٢؛ و.Shaw, S. J, Ottoman Egypt, pp 80-81).
(١١٩) محكمة رشيد الشرعية: س ٠٠١٣٧٣-١٠٨٩، ص ٤٩، ٥٠، م ٩٣ بتاريخ ١٧ ربيع ثانى ١٢٧٠هـ/ ١٧ يناير ١٨٥٤م.
(١٢٠) نفس المصدر: س ٠٠١٢٥٥-١٠٨٩، ص٣٤٦، م٤٨٠ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٢٧هـ/ ٣٠ يوليو ١٨١٢م.
(١٢١) كفر بحر: هى من البلاد الحديثة التابعة لمركز دسوق التابع لولاية الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، م ٣، ق٢، ج ٢، ص ٥٤).
(١٢٢) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٧٢-١٠٨٩، ص٢٢١، م١٢١٢ بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٤٨هـ/ ١٠ يناير ١٨٣٣م.
(١٢٣) نفس المصدر: س٠٠١٣٥٣-١٠٨٩، ص١٥١، ١٥٢، م١٩٢ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٣٦م.
(١٢٤) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٩-١٠٨٩، ص٨٤، م١٢٩ بتاريخ ١٣ جماد ثانى ١٢٢٩هـ/ ١٢ يونيو ١٨١٤م.
(١٢٥) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص٤٤٧، م٦٠٨ بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٣١هـ/١٧ سبتمبر ١٨١٦م.
(١٢٦) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٣-١٠٨٩، ص٤١٠، ٤١١، م٥٩٨ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٣٥هـ/٨ نوفمبر ١٨١٩م.
(١٢٧) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٤-١٠٨٩، ص١٥، ١٦، م٢٧ بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٣٥هـ/ ٥ سبتمبر ١٨٢٠م.

(١٢٨) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٣-١٠٨٩، ص٤١١، ٤١٢، م٥٩٩ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٦هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٢٠م.
(١٢٩) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٤-١٠٨٩، ص ٤٢-٤٤، م٧٠ بتاريخ غرة صفر ١٢٣٧هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨٢١م.
(١٣٠) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٩-١٠٨٩، ص٢٢٢، ٢٢٤، م٣٣٢ بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٤٦هـ/ ٢٨ إبريل ١٨٣١م.
(١٣١) نفس المصدر: س٠٠١٢٧٣-١٠٨٩، ص٣٤٥-٣٤٨، م٣٩٠ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٤٩هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٣م.
(١٣٢) أشقودرة: تقع في أراضى روم إيلى في بلاد ألبانيا تحاط من الغرب بساحل بحر الأدرياتيك، وشمالاً قره طاغ، ومن الشمال الشرقى قوصوه، ومن الشرق مناستر، ومن الجنوب يانيه (انظر: أحمد الشرقاوى وآخرون، المرجع السابق، ص ٦٣).
(١٣٣) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٣٥٩-١٠٨٩، ص٢٤، م٤١ بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٤هـ/ ١٢ مايو ١٨٣٨م.
(١٣٤) نفس المصدر: س٠٠١٣٦٥-١٠٨٩، ص٢١-٢٣، م٣١ بتاريخ غرة رجب ١٢٦١هـ/ ٦ يوليو ١٨٤٥م.
(١٣٥) قياسة: جمعها قياسات، وقياييس، وهى من سفن النقل، ، والشحن النيلية، وكانت القياسة تنقل البضائع من السفن الراسية في الموانئ إلى داخل البلاد عن طريق النيل (انظر: درويش النخيلى، السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤، ص ١٣٠).
(١٣٦) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٥٣-١٠٨٩، ص٤١١، م٧٥١ بتاريخ ١٧ ربيع ثان ١٢٢٣هـ/١٢ يونيو ١٨٠٨م.
(١٣٧) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٤-١٠٨٩، ص٢٠٢، م٣٧٧ بتاريخ ٤ رجب ١٢٢٥هـ/ ٥ أغسطس ١٨١٠م.
(١٣٨) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص٢٣٦١، م٤٩٣ بتاريخ غرة رجب ١٢٣١هـ/ ٢٨ مايو ١٨١٦م.
(١٣٩) طنوب: هى من القرى القديمة التابعة لمركز تلا، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، م٣، ق٢، جـ٢، ص ١٧٦، ١٧٧).
(١٤٠) محكمة رشيد الشرعية س٠٠١٣٧٠-١٠٨٩، س٧١، م٣١٥ بتاريخ ٦ شوال ١٢٦٦هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٥٠م.
(١٤١) نفس المصدر والسجل والصفحة، م ٣١٦ بنفس التاريخ.
(١٤٢) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٤-١٠٨٩، ص٨٨، ٨٩، م١٦٤ بتاريخ ٥ محرم ١٢٢٥هـ/ ١٠ فبراير ١٨١٠م.
(١٤٣) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٥-١٠٨٩، ص١٢٧، ١٢٨، م١٥٣ بتاريخ ٦ شعبان ١٢٢٦هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨١١م.
(١٤٤) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٤-١٠٨٩، ص١٢٣، م٢٢٥ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٢٥هـ/ ١٢ إبريل ١٨١٠م.
(١٤٥) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٥-١٠٨٩، ص١٣٣، م١٥٨ بتاريخ غرة رجب ١٢٢٦هـ/ ٢٢ يوليو ١٨١١م.
(١٤٦) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٨-١٠٨٩، ص٣٣٨، م٥٧٧ بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٤٤هـ/ ١٤ مايو ١٨٢٩م.
(١٤٧) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٤-١٠٨٩، ص ١٠٨، م١٩٨ بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٢٤هـ/ ١ يناير ١٨١٠م.

(١٤٨) نفس المصدر: س٠٠١٣٥٢-١٠٨٩، ص٣٥، م٤١ بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢ يوليو ١٨٣٤م.
(١٤٩) نفس المصدر:س٠٠١٢٥٣-١٠٨٩، ص٥٣١، م٩٥٠ بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٢٣هـ/ ٦ فبراير ١٨٠٩م.
(١٥٠) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص٢٤٨، م٣٢٣ بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٣١هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨١٥م.
(١٥١) نفس المصدر : س٠٠١٢٥٥-١٠٨٩، ص٩١، م٩٨ بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٢٦هـ/ ١٥ أغسطس ١٨١١م.
(١٥٢) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص٥٧، م٩٠ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٣٠هـ/ ٢٣ إبريل ١٨١٥م.
(١٥٣) أسكلة: مفرد "أسكالات" وهى كلمة إيطالية بمعنى "سلم" والمقصود منها بالعرف البحرى السلم الثابت أو المتحرك الذى يستخدم في المراكب والسفن لوصل أقسامها بعضها ببعض، أو ببعض المراكب المجاورة أو للهبوط من السفينة إلى البر، ولقد وسع المعنى حتى شمل الميناء الذى يرقى إليها سلم السفينة، وقد ذهب بعض المؤرخين بالقول إن أسكلة كلمة تركية "Iskele" تعنى مكان شحن البضائع على الرغم من أن هذا المعنى ينطبق على واقع الأسكلة أكثر من ذاك إذ أنه لا يقصد منها في الواقع الموانئ فقط وإنما تشمل جميع المراكز والمدن التى كانت تشحن منها البضائع أو تفرغ فيها، ويقيم فيها الأجانب سواء أكانت هذه المراكز موانئ على الساحل أم مدناً في الداخل (انظر: ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٢٣٣، ٢٣٤).
(١٥٤) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص٥٧، م٩٠ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٣٠هـ/ ٢٣ إبريل ١٨١٥م.
(١٥٥) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٤-١٠٨٩ ص١، م٢ بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٢٤هـ/ ٦ يوليو ١٨٠٩نم.
(١٥٦) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص ٢٤، ٢٥، م٣٣ بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٣٠هـ/ ١١ فبراير ١٨١٥م.
(١٥٧) نفس المصدر والسجل، ص ٢٥٨، ٢٥٩، م٣٣٩ بتاريخ ٧ صفر ١٢٣١هـ/ ٨ يناير ١٨١٦م.
(١٥٨) نفس المصدر: س٠٠١٢٧٢-١٠٨٩، ص٣٥، م٢٠٤ بتاريخ ٣٠ محرم ١٢٤٨هـ/ ٢٩ يونيو ١٨٣٢م.
(١٥٩) نفس المصدر:س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص٣٥٧، م٤٨٦ بتاريخ ٢٩ جماد ثانى ١٢٣١هـ/ ٢٧ مايو ١٨١٦م.
(١٦٠) نفس المصدر والسجل: ص٣٨١، م٥٢٠ بتاريخ ٩ رجب ١٢٣١هـ/ ٥ يونيو ١٨١٦م.
(١٦١) نفس المصدر: نفس السجل، ص ٣٩٧، م٥٤٣ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٣١هـ/١٦ يونيو ١٨١٦م.
(١٦٢) نفس المصدر: نفس السجل، ص٤٣٩، م٥٩٤ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣١هـ/١١ يوليو ١٨١٦م
(١٦٣) مسجد على المحلى: يقع شارعه في السوق العمومى بالثغر بالجهة البحرية، والمسجد مقام على ضريح سيدى أبى الحسن الشيخ على المحلى الذى ينسب إلى المحلة الكبرى، ومن المرجح أن تأسيسه يرجع إلى النصف الأول من القرن السادس عشر (انظر: نيفين مصطفي حسن، رشيد في العصر العثمانى، دراسة تاريخية وثائقية، مراجعة وتقديم د. محمد محمود السروجى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٤٠٩، ٤١٠).

(١٦٤) محكمة رشيد الشرعية: نفس السجل والصفحة ذاتها ، م٥٩٥ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٣١هـ/ ٩ أغسطس ١٨١٦م، (انظر: الملحق رقم ٥).
(١٦٥) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠١٣٦٣، ص٧٦، م٥٤٨ بتاريخ ١٠ جماد آخر ١٢٦٠هـ/ ٢٧ يونيو ١٨٤٤م.
(١٦٦) بيت المال: هو المكان الذى تحفظ فيه تركة الميت الذى لا وارث له أو لم يعين له وارث عند وفاته، وإذا لم يظهر لهذه التركة وارث خلال خمس سنوات تؤول ملكيتها إلى بيت المال، وإن لم يظهر لها وارث أخذ بيت المال من التركة واحد على أربعين من قيمتها نظير حفظها، وكان المسئول عن ذلك أمين بيت المال، وذلك طبقاً لقانون نامه مصر (انظر: Shaw. S. J. the financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt, 1517-1798, Princeton New Jercy, 1962, pp 171, 172 ؛ عفاف مسعد السيد العبد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر "١٥١٧-١٧٩٨م" سلسلة تاريخ المصريين، العدد "١٧٩" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٤٠، هامش ٥٤)
(١٦٧) محكمة رشيد الشرعية : س ١٠٨٩-٠٠١٢٦٤، ص١٦٠، م٢٨ بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٣٥هـ/٧ سبتمبر ١٨٢٠م.
(١٦٨) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠١٢٦٢، ص٥٨، م١٠١ بتاريخ غرة رجب ١٢٣٢هـ/ ١٧ مايو ١٨١٧م.
(١٦٩) قبودان: أو قبطان، كلمة تركية بمعنى آخر أو رئيس السفينة (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٤١٢) وكانت خدمتهم حفظ القلاع والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة (انظر: Shaw S. J. ottoman Egypt, p 80, 81)

(١٧٠) محكمة رشيد الشرعية: س١٠٨٩-٠٠١٢٦٢، ص٥٨، م١٠١ بتاريخ غرة رجب ١٢٣٢هـ/ ١٧ مايو ١٨١٧م.
(١٧١) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠١٢٦٤، ص٤٢-٤٤، م٧٠ بتاريخ غرة صفر ١٢٣٦هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٢٠م.
(١٧٢) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠١٢٧٣، ص٣٤٥-٣٤٨، م٣٩٠ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٤٩هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٣م، انظر الملحق رقم (٦).
(١٧٣) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠١٢٥٥، ص٩١، م٩٨ بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٢٦هـ/ ١٤ أغسطس ١٨١١م.
(١٧٤) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠١٢٦٠، ص٢٨٢، ٢٨٣، م٢٩٢ بتاريخ ٤ ربيع ثانى ١٢٣١هـ/ ٤ مارس ١٨١٦م.
(١٧٥) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠١٢٦٠، ص٤٥٢، م٦١٨ تاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٣١هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨١٦م.
(١٧٦) نفس المصدر: س١٠٨٩-٠٠١٢٦٢، ص ٢٢٧- ٢٢٩، م٢٦٠ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٣٣هـ/ ١ فبراير ١٨١٨م(انظر الملحق رقم ٧).
(١٧٧) نفس المصدر: نفس السجل، ص٤٧٧، م٥٧٢ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٣١هـ/١٩ يوليو ١٨١٦م.
(١٧٨) نفس المصدر: نفس السجل، ص٤٤٦، ٤٤٧، م٦٠٧ بتاريخ ١٧ شوال ١٢٣١هـ/١٠ سبتمبر ١٨١٦م.
(١٧٩) نفس المصدر والسجل والصفحة ، مادة ٦٠٨ بنفس التاريخ.

(١٨٠) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٣-١٠٨٩، ص١٧٨، ١٧٩، م٢٥٢ بتاريخ غرة شعبان ١٢٣٤هـ/ ٢٦ مايو ١٨١٩م.
(١٨١) نفس المصدر: نفس السجل، ص٤١٠، ٤١١، م٥٩٨ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٣٥هـ/ ٩ نوفمبر ١٨١٩م (انظر الملحق رقم ٨).
(١٨٢) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٤-١٠٨٩، ص١٥، ١٦، م٢٧ بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٣٥هـ/ ٥ سبتمبر ١٨٢٠م (انظر: الملحق رقم ٩).
(١٨٣) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٣-١٠٨٩، ص٤٠٧، ٤٠٨، م٥٩٦ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٣٥هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٢٠م(انظر الملحق رقم١٠)
(١٨٤) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٣- ١٠٨٩، ص٤١١، ٤١٢، م٥٩٩ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٦هـ/٦ ديسمبر ١٨٢٠م (انظر: الملحق رقم ١١).
(١٨٥) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٤-١٠٨٩، ص٣٤، م٥٩ بتاريخ ١٧ صفر ١٢٣٦هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٨٢٠م.
(١٨٦) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٩-١٠٨٩، ص٢٢٢-٢٢٤، م٣٣٢ بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٤٦هـ/ ٢٨ مايو ١٨٣١.
(١٨٧) نفس المصدر: س٠٠١٢٧٣-١٠٨٩، ص١١٩، م١٦٠ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٤٨هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٣٢م (انظر: الملحق رقم ١٢).
(١٨٨) نفس المصدر: س٠٠١٣٥٢-١٠٨٩، ص٢٤٧-٢٤٩، م٢٨٣ بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٥١هـ/ ٤ أكتوبر ١٨٣٥م.
(١٨٩) نفس المصدر: نفس السجل، ص٢٢٢-٢٢٤، م٢٦٢ بتاريخ ١٦ رجب ١٢٥١هـ/ ٧ نوفمبر ١٢٣٥م
(١٩٠) نفس المصدر: س٠٠١٣٦٥-١٠٨٩، ص٢١-٢٣، م٣١ بتاريخ غرة رجب ١٢٦١هـ/ ٦ يوليو ١٨٤٥م.
(١٩١) نفس المصدر: س٠٠١٢٧١-١٠٨٩، ص١٠٢، م٧٣٤ بتاريخ ١٦ذو الحجة ١٢٤٦هـ/ ٢٨ مايو ١٨٣١م.
(١٩٢) نفس المصدر : س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص٤٢٦، م٥٨٣ بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٣١هـ/ ١١ أغسطس ١٨١٦م.
(١٩٣) المنصورة: هى قاعدة مديرية الدقهلية ثم سمى مركز المنصورة التابع لمحافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، م٢، ق٢، جـ١، ص٢١٥، ٢١٦)
(١٩٤) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٩-١٠٨٩، ص٨٤، م١٢٩ بتاريخ ١٣ جماد ثانى ١٢٢٩هـ/ ٢٣ مايو ١٨١٥م.
(١٩٥) نفس المصدر: س ٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص٢١٥، م٢٨٠ بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٢٣٠هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨١٥م.
(١٩٦) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٢-١٠٨٩، ص١٣٨، م٢٢٤ بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٣٣هـ/ ٣١ مارس ١٨١٨م.
(١٩٧) نفس المصدر: س٠٠١٢٧١-١٠٨٩، ص٨٢، م٥٩٦ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٠ فبراير ١٨٣١م.
(١٩٨) حسن كريت: هو الشيخ بدر الدين حسن بن محمد البزاز (تاجر القماش) الشهير بكريت مفتى السادة المالكية برشيد، وأصله من الأشراف الموجودين بجزيرة كريت تولى نقابة الأشراف برشيد عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م بعد وفاة السيد البدوى بن السيد محمد مكى الشافعى، وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م إلى أن تولاه نور الدين على الشهير بزبارة مفتى الشافعية بالثغر بأمر من السيد محمد أفندى البكرى الصديقى نقيب

الأشراف، وناظر أوقافهم بمصر في الوقت الذى تولى فيه الإفتاء على المذهب المالكى بعد حسن كريت ابن عمه نور الدين بن على الشهير بكريت، وقد مارس نشاطاً اقتصادياً بارزاً في رشيد فضلاً عن دوره في حل الدعاوى القضائية ذات الطابع الاقتصادى، وحضوره عقود البيع والشراء للعقارات، وتكوين وفض الشركات التجارية، كما كان محمد على يستعين به مع آخرين في تنفيذ سياسته الاقتصادية (انظر: أحمد عبد العزيز على عيسى، المكانة الاقتصادية والاجتماعية لنقباء الأشراف في مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر "حسن كريت نموذجاً (١٢١٣-١٢٣١هـ/١٧٩٨-١٨١٦م)، حوليات المؤرخ المصرى، كلية الآداب، جامعة القاهرة، فبراير، ٢٠١٥، ص١٢).

(١٩٩) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٣٥٩-١٠٨٩، ص٢٤، م٤١ بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٤هـ/ ١٢ مايو ١٨٣٨م.

(٢٠٠) نفس المصدر: س٠٠١٢٧٢-١٠٨٩، ص٢١٤، م١٨٣ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٤٨هـ/ ١٣ ديسمبر ١٨٣٣م.

(٢٠١) نفس المصدر: س٠٠١٣٥١-١٠٨٩، ص١٠٢، م٥١٩ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٥٠هـ/٥ أغسطس ١٨٣٤م

(٢٠٢) نفس المصدر: س٠٠١٣٥٢-١٠٨٩، ص١٦٨، ١٦٩، م١٩٨ بتاريخ ٢٥ ربيع ثان ١٢٥١هـ/ ٢٠ أغسطس ١٨٣٥

(٢٠٣) نفس المصدر: س٠٠١٢٦١-١٠٨٩، ص١٤٦، م٩٨٤ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥٧هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٨٤١، نفس المصدر، نفس السجل، ص٢٥٥، م٤٣٦ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٧هـ/ ١ ديسمبر ١٨٤١م

(٢٠٤) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٢-١٠٨٩، ص٢٢٧-٢٢٩، م٣٦٠ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٣٣هـ/ ١ فبراير ١٨١٨م.

(٢٠٥) الوقف: الوقف في الشريعة الإسلامية صدقة محبسة لا تباع، ولا تشترى، ولا توهب، ولا تورث، ويصرف ريعها إلى جهة من جهات البر، وهو ينقسم إلى قسمين: الأول: الوقف الخيرى، وهو ما يصرف فيه الريع من أولى الأمر إلى جهة خيرية كالفقراء والمساجد والملاجئ، ونحو ذلك، والثانى هو الوقف الأهلى، وهو ما جعل استحقاق الريع فيه للواقف نفسه، أو لغيره من أقاربه أم من غيرهم ثم من بعد ذلك يكون لجهة خيريه (انظر: محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر دراسة تاريخية وثائقية "٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م" دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠، ص١١-٣٣)

(٢٠٦) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٥٦-١٠٨٩، ص٧٨، م٥٠٢ بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٣٠هـ/ ٣ مايو ١٨١٥م.

(٢٠٧) نفس المصدر: س٠٠١٢٥٦-١٠٨٩، ص٧٨، م٥٠٢ بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٣٠هـ/ ٣ مايو ١٨١٥م.

(٢٠٨) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٦-١٠٨٩، ص٥٦، م٥٠١ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٣٩هـ/ ١ أكتوبر ١٨٢٣م.

(٢٠٩) نفس المصدر: س٠٠١٣٥٩-١٠٨٩، ص٢٤، م٤١ بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٤هـ/ ١٢ مايو ١٨٣٨م.

(٢١٠) ناظر الوقف: هو بمثابة المشرف العام على الوقف، وعادة ما يكون الناظر على الوقف هو الواقف ذاته، أو أحد ذريته، أو عتقائه أو أحد أقربائه الأقربين، وفي بعض الأحيان كان يقوم شيخ الإسلام بتعيين الناظر على الوقف، ويتم استدعاء نظار الأوقاف بمعرفة قاضى المدينة لطلب كتاب الوقف، والنظر في متحصلات كل وقف، ومصاريفه، ومدى مطابقة ذلك لشروط

الواقف كما ينبغى عليه أن يتفقد الأوقاف بنفسه، وأحياناً كان صاحب الوقف يتولى نظارته بنفسه مدة حياته (انظر: محمد عفيفى، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٤٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص٨٦؛ مصطفي بركات، الألقاب والوظائف العثمانية "دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية" من خلال الآثار والوثائق والمحفوظات (١٥١٧-١٩١٤م)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٢٣-٢٢٥).

(٢١١) مسجد محمد الجندى: يقع بشارع السوق العمومى بحرى الثغر وينسب إلى الأمير محمد الجندى محمد الريان (انظر: نيفين مصطفي حسن، رشيد في العصر العثمانى، دراسة تاريخية وثائقية، مراجعة وتقديم د. محمد محمود السروجى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٤٠٩).

(٢١٢) مسجد الرباط: يقع هذا المسجد قبلى ثغر رشيد وهو من أكبر المساجد بها، ويذكر أن مؤسس هذا المسجد الخواجا شمس الدين محمد بن الشهابى أحمد الشهير بابن على (انظر: نيفين مصطفي حسن، المرجع السابق، ص٤١٦).

(٢١٣) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٢٦٠-١٠٨٩، ص٤٣٦، ٤٣٧، م٥٩٣ بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٣١هـ/ ٢٥ يونيو ١٨١٦م. انظر الملحق رقم (١٣).

(٢١٤) نفس المصدر: س٠٠١٢٦١-١٠٨٩، ص١٥٥، ١٦٠، م٢٥٤ بتاريخ ٥ جماد ثانى ١٢٣٣هـ/ ١٢ إبريل ١٨١٨م، (انظر الملحق رقم ١٤).

(٢١٥) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٢-١٠٨٩، ص٤٢، م٧٥ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٣٢هـ/ ٢٤ يونيو ١٨١٧م.

(٢١٦) نفس المصدر: س٠٠١٣٧١-١٠٨٩، ص٢٥، م٣٣ بتاريخ ٧ ربيع ثانى ١٢٦٧هـ/ ٩ فبراير ١٨٥١م.

(٢١٧) نفس المصدر: س٠٠١٢٧٣-١٠٨٩، ص٣٤٥-٣٤٨، م٣٩٠ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٤٩هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٣م.

(٢١٨) نفس المصدر: س٠٠١٢٦٣-١٠٨٩، ص١١١، م١٤٣ بتاريخ ١٠ صفر ١٢٣٤هـ/ ٩ ديسمبر ١٨١٨م (انظر الملحق رقم ١٥)

(٢١٩) مسجد على زغلول: أنشأ هذا المسجد في سنة ٩٨٥هـ/١٥٧٧م وهو أكبر مساجد رشيد مساحة، يتكون هذا المسجد من جامعيين متصلين ببعضهما، النصف الشرقى يعرف باسم الديوانى، والنصف الغربى وقد أسسه زغلول مملوك السيد هارون أحد الأمراء الذين عاشوا في القرن السابع عشر الميلادى، ويعد المسجد تحفة معمارية (انظر: إبراهيم إبراهيم عنانى، رشيد في التاريخ، دراسة في التاريخ والآثار والسياحة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٨٣، ١٨٤).

(٢٢٠) محكمة رشيد الشرعية: س٠٠١٣٧٣-١٠٨٩، ص٥٠-٥٢، م٩٤ بتاريخ ١٧ ربيع ثانى ١٢٧٠هـ/ ١٧ يناير ١٨٥٤م.

(٢٢١) نفس المصدر : س٠٠١٢٦٢-١٠٨٩، ص١٥٧، م٢٥١ بتاريخ ٥ جماد ثانى ١٢٣٣هـ/ ١٢ إبريل ١٨١٨م (انظر: الملحق رقم ١٦).

الملاحق

ملحق رقم (١)

مضمون الوثيقة: اختيار محمد على باشا لسليمان أغا ابن أحمد أغا الأرناؤوط محافظ ثغر رشيد كوكيل عنه في شراء حصة أرض قبلى هذا الثغر مقام عليها مبان للسكنى وأعمال تجارية وحظائر للثيران.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٦٥ **رقم الصفحة:** ٢٠٧

رقم المادة وتاريخها: م٢٦٧ بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٣٠هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨١٥م.

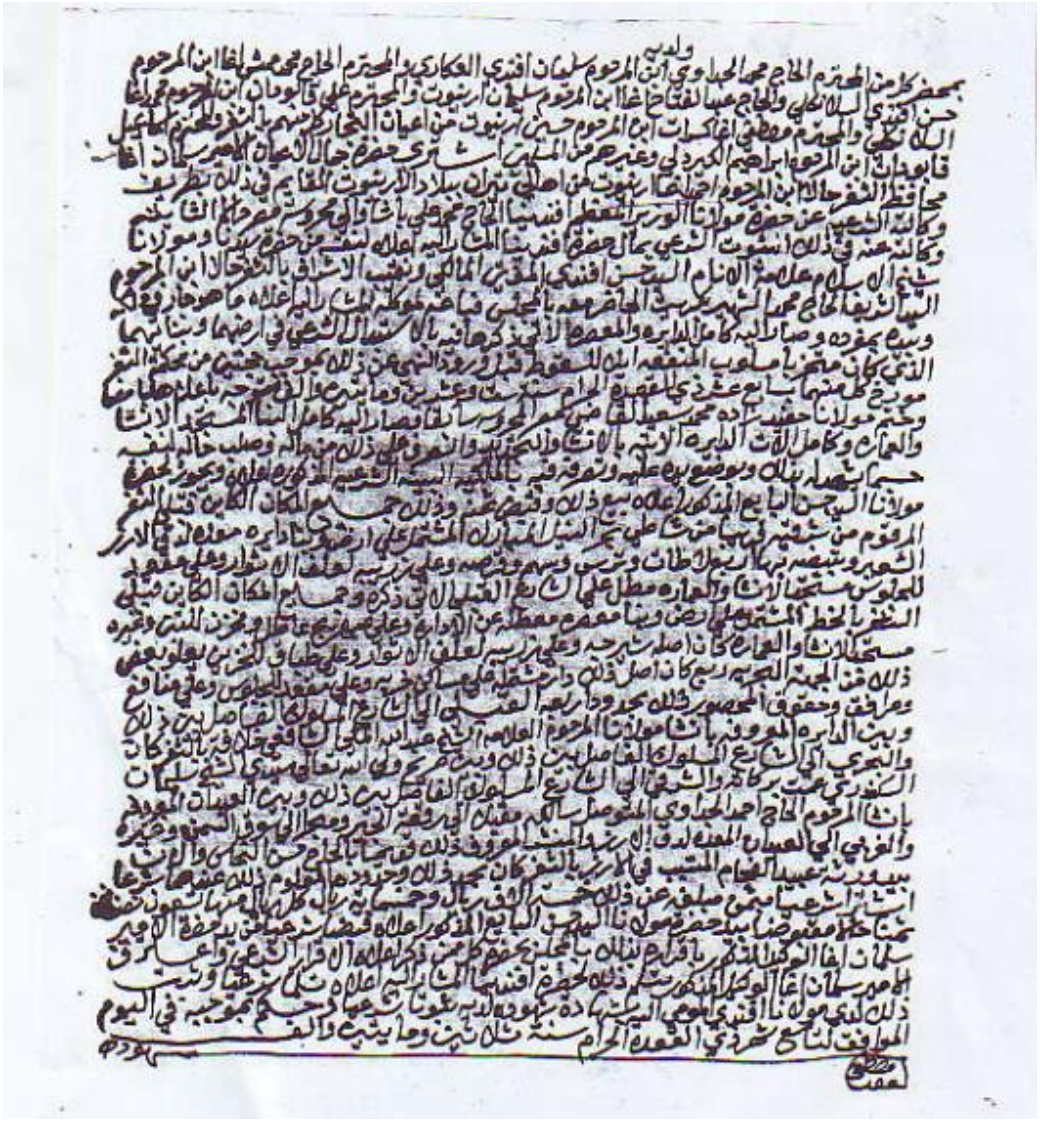

ملحق رقم (٢)

مضمون الوثيقة: شراء سليمان أغا ابن أحمد أغا الأرناؤوط محافظ ثغر رشيد جنينة فواكه بحارة قويدر قبلي الثغر كنوع من الاستثمار.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٥٤ **رقم الصفحة:** ٢٦٤

رقم المادة وتاريخها: م٣٠٥ بتاريخ ٩ جماد ثاني ١٢٢٥هـ/ ١٢ يوليو ١٨١٠م

ملحق رقم (٣)

مضمون الوثيقة: امتلاك عبد الفتاح أغا ابن سليمانالأرناؤوطمن أعيان تجار الدخان بالثغر جنينة بلح أحداهما باعها والثانية أجرها لعبد الخالق بن راشد من تجار شبريس بولاية البحيرة.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٥٤ **رقم الصفحة:** ٦، ٧

رقم المادة وتاريخها:م١٤ بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٢٦هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨١١م

ملحق رقم (٤)

مضمون الوثيقة: استئجار عبد الفتاح بن سليمان أرناؤوط تاجر الفواكه والدخان لحصة أرض قبلى الثغر من أحد الأهالى لوضع أخشاب جذوع نخيل البلح بها بهدف الإتجار ومضاعفة مكاسبه.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ٠٠١٢٥٩-١٠٨٩ **رقم الصفحة:** ١٥ ، ١٦

رقم المادة وتاريخها: مادة ٢٣ بتاريخ ١٣ صفر ١٢٢٩ه/٤ فبراير ١٨١٤م

ملحق رقم (٥)

مضمون الوثيقة: وهب الأمير أحمد كاشف ابن حسن أغا أرناؤوط أحد أملاكه بالقرب من مسجد وضريح سيدى على المحلى بالثغر تشتمل أرض وشادر معد

لصناعة الكتان بكافة المرافق والمنافع لصالح زوجته ستيتة خاتون ابنة أحمد شهاب من أهالى الثغر لاستثماره لصالحها.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٦٠ **رقم الصفحة:** ٤٣٩

رقم المادة وتاريخها: م٥٩٥ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٣١هـ/ ٩ أغسطس ١٨١٦م

ملحق رقم (٦)

مضمون الوثيقة: تكوين يوسف أغا ابن محمد أغا مناسترلىأرناؤوط محافظ ثغر رشيد ثروة من جراء منصبه وعمله بالتجارة واستثمار رؤوس أمواله بها موضحاً تركته التى آلت قيمتها – بعد خصم الرسوم والمصاريف – إلى زوجتيه المعتوقتين وبناته الثلاث وشقيقه بمعرفة الوصى.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٧٣ **رقم الصفحة:** ٣٤٥-٣٤٨

رقم المادة وتاريخها: م٣٩٠ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٤٩هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٣م

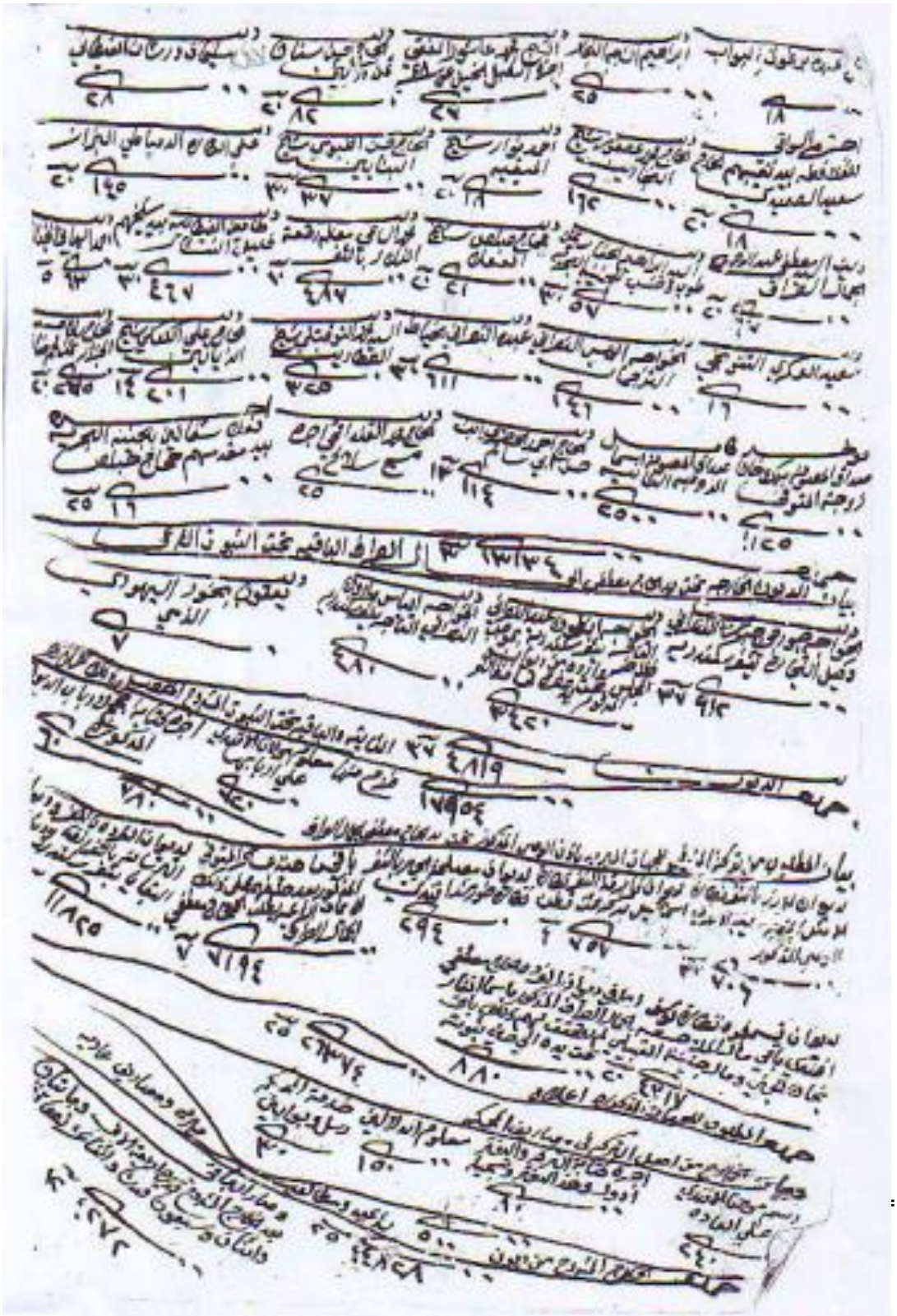

ملحق رقم (٧)

مضمون الوثيقة: محتويات مخلفات يوسف جاويش ابن عثمان أرناؤوط اشتملت على أمتعة منزل، وملابس، ونقود متنوعة آلت إلى ورثته بتيرانا بإشراف الوصيين محمود بن حسين، وعابد بن على الأرناؤوطيين

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٦٢ **رقم الصفحة:** ٢٢٧-٢٢٩

رقم المادة وتاريخها: م٣٦٠ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٣٣هـ/ ١ فبراير ١٨١٨م

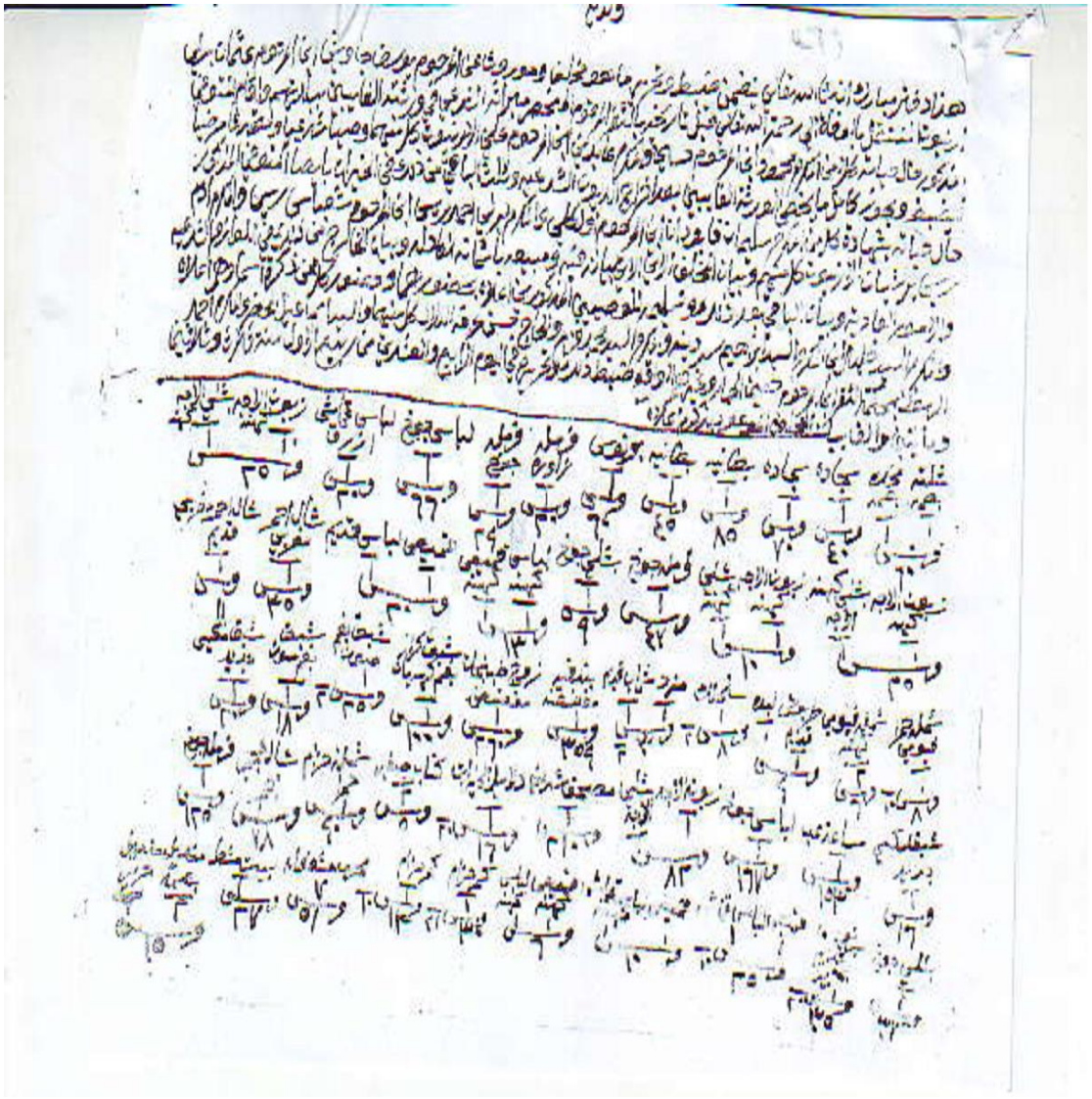

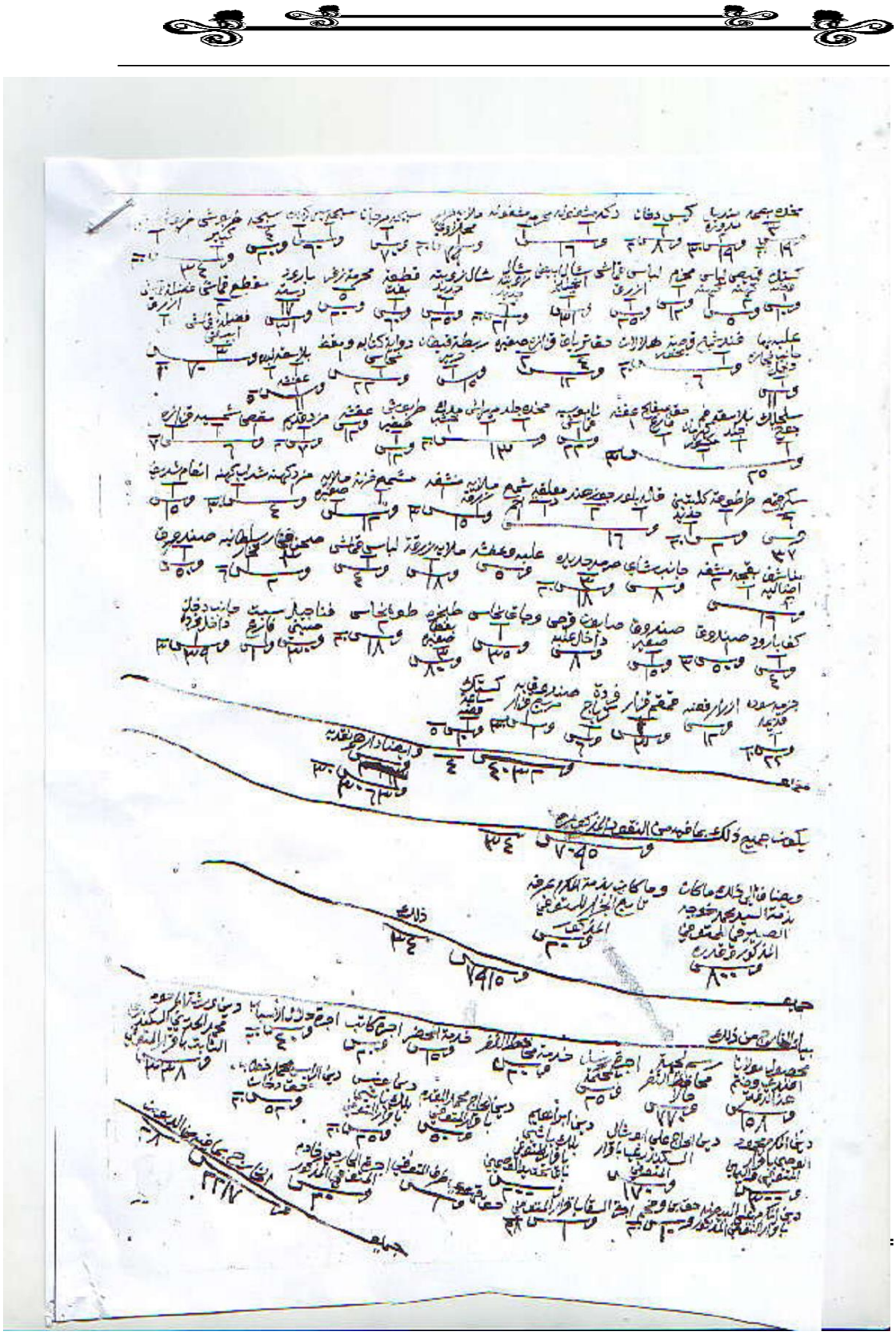

ملحق رقم (٨)

محتوى الوثيقة :تركة مصطفي كسرات أرناؤوط من أعيان تجار الثغر متضمنة أقمشة متنوعة وعدة حوانيت، ومنشأة ترفيهية (قهوة) إضافة إلى كميات من الدخان وديون له لدى بعض التجار خُصصوا لزوجته وبيت مال الثغر حسب وصيته.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٦٣ **رقم الصفحة:** ٤١٠، ٤١١

رقم المادة وتاريخها: م٥٩٨ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٣٥هـ/ ٩ نوفمبر ١٨١٩م

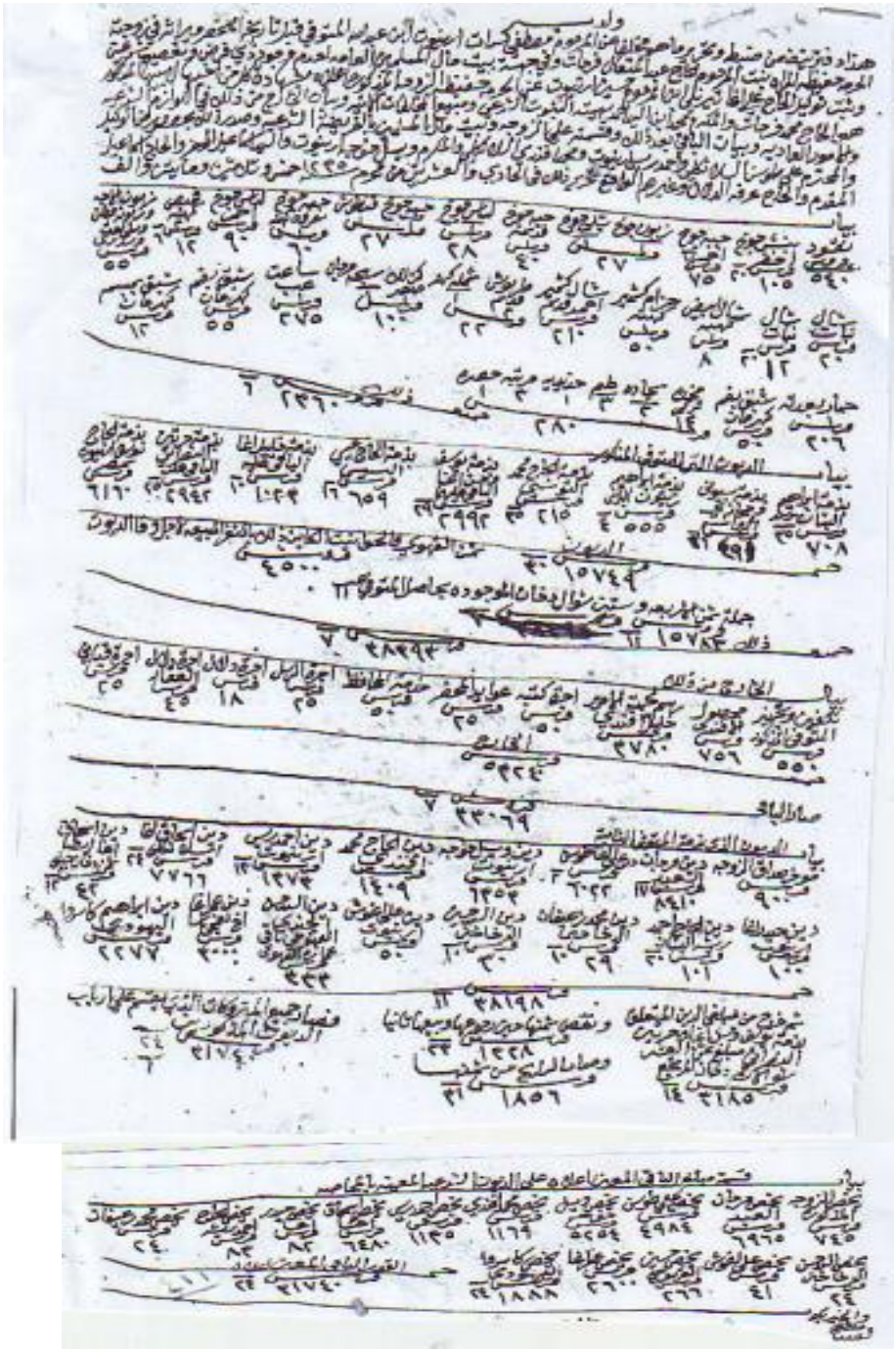

ملحق رقم (٩)
٨٢

مضمون الوثيقة: حصر مخلفات على أرناؤوط المعروف بالسراج التاجر والتابع لسليمان أغا محافظ الثغر سابقاً وزعت على ورثته وهم زوجته وبنتيه المقيمين بالثغر بواسطة الوصى بكير أغا ابن حسن أرناؤوط من أهالى تيرانا

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٦٤ **رقم الصفحة:** ١٦، ١٧

رقم المادة وتاريخها: م٢٨ بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٣٥هـ/ ٥ سبتمبر ١٨٢٠م

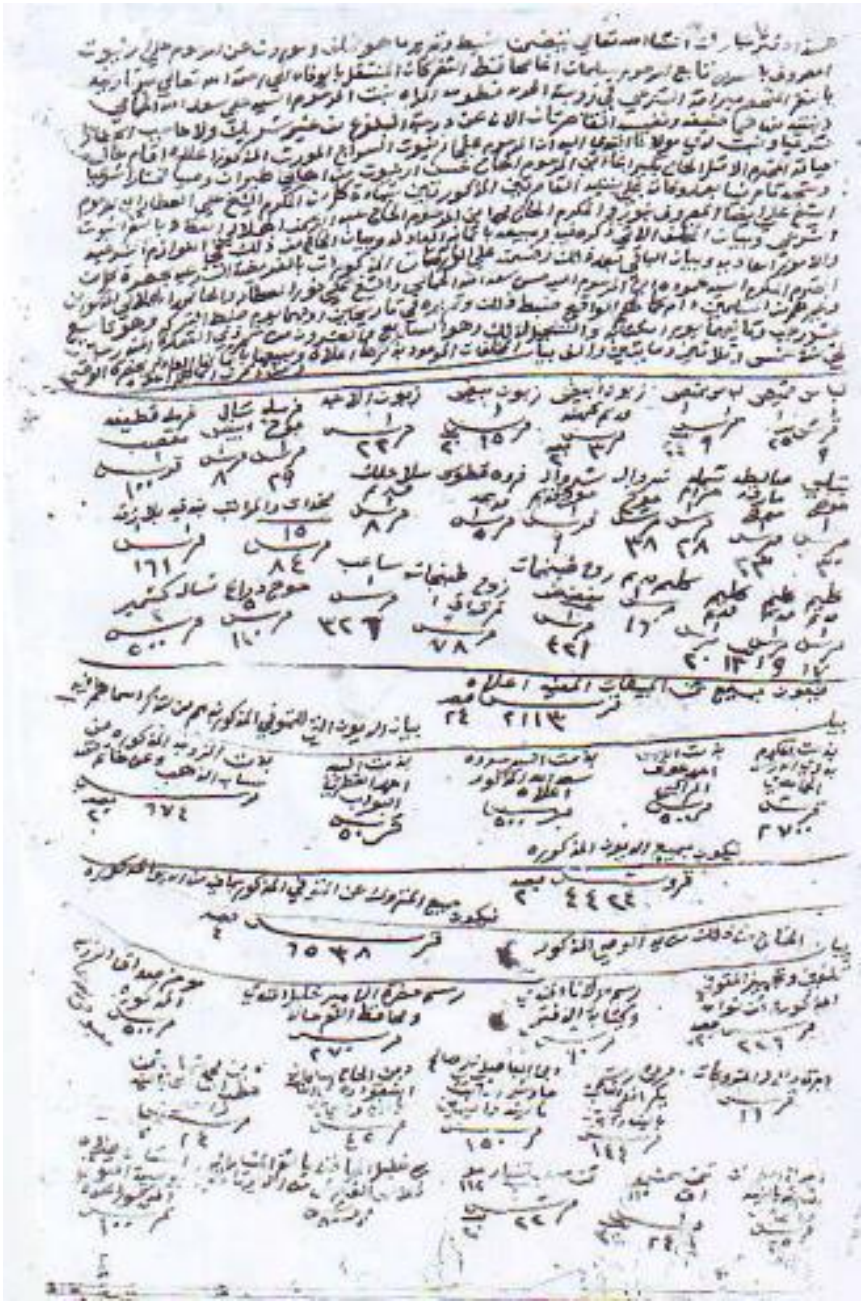

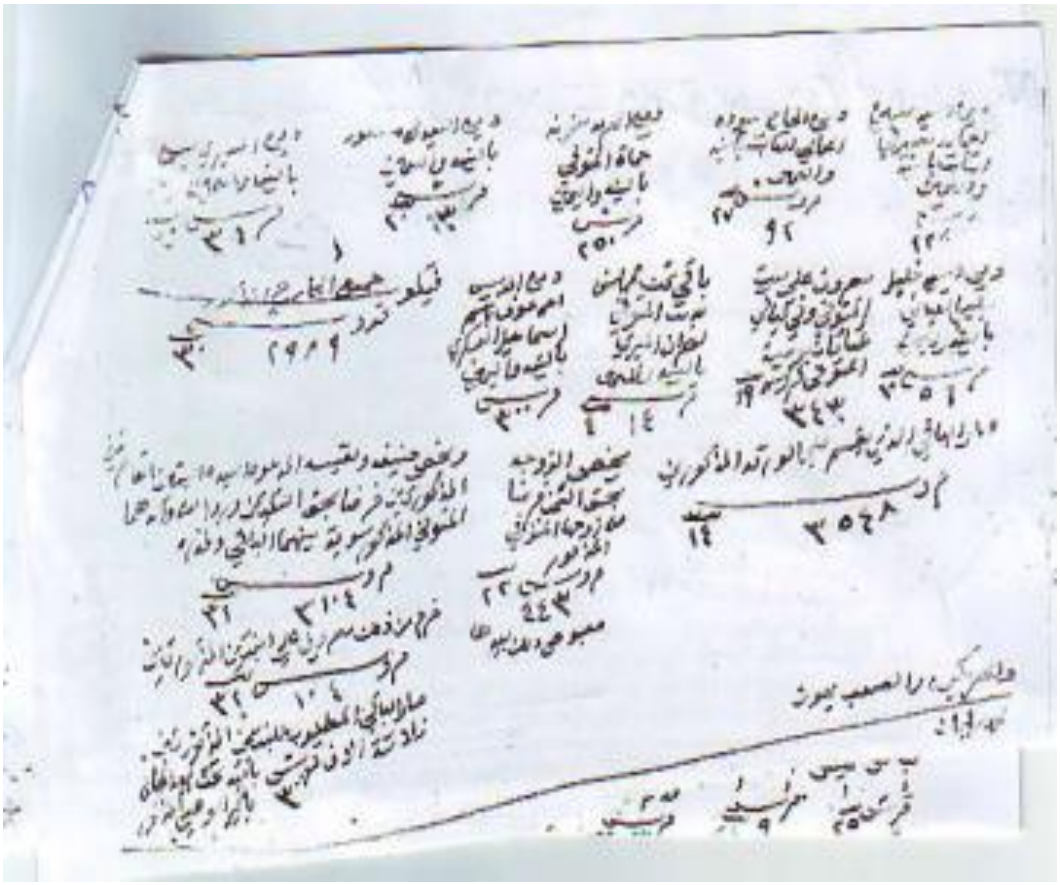

ملحق رقم (١٠)

مضمون الوثيقة: احتواء مخلفات حسن أغا ابن روح أرناؤوط من أهالىالبصات تاجر البن والمقيم بالثغر على ثروة مكونة من أمتعة منزل ورأس مال تجارة له لدى بعض التجار وكميات بن إضافة إلى جملة حُلى ونقود متنوعة خصصت لورثته.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ٠٠١٢٦٣-١٠٨٩ **رقم الصفحة:** ٤٠٧، ٤٠٨

رقم المادة وتاريخها: م٥٩٦ بتاريخ ١٣ جمادى أول ١٢٣٥هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٢٠م

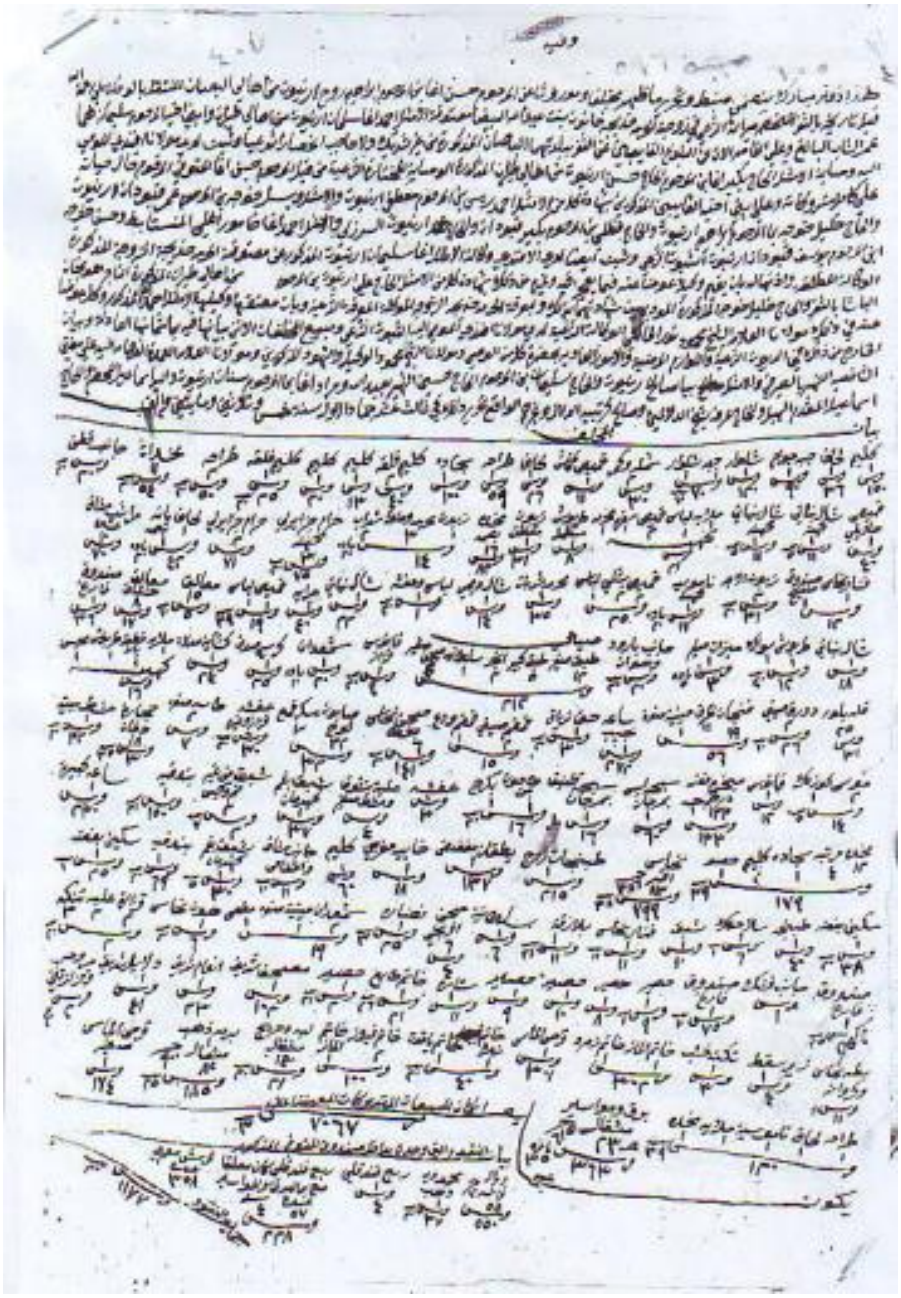

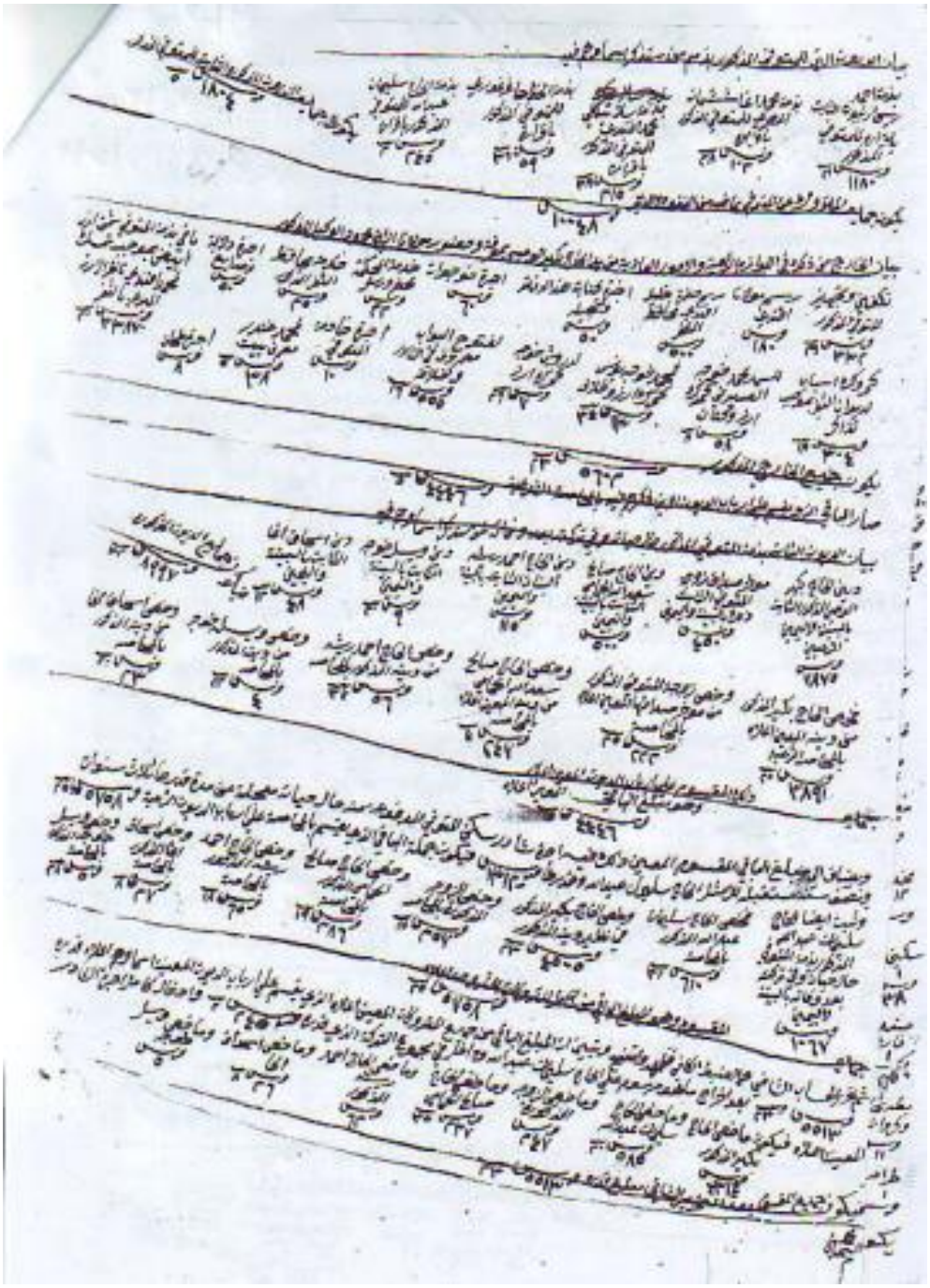

ملحق رقم (١١)

مضمون الوثيقة: شراء تركة عبد الفتاح ابن سليمان طوشقأرناؤوط من أعيان التجار من أشقودرة ، والمقيم بالثغر ؛ تتضمن عملات متنوعة وأمتعة منزل مع تحصيل الميرى ما عليه من ديون لصالح تجار وجهات ميرية وتسليم أمانات لأصحابها.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٦٣ رقم الصفحة: ٤١١، ٤١٢

رقم المادة وتاريخها: م٥٩٩ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٦هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٢٠م

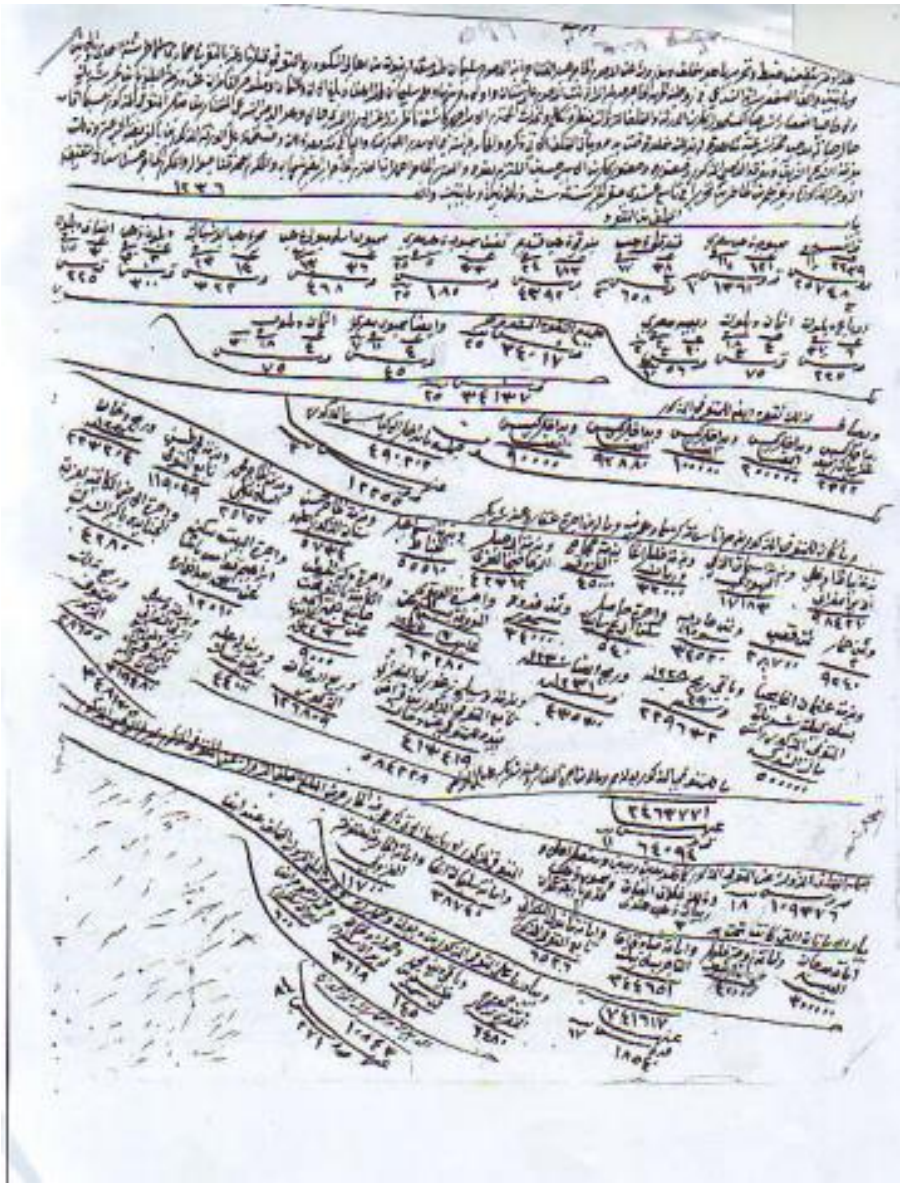

ملحق رقم (١٢)

مضمون الوثيقة:محتويات تركة على أغا أرناؤوطبن حسن تيرانلى من أعيان التاجر بخان محمد على باشا الكائن بحرى الثغر من أمتعة منزل ومفروشات وأقمشة متنوعة لزوجته وولديه من أهالى الثغر.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٧٣ **رقم الصفحة**: ١١٩

رقم المادة وتاريخها:م١٦٠ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٤٨هـ/١٥ أكتوبر ١٨٣٢م

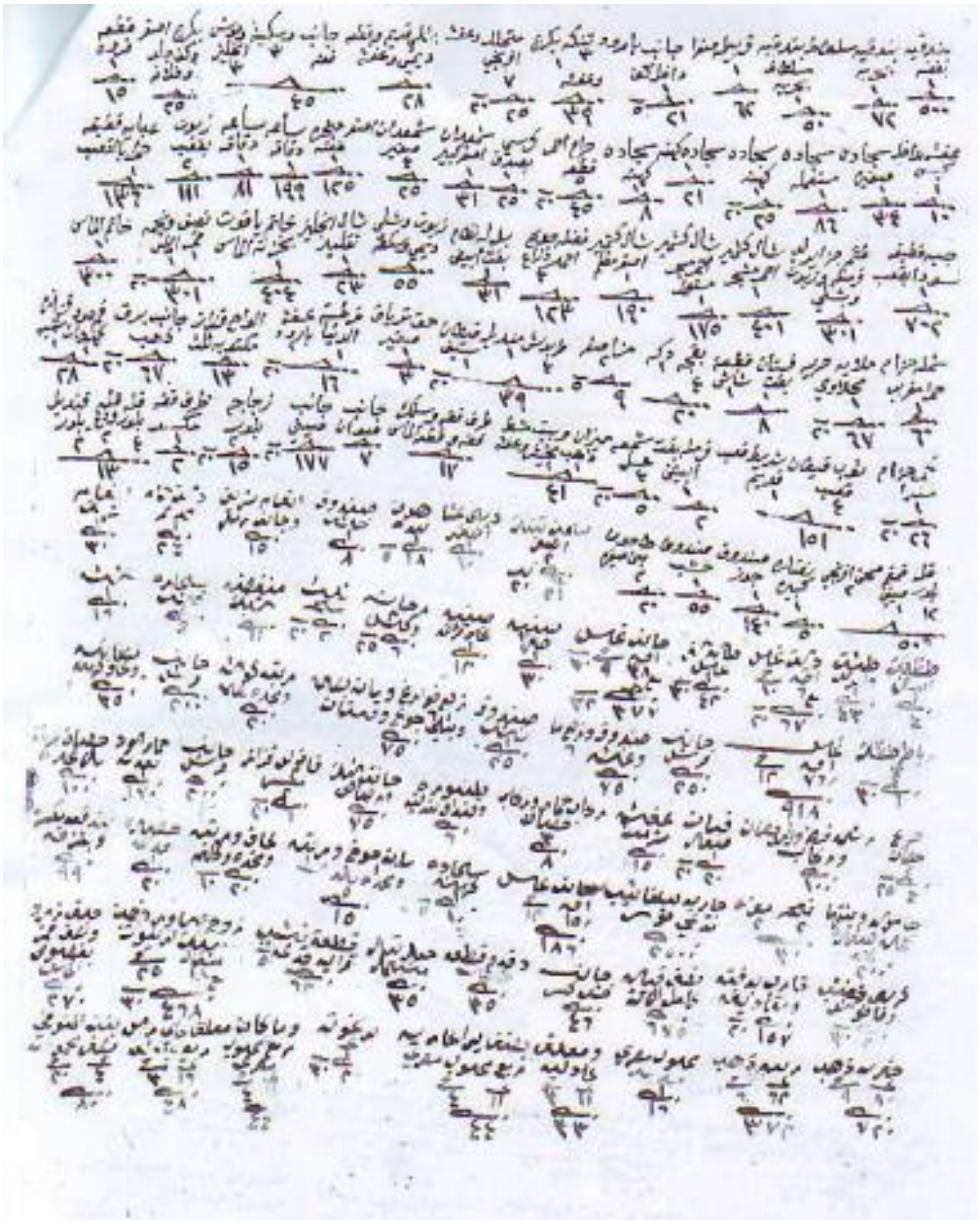

ملحق رقم (١٣)

مضمون الوثيقة: وقف أحمد كاشف ابن حسن الأرناؤوط عبارة عن ثلاث حصص ببحرى الثغر مشتملة على أرض ومبان سكنية وطاحون وبستان على مسجدى محمد الجندى والرباط بالثغر نفسه .

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٦٠ **رقم الصفحة:** ٤٣٦، ٤٣٧

رقم المادة وتاريخها: م٥٩٣ بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٣١هـ/ ٢٥ يونيو ١٨١٦م

ملحق رقم (١٤)

مضمون الوثيقة: تخصيص ريع وقف حصة أرض ببحرى الثغر بسوق المغاربة ملك أحمد كاشف ابن حسن أرناؤوط مشتملة على مبانى سكنية وتجارية على مصالح الحرمين الشريفين.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٦١ **رقم الصفحة:** ١٥٩، ١٦٠

رقم المادة وتاريخها: م٢٥٤ بتاريخ ٥ جماد ثانى ١٢٣٣هـ/ ١٢ إبريل ١٨١٨م

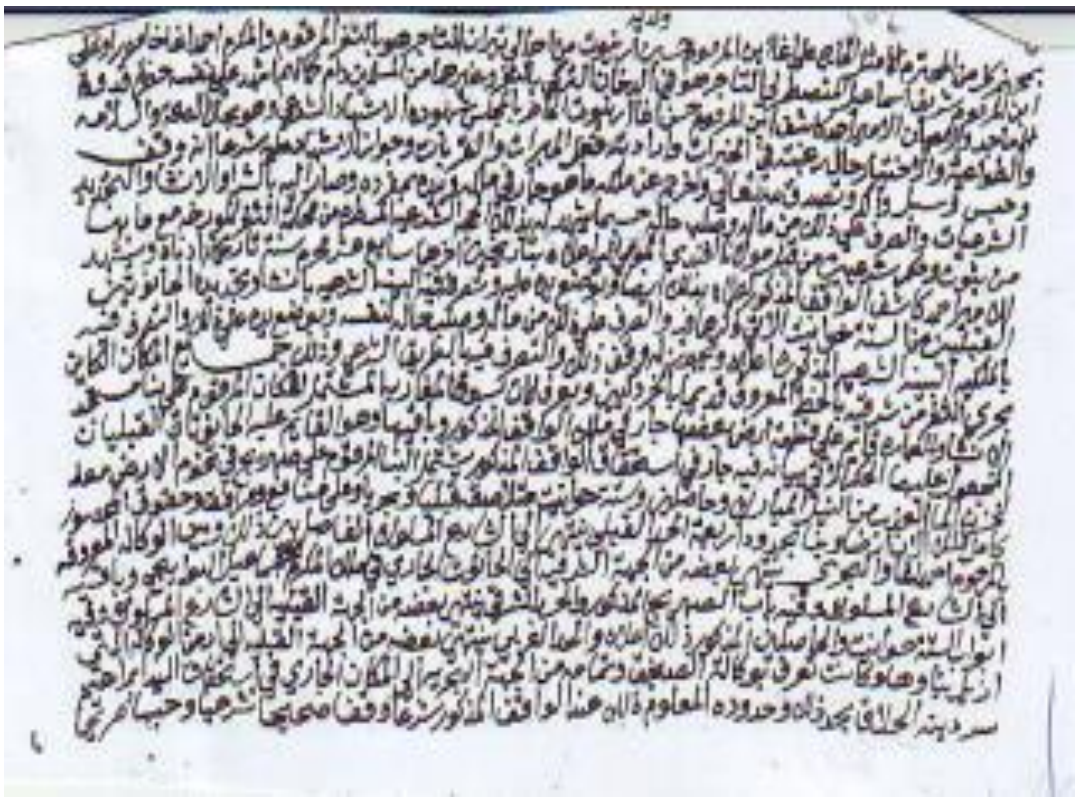

ملحق رقم (١٥)

مضمون الوثيقة: وقف أحمد أغا ابن أحمد أغا أرناؤوط مكون من ثلاث حصص ببحرى الثغر مشتملة على أرض ومبان سفلية وعلوية خصص ريعه للصرف على مسجد سيدى المحلى الكائن بحرى الثغر أو على الفقراء والمساكين بنظارة السيد على مفتى الشافعية ونقيب السادة الأشراف بالثغر.

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية
رقم السجل: ٠٠١٢٦٣-١٠٨٩ **رقم الصفحة:** ١١١
رقم المادة وتاريخها: م١٤٣ بتاريخ ١٠ صفر ١٢٣٤هـ/ ٩ ديسمبر ١٨١٨م

ملحق رقم (١٦)

مضمون الوثيقة: وقف عدد من أمهات الكتب النادرة لأحمد كاشف ابن حسن أغا الأرناؤوط على أهل العلم والعلماء بالثغر بوصية شهاب بن أحمد شهاب

مصدر الوثيقة: محكمة رشيد الشرعية

رقم السجل: ١٠٨٩-٠٠١٢٦٢ **رقم الصفحة:**١٥٧

رقم المادة وتاريخها: م٢٥١ بتاريخ ٥ جماد ثانى ثانى ١٢٣٣هـ/ ٢ أبريل ١٨١٨م

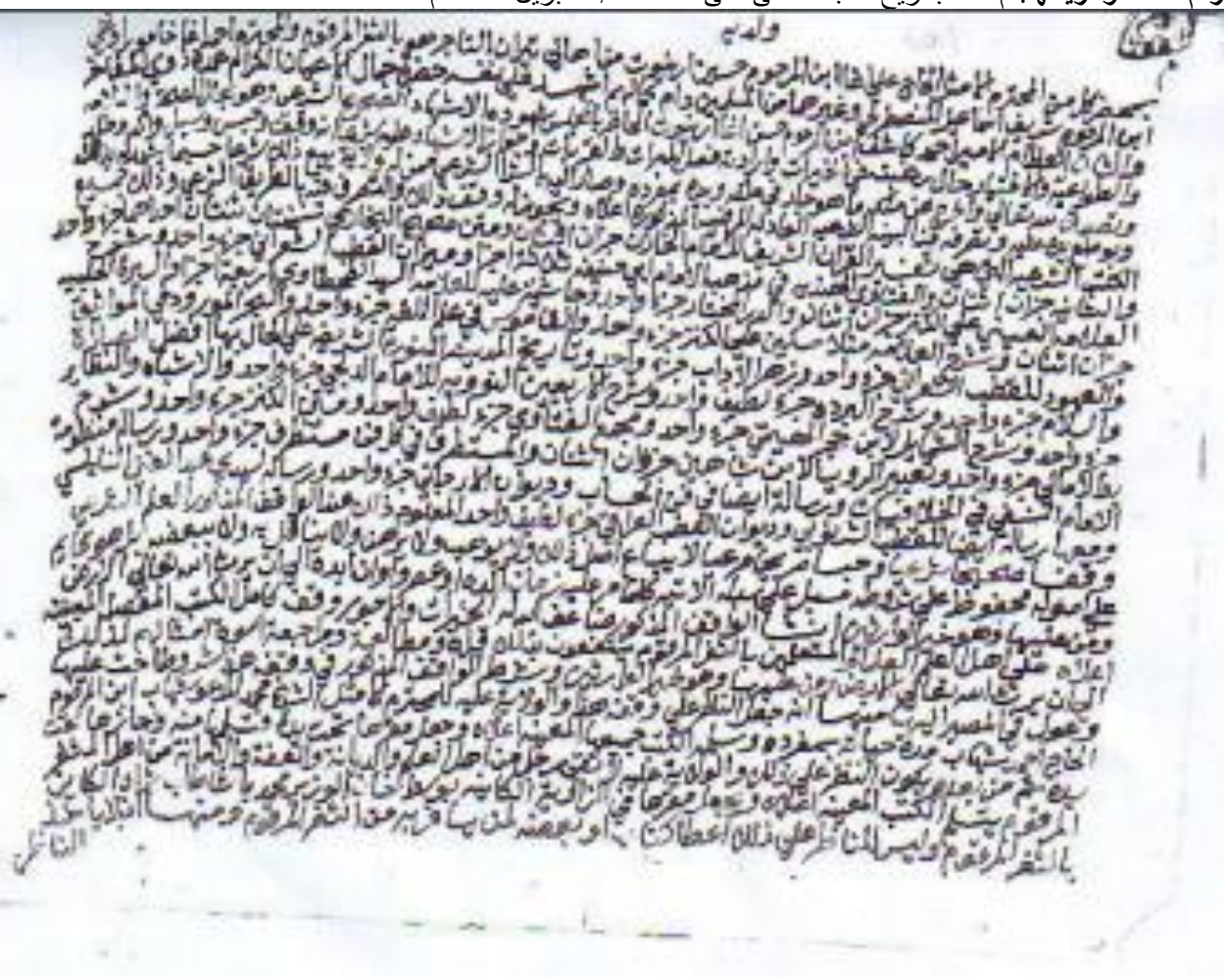

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة مودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة سجلات محكمة رشيد الشرعية.

ثانياً: القواميس والمعاجم

- **رجب عبد الجواد إبراهيم:** المعجم العربى لأسماء الملابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث، تقديم محمود فهمى حجازى، مراجعة عبد الهادىالتازى، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- **درويش النخيلى:** السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية ١٩٧٤م.
- **محمد رمزى:** القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، المجلد الأول، الجزئين ١، ٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٠
- **محمد على الأنسى:** الدرارى اللامعات في منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية) بيروت، ١٩٠٠م.

ثالثاً: المصادر العربية المنشورة:

- **عبد الرحمن بن حسن الجبرتى:** عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الجزء الثانى والثالث، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤.
- **محمد بن أحمد بن إياس الحنفى:** بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الخامس، المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

رابعاً: الرسائل العلمية

- **إبراهيم يونس محمد سلطح:** تاريخ مصر العثمانية من (٩٢٣-١١٣١هـ/١٥١٧-١٧١٩م) من خلال مخطوط، تحفة الأحباب عن ملك مصر من الملوك والنواب "ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، ١٩٨١م.

خامساً: المراجع العربية:

- **أحمد السعيد سليمان:** تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.
- **السيد رجب حراز:** المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧-١٨٨٢م) دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.

- **أندرية ريمون:** الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر الجزء الأول، ترجمة: ناصر أحمد إبراهيم، باتسى جمال الدين، مراجعة وإشراف رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- **صلاح أحمد هريدى:** دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر (الإسكندرية، دمياط، رشيد، البرلس)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.
- .....: الحرف والصناعات في عهد محمد على، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- **عبد الحميد حامد سليمان:** تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.
- ..... :الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- **عبد الرحمن الرافعى:** تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- **حسن محمود الشافعى:** العملة وتاريخها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.
- **عبد الرحمن فهمى:** النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتاب دراسات وبحوث عن عبد الرحمن الجبرتى، إشراف د/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- **عبد السلام عبد الحليم عامر:** طوائف الحرف في مصر من ١٨٠٥-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م.
- **عبد العزيز محمد الشناوى:** الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م.
- **عبد الكريم رافق:** بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨)، دمشق ١٩٦٨م.
- **عمر عبد العزيز عمر:** تاريخ المشرق العربى (١٥١٦-١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- .....: تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩١٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م
- **فالترهنتس:** المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المترى، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠م.
- **قانون نامه مصر:** الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمة وقدم له وعلق عليه أحمد فؤاد متولى، دار الهانى للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦م.
- **ليلى عبد اللطيف أحمد** : الإدارة في مصر في العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨م.
- .....: دراسات في تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠م.
- **محمد م. الأرناؤوط:** الجالية المخفية "فصول من الألبان في مصر"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.

- **محمد فهيم أمين:** تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١م.
- **جلال يحيى:** مصر الحديثة، ١٥١٧-١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢م.
- **نيفين مصطفي حسن:** رشيد في العصر العثمانى، دراسة تاريخية وثائقية، مراجعة وتقديم د. محمد محمود السروجى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- **محمد محمد أمين:** الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر دراسة تاريخية وثائقية (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠م.
- **محمد عفيفى:** الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٤٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م.
- **مصطفي بركات:** الألقاب والوظائف العثمانية "دراسة ى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية"من خلال الآثار والوثائق والمحفوظات (١٥١٧-١٩١٤م) دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

سادساً: الدوريات العربية .

- **أحمد عبد العزيز على عيسى:** المكانة الاقتصادية والاجتماعية لنقباء الأشراف في مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر "حسن كريت نموذجاً" (١٢١٣-١٢٣١هـ/١٧٩٨-١٨١٦م)، حوليات المؤرخ المصرى، كلية الآداب، جامعة القاهرة، فبراير، ٢٠١٥م
- **محمد شفيق غربال:** مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١م)، رسالة حسين أفندىالروزنامجى بعنوان ترتيب الديار المصرية ى عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦م.